



جامعة علي لونيبي البلدية 2
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

المشكلات الاجتماعية

مقياس سداسي موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم اجتماعية

اعداد : الأستاذة بن جيار

السنة الجامعية 2023/2022

المحتويات :

المحاضرات و محتوياتها	الصفحة
مقدمة عامة	
المحاضرة 1 مفهوم المشكلة الاجتماعية و تعريفها	7.....
شروط التعريف بالمشكلة	12.....
عوامل هامة في التعريف بالمشكلة الاجتماعية	13
المحاضرة 2 مسلمات علماء الاجتماع عن نشأة المشكلة الاجتماعية و شروط وجودها	17.....
عوامل معتمدة في تفسير المشكلة الاجتماعية	18.....
شروط وجود المشكلى الاجتماعية	19.....
المراجع	19.....
المحاضرة 3 خصائص المشكلة و اسبابها	20.....
تصنيف المشكلة الاجتماعية	20.....
اسباب المشكلة و عواملها	23.....
صفات المشكلة	27.....
المراجع	28.....
المحاضرة 4 موقف المجتمع من المشكلة و خطوات و صف المشكلة	29.....
اعتبارات هامة في دراسة المشكلة	30.....
المراجع	31
المحاضرة 5 محاولات و مداخل فسرت المشكلة	32.....
محاولات غير سوسيولوجية في تفسير المشكلة	32.....
التفسير السوسيولوجي للمشكلة	34.....
مستويات دراسة المشكلة	42.....
المراجع	42.....
المحاضرة 6 : مفاهيم و قضايا ترتبط بالمشكلة	43.....
التغير في بناء الاسرة و علاقاتها	48.....
علاقة التخلف بالتفكك الاجتماعي	52.....
المراجع	54.....

55.....	المحاضرة 7 :مناهج البحث في دراسة المشكلة
59.....	المحاضرة 8 : مشكلة التفكك الاجتماعي
60.....	الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للتفكك
63.....	المراجع
64.....	المحاضرة 9 :مشكلة السلوك المنحرف
64.....	مفهوم السلوك المنحرف في الفكر الاجتماعي
66.....	المراجع
67.....	المحاضرة 10 :مشكلة المرض العقلي ومشكلة التنظيم و التفكك الاجتماعي
67.....	تفسير مفهوم المرض العقلي
68	مشكلة التنظيم الاجتماعي
68	مشكلة التفكك الاسري
70.....	المراجع
72.....	المحاضرة 11 : مشكلة الفقر و البطالة
72.....	التعريف بالمشكلة
73.....	معايير قياس الفقر
74	مواقف اجتماعية اتجاه الفقر
76.....	تفسير ظاهرة الفقر
79.....	مشكلة البطالة
79.....	أنماط البطالة
80.....	اسباب البطالة
83.....	المراجع
85.....	المحاضرة 12 مشكلة الادمان
85.....	مفهوم الادمان و المخدرات
87.....	اسباب تعاطي المخدرات
91.....	المراجع
92.....	المحاضرة 13 مشكلة الانتحار
92.....	مفهوم الانتحار

93.....	عوامل تدفع للانتحار.....
94.....	المحاضرة 14 الرعاية الاجتماعية.....
95.....	خدمات نظم الرعاية الاجتماعية العلاجية.....
100.....	طرق الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلة الاجتماعية.....
101.....	خاتمة.....
102	المراجع.....

مقدمة :

يتميز الانسان عن باقي المخلوقات الاخرى و بحكم الفطرة كونه اجتماعي، فيكون مستعدا للعيش في مجال اجتماعي يؤثر فيه و يتأثر به من خلال دخوله في علاقات تبادل لا متناهية مع بني جنسه من أجل تحقيق حاجات و رغبات عديدة و متنوعة، فتطبع هذه العلاقات حياته اليومية بمواقف تتجلى في انماط من السلوكات الانسانية العديدة، تتميز بالبساطة و قد تكون أكثر تعقيد أيضا حيث تنتج القلق و التوتر و الضيق فتتصدع العلاقات الاجتماعية و غيره..... و يسعى علم الاجتماع في مجاله بالبحث و الدراسة هادفا الى تقديم التفسيرات و التحاليل الجديرة بشرح الظواهر الاجتماعية و العلاقات بين الافراد و الجماعات و ما تنتج من مشكلات اجتماعية عن طريق توفير معطيات علمية تفسر ما يحدث في مجال العلاقات و ما يترتب عنه من أوضاع تسبب القلق و الضيق و التوتر و صعوبة العيش و غيره....

و سنتناول ضمن هذا المقياس في تدريسه التعريف بالمشكلة الاجتماعية، مفهومها و نشأتها و الأسباب و العوامل التي تساهم في تفسيرها، كما سنتطرق للمواقف التي يتبناها المجتمع و الجماعات الاجتماعية باتجاهها.

يستدعي المقياس التركيز على كيفية دراسة المشكلة الاجتماعية في مجال علم الاجتماع بداية من الاعتبارات التي يلتزم بها الباحث في الدراسة و كذا التعريف بمناهج البحث التي يتم استخدامها و الاتجاهات النظرية الكفيلة بشرح و تفسير المشكلة. ضمن برنامج المقياس أيضا سنتطرق لبعض المفاهيم ذات العلاقة بالمشكلة الاجتماعية كالتطور و التخلف ، التخلف الثقافي و غيره لاضفاء العلاقة بالمشكلة الاجتماعية و كيف يتصدع النظام الاجتماعي.

أما عن الأهداف المصوبة في تدريس المادة فهي:

- تمكين الطالب من التعرف على ما يطلق عليه بـ (المشكلة الاجتماعية) كظاهرة لها تأثير على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، كما قد تصدع النظام الاجتماعي وفق نوعها و شدة حدتها.

-الكشف عن جوانب المشكلة لفهمها و ادراك حقيقتها في الدراسة العلمية

-التعريف على الأطر النظرية التي اهتمت بالمشكلة للوقوف على التفسير الكفيل بشرحها و فهمها.

-التعرف على المناهج و الطرق البحثية التي توافق دراسة المشكلة في مجال البحث

- الوصول الى الأساليب الكفيلة بعلاج المشكلة الاجتماعية اعتمادا على البحث العلمي في

مجال التخصص

- التمييز بين ما يطلق عليه مشكلة و ما يعد ضيقا اجتماعيا يحس به بعض أفراد المجتمع.

المحاضرة الأولى

مفهوم المشكلة الاجتماعية و تعريفها

تمهيد :

اهتم كل من الفلاسفة و المفكرين الاجتماعيين بتفسير مفهوم الطبيعة الاجتماعية للانسان في اطار العيش مع بني جنسه كحتمية أو مطلب أساسي أو منفعة ضمن المدلولات التي أطلقت على هذه الحالة.

وقد بنى توماس هوبز Thomas Hobbs نظريته عن نشأة المجتمع، فجاء عنه أن الانسان أناني بطبعه و يقتصر تفكيره في نفسه و سعادته الفردية، كما أن المجتمع ظاهرة مصطنعة و أن قانون الطبيعة البشرية هو قانون الغابة، فغريزة المجتمع غير متأصلة في نفس الانسان و الحياة وفق هوبز " حرب الجميع ضد الجميع"، الأمر الذي دفع بفكر الانسان ليجاد حل للوضع و جعل حد للنزاعات حيث نشأت فكرة المجتمع فكانت المنفعة هي القاعدة الأولى للقانون و هكذا انتهى هوبز في تفكيره أن المجتمع فكرة اصطنعها عقل الانسان(Hobbes,1912) حتى يضمن لنفسه الطمأنينة.

في الوقت الذي يرى جون جاك روسو Jean Jaques Rousseau أن الانسان يتميز بالطيبة في فطرته و أن المجتمع هو من غير هذه الطبيعة و دفع بالانسان للتحول من الخير للشر و من التلقائية الى الزيف و الرياء ، و أن هذا الأخير كان يعيش سعيدا بعيدا عن النظم الاجتماعية، و كل ما هو طبيعي حسن و كل ما صنعه الانسان فاسدا.

جاءت انتقادات عديدة لفكر كل من هوبز و روسو من ضمن هذه الانتقادات آراء علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين يروا أن التجمع هو القاعدة التي تسير عليها الكائنات الانسانية و غير الانسانية ، و أن التجمع هو عامل هام في مساعدة هذه الكائنات في تغلبها على مصاعب الطبيعة و التكيف مع البيئة و الاستفادة منها.

من ضمن هؤلاء المفكرين انطوني غيدنز A.Giddings الذي يرى ان درجة معينة من تجمع الكائنات و تجاورها هو شرط ضروري لتطور الحياة الاجتماعية ، و أن نشأة الروابط الاجتماعية تكون عن طريق الاتصال و التعاون و التبادل الذي يولده التقارب و التجاور (السيد محمد بدوي، ص ص 22، 23).

إذا اهتم الفلاسفة بالفرد و بعلاقته بالمجتمع في ضوء تفسيرات عديدة بادرت بشرح و ايضاح مدلول السلوك الاجتماعي غير أن هذه الاهتمامات و الدراسات لم تظهر في مجال مستقل حتى مرحلة لاحقة مع غيستاف لو بون Gustave LeBon مفكر فرنسي سنة 1895

في كتابه سيكولوجية الحشد (La psychologie des foules) اذ عني هذا الأخير بمفهوم سيكولوجية الحشد أو الجماعة فأوضح أن أهمية دراسة سلوك هذه الجماعة ضرورة لفهم السلوك الانساني في كافة المجالات المختلفة للحياة، و من وجهة نظر فلسفية تتلخص آراء هذا

الفيلسوف في كون الجماعة مجموع أفراد تكون مشاعرهم متجهة بصدد هدف واحد، فتذوب ذات الفرد في الذات العامة و تخضع لوحدة فكرية معينة (انتصار يونس،1978، ص 201).
ان التجمعات الانسانية الاولى التي اتخذت أشكالاً مختلفة كالقبيلة و العشيرة و الأمة و المجتمع ، هي جزء من ثقافة العنصر الانساني و دلالة راسخة قوية في الاعتماد المتبادل بين الأفراد في مواجهتهم لصعوبات الحياة و مشاكلها ثم تطورهم، اذ تتجلى المنفعة المتبادلة بين الأطراف كضرورة و حتمية تؤكد على حب البقاء في ظل تماسك اجتماعي يتألف من خلال الجماعة (القصاص، ص9)، الا أن العيش مع الآخرين يتطلب الدخول في علاقات متبادلة مترابطة تضفي الفروقات الفردية و الغايات اللامتناهية باستمرار.

المفهوم الاصطلاحي للمشكلة الاجتماعية و تعريفها:

تعتبر المشكلة الاجتماعية من اشكالات علم الاجتماع الأكثر بروز، حيث تتميز بالاختلافات التي تحكمها التباينات الايديولوجية بين الباحثين، فترسم معالم مجال ثقافي اجتماعي و سياسي و اقتصادي واضح للضغط والازعاج و الارتباك و الكراهية الاجتماعية، كما تحدد أيضا معالم أساسية لبرامج التنمية و التحديث حيث تنتج و تخلق الأفكار التنموية الجامعة داخل حدود المجتمع (الساري و خضير، 2004،ص27)، و قد تحول المجتمع المثقل بها الى فوضى تغمره أو مخبر واسع للتجارب التنموية الانسانية المتواصلة، هذا اضافة الى اشكالية تحديد المشكلة الاجتماعية التي هي عقبة اولى يصادفها الباحث في هذا المجال حيث لا يوجد تحديد علمي شامل و مقنع لمفهوم المشكلة الاجتماعية لاعتبار خصائصها و سماتها و مجال تنوعها وهذا الاشكال يقع حتى على مستوى التحليل عند دراسة المشكلة الاجتماعية، اذ يصعب تكوين صورة واضحة، شاملة عن هذه الوضعية تعطي بعدا جليا في فهم المشكلة (العزوي و آخرون ، ص364).

اصطلاحا تتركب المشكلة الاجتماعية من كلمتين، المشكلة (Le problème) و تعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه يكون متكرر الحدوث، كما تعني المشكلة وجود عائق أمام الطريق المألوف و المرغوب للوصول الى الأشياء و الأهداف الاجتماعية.
بينما تشير كلمة اجتماعية الى أن هذا السلوك أو الموقف يدركه عدد كبير من أفراد المجتمع، فكلمة اجتماعية تدل على المظهر الاجتماعي أو الجمعي و تعبر عن التفاعل المباشر و العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع.

لقد ورد عن ميرتون و نيسبه (R.Merton et Nisbet) أن المشكلة الاجتماعية تتعلق بالفجوة أو الهوة (un écart) بين ما هو موجود و بين ما يعتقد الآخرون أنه يجب أن يكون، أي ما هو موجود ضمن الظروف و ما تشير اليه القيم و المعايير الاجتماعية، هذه الهوة التي يجب على المجتمع و الجماعات الاجتماعية الاهتمام بها و معالجتها و الاعلان عنها كحدث اجتماعي . و يتأثر التناقض هذا في مده من خلال طريقتين اثنتين:

- رفع المستويات التي تكون لها فاعلية و عمومية في المجتمع
- استمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي الى زيادة حدة هذا التناقض او التباين. والمشكلات الاجتماعية عند ميرتون تصاحب التقدم الصناعي كما يزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عند مقارنتهم للظروف التي يعيشها الناس بالظروف التي يمكن ان تكون و تؤدي الى كسر حدة هذه المشكلات و بذلك تنقسم المشكلات الاجتماعية عند هذا المفكر الى قسمين:

-التفكك الاجتماعي

-السلوك الانحرافي (ابراهيم عثمان، 2000، ص270).

أما عن الباحثون باسكال بينو، روبرتي و دافلي (Pascal Pineault , Roberti et Davely) فيروا أن المشكلة الاجتماعية هي الهوة أو الاختلاف مع حالة تكون أفضل بعد تعريف الحالة المقصودة بطريقة مضبوطة، بينما يجد كوهان و آل (Cohen and All) (سنة 1964) أن المشكلات الاجتماعية تظهر كمشكلات ذات علاقة بالقيم عند حصرها بما يقر و يحكم عنه المجتمع، كونه مرغوبا أو مرفوضا، اذ تستدعي المشكلة الاجتماعية حسب هذان الباحثان الاهتمام بتحليلها انطلاقا من العلاقة التي تربطها بأنساق القيم التي يلتزم بها الأفراد و الجماعات الاجتماعية.

أما عن هزسوهازي (R.Hezsohazy) فهذا الأخير يرى أن المشكلات الاجتماعية تظهر مع التغيرات الاجتماعية، و يضيف هذا الباحث ثلاث عوامل توضح فكرته:

- القطيعة

- التحدي

- التلاءم

و أفاد بلومر (Blumer) بدوره أن فهم و تفسير المشكلات الاجتماعية يتطلب التغيير المفاهيمي، حيث أن الاقترابات النظرية الكلاسيكية لم تفي بمصداقيتها في هذا المجال و حتى

يتم الاهتمام بالمشكلة الاجتماعية، يجب أن تصبح " فعلا " و "رهانا" ، و يكون ذلك عند الاعتراف بها كمشكلة اجتماعية يتبناها فاعلها كما يستعد لمعالجتها الفاعلون الآخرون، أي الجماعات الاجتماعية و المجتمع بصفة عامة، فالمشكلة الاجتماعية تعتبر حالة ضيق أو غموض هام معاش و واقع في مجتمع معين.

و يؤكد بعض المؤلفين على أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة اصلاحية كما ينجم عن أحوال المجتمع و البيئة الاجتماعية ويستلزم تجميع الوسائل و الجهود الاجتماعية لمواجهته و تحسينه (عصام توفيق قمر، ص18)..

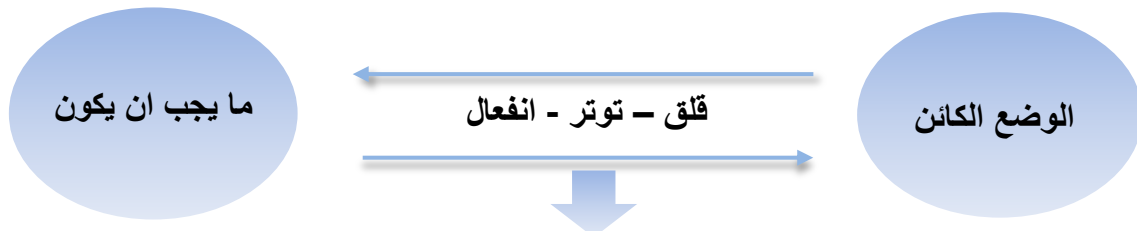
يربط مؤلفون آخرون المشكلة الاجتماعية بحالة الحيلولة دون قيام الأفراد بأدوارهم الاجتماعية المتفق عليها أو اعاقا أحد النظم الاجتماعية ، حيث عرفوا المشكلة الاجتماعية على أنها القضايا ذات الصفة الجمعية التي تخص عدد من الأفراد في المجتمع و تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الاطار المتفق عليه على مستوى الجماعة.

على العموم تشير المشكلات الاجتماعية الى وجود احتياجات غير مشبعة لدى قطاعات عريضة من الأفراد و قد يرجع عدم الاشباع هذا الى العجز أو القصور في النظم الاجتماعية المكلفة بمواجهة هذه المشكلات، كما قد يعود عدم الاشباع في الحاجات الى ندرة الموارد في المجتمع المحلي، و تتضمن المشكلات الاجتماعية عوامل أخرى نذكرها:

-الأفراد غير المتأثرين من المشكلة في المجتمع و يستدعي الامر أخذ ذلك في الاعتبار
- مدى معرفة أفراد المجتمع بالوسائل التي من خلالها يمكن اشباع الاحتياجات قبل أن تتزايد و يصبح من الصعب مواجهتها.

- مدى توفر الموارد اللازمة لمواجهة هذه المشكلات.
من جهته يرى فيرنشايلد (Fairchild) المشكلة الاجتماعية موقفا يتطلب معالجة اصلاحية، كما انها نتاج ظروف بيئة اجتماعية يعيشها الأفراد و تتطلب تجميع الجهود و الوسائل من أجل مواجهتها و حماية المجتمع من أثارها الضارة.

أما مارشال (Marshal) فيرى أن المشكلة الاجتماعية انحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي يجمع و يتفق عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه (محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد، 2011، ص 9) و الشكل المعروض أدناه يوضح كيف تنشأ المشكلة.



مشكلة

(شكل يفسر نشأة المشكلة الاجتماعية)

يصرح كل من هارتون و لزلي (Harton and Leslie) أن المشكلات الاجتماعية هي حالة تؤثر في عدد من الناس و يتم هذا التأثير بطرق و أساليب ينظر اليها على أنها مرفوضة و غير مرغوب فيها ، كما يشعر الأفراد بالرغبة الشديدة في القيام بفعل اجتماعي جمعي مضاد لهذه الأساليب التي بها يتم ظهور المشكلة.

أما سلنزيك (Selznik) فيرد المشكلة الاجتماعية الى وجود عوامل تتمثل في :

*انخفاض كبير في علاقات المنفعة بين الناس و كذا الأهداف الخاصة و الهامة لعدد كبير منهم.
*عندما يكتشف المجتمع أنه أصبح مهددا -بشكل خطير- من جراء عدم قدرته على تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس..

أما ليمرت (Lemert) فيرى ، المشكلة الاجتماعية احباطات وظيفية لعناصر البناء الاجتماعي و يصدر عن رأي ليمرت هذا، افتراضات مؤداها أن الضروريات الوظيفية للحياة الاجتماعية او المطالب تساعد البناءات الاجتماعية على أداء وظائفها فتدعم كل منهما الأخرى (تحقيق الحاجات و أداء الوظائف بالنسبة للنسق العام و الأنساق الفرعية).

فالمشكلة الاجتماعية هي احباطات وظيفية و أن تفاوت خطورتها يسوق الى تعطل البناء الاجتماعي عن استمراره في أداء وظائفه، و تعيق الأفراد عن اشباع حاجاتهم.

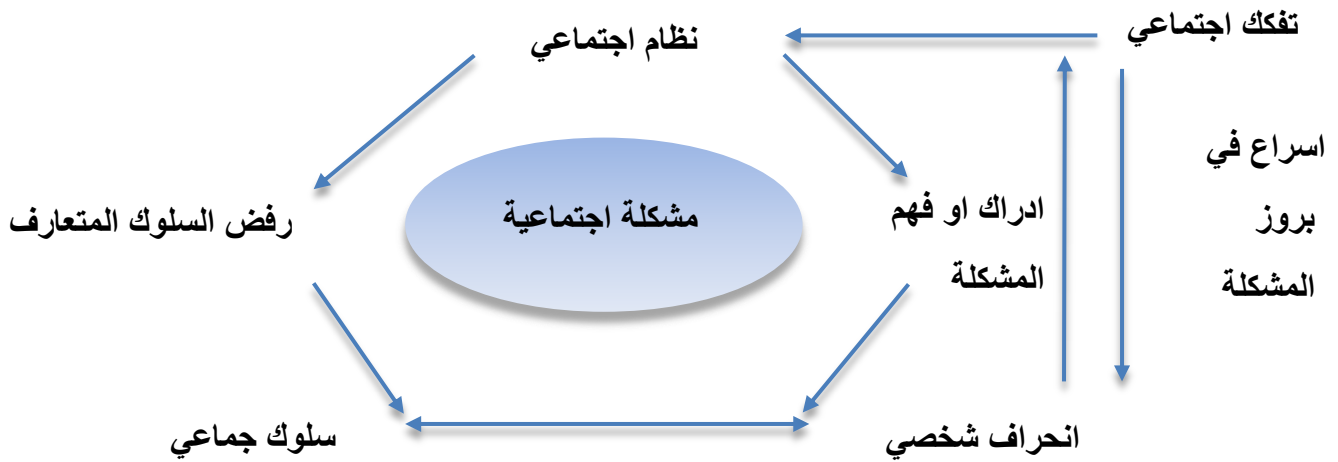
عموما و انطلاقا من التعريفات و المفاهيم الواردة عن المشكلة الاجتماعية ، يمكن القول أن المشكلة الاجتماعية هي الخلل الذي يمس جوانب المجتمع أو شؤونه، هذا الخلل الذي يحس و يشعر به الأفراد و يقدرن خطورته، كما يمكن ايضاح أن تعريف المشكلة يشير الى :

-وجود موقف يواجه الانسان أو الجماعة أو المجتمع

-أن امكانات الوحدات الاجتماعية تعجز عن مواجهة هذا الموقف

-أن الوحدات الاجتماعية سواء كانت (الفرد – الجماعة – المجتمع) تحتاج الى مصدر خارجي

يساعد على مواجهة هذه المواقف عن طريق الدعم المادي أو الاجتماعي ، و الشكل المعروض أدناه يوضح الفكرة.



(شكل يوضح المشكلة الاجتماعية كطرح علمي)

و بصفة عامة يمكن التسليم بأن أي تعريف للمشكلة الاجتماعية يتضمن شرطين أساسيين:

شروط تعريف المشكلة الاجتماعية:

- * شرط ذاتي يركز على قياس الضرر الاجتماعي الناتج عن وجود المشكلة.
- * شرط موضوعي يهتم بكيفية وقوع هذا الضرر (عاطف غيث، اسماعيل سعد، 1990، ص 73).

نشير ضمن الشرط الموضوعي في دراسة المشكلات الاجتماعية، أن هناك بعد تحليلي آخر يستند على التمييز بين المشاكل الطبيعية و المشاكل الاجتماعية، فالمشاكل الطبيعية ظواهر موجودة منذ ملايين السنين و هي تؤثر في الانسان، الا أن ما تغيره الطبيعة و يستدعي ادراكه هو علاقة الإنسان بالطبيعة، فلهذا الأخير القدرة على التحكم فيها غير أن الظواهر الاجتماعية أصبحت أكثر تعقيد و أكثر ضغط على مجتمعات الانسان و هذا لاعتبار أن كل ما يفرزه التقدم التكنولوجي ، يتجلى واقعه في انجازات اجتماعية هادفة لتحقيق مطالب الانسان اللامتناهية و المتطورة باستمرار.

و يستدعي موضوع المشكلة الاجتماعية التمييز بين المشكلات الشخصية و المشكلات الاجتماعية أيضا فالمشكلات الشخصية هي " المتاعب و التقلبات المادية و العوامل التي تتصل بشخصية الفرد ، وفي دراسة المشكلات الاجتماعية يستدعي منا الاهتمام بالبدائل او الفروقات الشخصية نظرا للأهمية التي تكتسيها في تحديد سلوكيات الفرد، الا أنه لا يمكن ارجاع

المشكلات الاجتماعية الى تلك العوامل او الفروقات الشخصية وحدها (السيد عوض، 2001، ص 150).

كما يتطلب هذا الموضوع الاشارة او التمييز بين المشكلات الاجتماعية و المشكلات السوسولوجية ، فالصفة الأولى " الاجتماعية" تنطبق على أي ظاهرة اجتماعية يهتم بها علم من علوم المجتمع ، الا أن الصفة الثانية "سوسولوجية" ، فهي تنطبق على الظواهر التي يركز عليها علم الاجتماع بالدراسة العلمية و الاهتمام (نويل تايمز، 1994، ص24).

و يجد بروتشي و فليس (Perucci and phils) بدورهما خمسة عوامل رئيسية تلعب دورا مؤثرا في تعريف المشكلة الاجتماعية هي:

عوامل رئيسية معتبرة في التعريف بالمشكلة الاجتماعية:

■ أن جماعة الصفوة التي تتميز بالقوة هي التي تحدد مفهوم المشكلة الاجتماعية غالبا و ليس الأغلبية من المجتمع.

■ أن الجماعات التي تعرف أو تحدد المشكلة الاجتماعية هي في الغالب ذات مصلحة خاصة في توصيف او تحديد سلوك معين أو موقف أو حادثة على أنه مشكلة.

■ أن الجماعات ذات المصالح الخاصة عادة ما تلجأ في تفسيرها للمشكلة الاجتماعية على أنها نتاجا لمجموعة من السمات الشخصية لأفراد أكثر من كونها نتاجا للبناء الاجتماعي داخل المجتمع.

■ أنه عادة ما يتم تحديد نطاق المشكلة الاجتماعية من خلال النطاق القومي أو المحلي دون محاولة ادراك أو تحليل المشكلة من خلال النطاق العالمي.

■ أن المشكلات الاجتماعية عادة ما يتم تحديدها بعد أن يشعر أفراد المجتمع بها و ليس قبل ذلك، حيث يغدو تحديد المشكلة أمرا يعتمد على توجيه مسبق للمجتمع (السمري والجوهري، 2011، ص14).

هذا عن المشكلة الاجتماعية أما عن علم الاجتماع، فمما لا شك فيه أن الحياة في وسط الآخرين تفرض على الأفراد الدخول في علاقات اجتماعية و تبادلها باستمرار من أجل تحقيق حاجاتهم و رغباتهم اللامتناهية فتصدر تبعا لذلك مواقف تفرضها هذه الحياة و تتجلى عنها أفعال و تصرفات بسيطة كما قد تكون في مواقف اخرى اكثر تعقيد أيضا فتولد الضيق و الضغط و التوتر عند الأفراد.

و يتمثل دور علم الاجتماع في المساعي المبذولة من اجل تقديم مجموعة من التفسيرات و كذا التحليلات التي تكون جديرة بشرح و تفسير الظواهر الاجتماعية و ما تفرزه من مشكلات

اجتماعية، حيث يقدم هذا العلم و مجال البحث فيه معطيات علمية تستند على ما يحدث في مجال التفاعل بين الأفراد بعضهم بعض و ما يترتب عن ذلك من قضايا، و انطلاق من كل ذلك يمكن التسليم أن علم الاجتماع هو المجال الذي يرمي الى :

● الدراسة العلمية لمختلف الأفعال و السلوكات البشرية ، فهو يهتم و يشير للمسار الذي تقوم ضمنه العلاقات بين الفرد و المجتمع كما انه يفسر و يوضح الطريقة التي ضمنها يؤثر مسار هذه العلاقات في قضايا حياة الافراد.

● أن علم الاجتماع يحاول تقديم التفسير العلمي للطريقة التي يتطور بها المجتمع او عكس ذلك المسار الذي ينتج التأخر و التخلف.

● أن علم الاجتماع هو الحقل المعرفي الذي يبحث و يتقصى عن الترابط بين ما يؤلفه المجتمع في الأفراد و كذلك ما يحدثه الأفراد بأنفسهم لاعتبار أنشطة الأفراد هي ما يشكل و يؤلف العالم الاجتماعي الذي يحيط بهم كما ان العالم الاجتماعي هو من يؤسس هذه الأنشطة في الوقت ذاته.

ما تجدر الإشارة اليه أن الانسان وان يعتبر نفسه ذو ارادة و حرية خاصة الا ان أنماط سلوكاته غالبا ما تتم صياغتها و تشكيلها بقوى هي خارجة عن نطاق طاقته ، قد تؤثر فيه و يقدم عليها مثل الانحراف ، الانتحار ، الطلاق و غيره ، فيصبح موضوع و محور اهتمامات علم الاجتماع (الفرد - المجتمع) في علاقتهما الدائمة ثم ما ينتج عنهما من ظواهر اجتماعية.

و الانسان يرتبط بالآخرين و يتواجد معهم كضرورة تستدعيها و يفرضها اشباع حاجاته كما يفرض هذا التواجد مع بعض، اقامة " نظام له قواعد " يشمل كافة اوجه نشاط الحياة ويستدعي نقله و اكسابه للأعضاء و من يلحق بهم من أجيال حتى يتم الامتثال لعناصر النظام الاجتماعي الثقافي و الاندماج فيه فيطبع أفعال الافراد و أفكارهم و اتجاهاتهم و قيمهم وغيره...

كما قد يفشل هذا النظام في محاولات اعادة التنظيم الاجتماعي للبيئة الحضرية حيث ينتج عنه مشكلات اجتماعية من ضمنها:

- ضعف أواصر الصلات الأولية الذي يتبعه ضعف الضبط الاجتماعي للأسرة فينتج المشكلات الاجتماعية.

-الاعتماد الأساسي على أساليب الرقابة الاجتماعية الرسمية (القوانين، الشرطة، الدرك...) وعدم كفاية هذه الأخيرة على تأليف السلوك السوي في البيئة الحضرية يسوق للمشكلات الاجتماعية.

- قصور الجهود المبذولة و التوعية الاجتماعية في تحقيق أهدافه أو بعضها و قد يفشل جزئيا في ايجاد الوسائل الممكنة في تحقيق الأهداف، كما قد يكون هذا الفشل عاما و قد يكون خاصا يتمثل في بعض الفئات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي الواحد، حيث يسوق الأمر الى وقوع

ما يطلق عليه بـ "المشكلة الاجتماعية" التي يصبح أساسها النظام الاجتماعي مثل البطالة، الفقر، التمييز بين الفئات الاجتماعية و الصراع و غيره.....
و تلجأ المجتمعات الى تنظيم شؤون حياتها في كل جوانبها و عواملها مع تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات عن طريق التأكيد على وسائل الضبط الاجتماعي، الا ان ذلك لا يحد من ظهور المشكلات الاجتماعية بكل انواعها و مستوياتها.

المراجع المعتمدة:

1- Hobbes, Thomas.(1912). Discours- sur- l'origine, France, Editions Flammarion

2- السيد محمد بدوي، (دون س.ن). المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية

3-يو نس ،انتصار،. (1978). السلوك الانساني، القاهرة، مصر، دار المعارف

4-القصاص، مهدي محمد ، مدخل الى علم الاجتماع ، دون سنة النشر و عدد ط،

5- سالم الساري ، خضير زكريا.(2004)، مشكلات اجتماعية راهنة: العولمة و انتاج مشكلات جديدة، دمشق، ط1، الأهالي للطبع و النشر و التوزيع

6-العزوي، فهمي سليم ، معن خليل.(2006)، المدخل الى علم الاجتماع ، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر و التوزيع

7- ابراهيم عثمان.(2000). مقدمة في علم الاجتماع، القاهرة، مصر، دار الشروق

8- عصام توفيق قمر و آخرون.(دون س.ن).، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دمشق ، سوريا، دار الفكر للنشر و التوزيع

9- محمد عاطف غيث و اسماعيل سعد، مرجع سابق

10- عاطف غيث

11- السيد عوض.(2001). الجريمة في مجتمع متغير، الاسكندرية، مصر، المكتبة المصرية1

12- نويل تايمز.(1994). علم الاجتماع و دراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة د. غريب سيد أحمد، الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية

13- عدلي السمري و محمود أحمد الجوهري.(2011). المشكلات الاجتماعية، عمان، الأردن ، دار الفكر العربي

المحاضرة الثانية

مسلمات علم الاجتماع عن نشأة المشكلة و شروط وجودها

تمهيد:

تنشأ المشكلة الاجتماعية عندما يخفق المجتمع في تنظيمه للعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد و الجماعات الاجتماعية ، حيث يسوق الوضع الى اضطراب النظم الاجتماعية كما

يتعطل انتقال القيم للأجيال اللاحقة فيتصدع اطار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع الذي يصبح مهددا بعدم الاستقرار و يدلي علماء الاجتماع بأربع مسلمات عن حدوث المشكلة الاجتماعية (عزة صيام، 1993، ص 36،37) تكون كالتالي:

مسلمات علماء الاجتماع عن نشأة المشكلة الاجتماعية :

-ان المشكلات الاجتماعية هي بمثابة نتاج لتأثيرات غير مباشرة أو غير متوقعة لأنماط شائعة من السلوك .

-أن البناء الاجتماعي يلعب دوره في انحراف بعض الأفراد في المجتمع.

-ان التنوع الطبقي الذي يتضمنه البناء الاجتماعي لكل مجتمع يؤدي الى تناول يكون متباينا للمشكلات السائدة في المجتمع.

- تعسر الوصول الى اتفاق عام حول ماهية المشكلة الاجتماعية و اساليب مواجهتها لاعتبار ان المشكلات الاجتماعية لا تؤثر في كافة اعضاء المجتمع بشكل متساوي.

ما تجدر الاشارة اليه في تعريف المشكلة الاجتماعية، هو الانطلاق من اعتبار المشكلة مصطلح خاص، يتجلى على مدى واسع للظروف و السلوكات المنحرفة كما تجدر الاشارة الى أن المشكلة هي تجسيد للتفكك الاجتماعي الذي يبعث على التغيير الارادي لهذا الواقع داخل المجتمع ايضا.

و يتفق معظم علماء الاجتماع حول أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية و تحديدهم لموضوعاتها ، إلا أنهم يختلفون في تحديد مفهوم قاطع واضح و شامل لها كمفهوم اجتماعي، سوسيولوجي ، فهناك من يتناول موضوع المشكلة الاجتماعية من خلال المعيار الذاتي و الموضوعي لها، و هناك من يحدد المشكلة الاجتماعية من خلال مستوياتها المختلفة او أنواعها، هذا الوضع أنتج صعوبات على مستوى الظاهرة استدعى توظيف قدرات فائقة لعدد من الباحثين يتناول كل منهم جانبا من جوانب الوضعية الاجتماعية حتى يتم تكامل الجهود التي هدفت الى تركيب صورة واضحة و شاملة عن هذه الوضعية مع اعطاء بعد واضح في فهم المشكلة الاجتماعية. و حتى ان اختلف الباحثون في تعريف مفهوم المشكلة الاجتماعية ، لا يدل ذلك على التضارب و التناقض حول تحديد المفهوم، بل يعكس جوانب مختلفة في التعريف بها كظاهرة اجتماعية.

هذا و ينتج التغيير الذي تعرفه المجتمعات البشرية في تطورها تشابك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات فينتج تعقدا في النظام الاجتماعي و العلاقات التي تخص وحداته، فالنمو الذي يطرأ على مجال الصناعة و التجارة و أساليب المواصلات و الاتصالات و كافة

أوجه النشاط الى جانب التغيير الذي يحدث عند الأفراد في المفاهيم و القيم و قواعد التفاعلات بين الناس و غيره ، يعمل على تصديق نسيج العلاقات الاجتماعية، كما تظهر مفاهيم جديدة و أفكار و قيم تكون نابعة من طبيعة الحياة التي يعرفها أفراد المجتمع بعدما تظهر فيه شرائح اجتماعية و فئات متباينة و مختلفة تتجلى لديها مصالح و حاجات و مطالب جديدة، خاصة في البيئة الحضرية التي تزداد كثافتها السكانية و تتباين عناصرها و فئاتها الاجتماعية.

و المشكلات الاجتماعية تختلف تبعاً لاختلاف وجهات النظر التي تناولت موضوعها و في هذا المضمار نورد العوامل التي ضمنها تفسر المشكلات الاجتماعية و تتجلى أسبابها و كذا طرق علاجها :

عوامل في إطارها يتم تفسير المشكلة الاجتماعية:

- يتم ارجاع عديد من المشكلات الاجتماعية الى التفاوت في سرعة التغيرات الاجتماعية و كذلك الثقافية.

- ضمن المشكلات الاجتماعية ما هو راجع لفشل الثقافة الحضرية في مواجهة تطلعات الأفراد و أهدافهم الشخصية و كذلك المجتمعية.

- التفكك الاجتماعي و ما يترتب عن المجتمعية في تحقيق أهدافها في البيئة الحضرية.

- تغير ثقافة المجتمع في تفسير قيام المشكلات الاجتماعية و البيئية.

و تعد المشكلات الاجتماعية و خصوصا صفاتها كونها نسبية، فهي غير مطلقة كما تختلف باختلاف البيئة و الظروف الاجتماعية و الزمنية.

و يمكن النظر للمشكلات كونها مشكلات تتأثر بالأوضاع المجتمعية داخل البيئة، و يتم وصفها بالمشكلات المجتمعية انطلاقاً من اعتبارها ذات صلة بالمجتمع الذي يتكفل بالوقاية من الوقوع فيها و معالجتها عن طريق هيئاته العامة و السلطات المسؤولة و كذا الأفراد (محمد عبد المنعم نور، 1991).

و السؤال الذي يشغل فكر الباحث و الدارس للمشكلة هو معرفة العوامل التي تعمل على بروز المشكلة الاجتماعية، حيث نعرض هذه العوامل قبل التطرق للأسباب التي تسوق لبروزها في المجتمع:

- عادة ما تصدر المشكلات المجتمعية عن ظروف البيئة الاجتماعية و القيم التي تسودها و العوامل التي تؤثر فيها، كما لها أسبابها المتعددة

- حلول المشكلات المجتمعية متشعبة و يصعب حسم نتائجها عند الشروع في تنفيذها.

- المشكلات المجتمعية لها صلة وثيقة بالتغيير الاجتماعي، و قد يكون التغيير الاجتماعي هو الباعث على خلق هذه المشكلات.

- تؤثر المشكلات المجتمعية على فئات و عناصر مختلفة في المجتمع بدرجات متفاوتة، وعند تناول بعض هذه المشكلات بالعلاج و الحل يتسع نطاقها من الحيز المجتمعي المحدود الى المجتمع الكبير ككل مثل مشكلة التلوث البيئي.

- قد تنشأ المشكلات المجتمعية بسبب أساليب الضبط الاجتماعي مثل القانون و التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على استمرار تفاقم المشكلات أو خلقها.

كيف نحكم على المشكلة الاجتماعية كونها مشكلة بالفعل؟

للإجابة عن السؤال لا بد الإشارة الى أن وجود المشكلة الاجتماعية يستدعي توافر شرطين هما:

شروط وجود المشكلة الاجتماعية:

* وجود ظرف موضوعي بالضرورة (جريمة- فقر- صراع عرقي) بالحجم و القدر الذي يمكن ملاحظته و قياسه من طرف ملاحظين اجتماعيين.

* يجب أن يكون هناك تعريفا ذاتيا من خلال بعض أعضاء المجتمع حيث يجمعوا على أن هذا الظرف الموضوعي ، هو بمثابة مشكلة (علي عبد الرازق جلبي و السيد عبد العاطي ،1999،ص13).

المراجع المعتمدة:

- 1- صيام، عزة.(1994). المشكلات الاجتماعية و النقد الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الحرية
- 2- عبد المنعم نور، محمد.(1991). الحضارة و الحضر، مصر، مكتبة القاهرة الحديثة
- 3- جلبي ،علي عبد الرازق، السيد عبد العاطي السيد (1999). علم الاجتماع و المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية

المحاضرة الثالثة

خصائص المشكلة الاجتماعية و أسبابها

تمهيد:

تتميز المشكلة الاجتماعية بالتنوع و كذلك الشعب و التعقيد مما يستدعي في دراستها التعرف على خصائصها و عوامل حدوثها و الأسباب التي تسوق اليها من اجل فهم تأثيراتها على البناء الاجتماعي و كذا تصدع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات.

تجدر الإشارة الى ان المشكلات الاجتماعية ظاهرة اجتماعية وجدت و لا تزال موجودة في كافة المجتمعات الانسانية و هي تختص بمميزات (حسن سعفان، 1995، ص27،30) او خصائص تدعم فهمها تتمثل في :

خصائص المشكلة الاجتماعية:

*المشكلة الاجتماعية تثير انتباه و اهتمام نسبة أو عدد كبير من أفراد المجتمع و مؤسساته أيضا
* المشكلة الاجتماعية صعبة نسبيا اذ تمس الفرد و كذلك المجتمع، كما تكون مرتبطة بعدد من العوامل و المتغيرات .

* المشكلات الاجتماعية متداخلة بين بعضها البعض.

* للمشكلة الاجتماعية الواحدة أبعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها و درجتها ثم بمدى أولويتها، حيث أنها ترتبط بالبعد التاريخي و المكاني و القانوني و السياسي و الاقتصادي....الخ

* المشكلة الاجتماعية ذات نسبية، فهي تختلف باختلاف المجتمعات و كذلك الزمن ، هذا الى جانب أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد، حيث تظهر المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو العرق، فما يعتبره الشيوخ مشكلة قد لا يراه الشباب كذلك و ما يعتبره البيض مشكلة لا يجده السود كذلك.

* المشكلة الاجتماعية مزودة بصفة الجبر و الالزام لأنها تفرض نفسها على الأفراد الذين لا يستطيعون مخالفتها.

* المشكلة الاجتماعية عامة، منتشرة، و هي أيضا ظاهرة تظهر في لحظة من تاريخ جماعة من الناس.

و للمشكلة الاجتماعية تصنيفات و أنواع عديدة، نوردتها باختصار في :

تصنيف المشكلة الاجتماعية:

- **مشكلات حياتية أو أساسية :** وهي المشكلات التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيرا قويا كمشكلات الاسكان، الغذاء، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية ، حيث أن التقصير في مواجهة هذا النوع من المشكلات يحدث تأثيرا على بناء المجتمع و وظائفه أيضا، و يسوق الى مشكلات أخرى مثل تفشي الجريمة و انتشار الأوبئة و الأمية و الأمراض .

- **مشكلات اقتصادية :** يتعلق و يخص هذا النوع من المشكلات بانخفاض متوسط دخل الفرد و انخفاض الانتاجية عند أفراد المجتمع و ضعف المؤسسات الاقتصادية عن أداء وظائفها

الانتاجية و الاعتماد على الاستهلاك أكثر من الانتاج، الى جانب الاعتماد على الأساليب التقليدية في الانتاج الزراعي مع انخفاض متوسط انتاج الأرض الزراعية.

كما يتضمن هذا النوع من المشكلات الادخارات التي تخص المواطنين مع عدم ميلهم لإنشاء المشروعات الاقتصادية حيث يؤثر ذلك على المجتمع بشكل كبير.

- مشكلات اجتماعية : يتعلق هذا النوع من المشكلات بالاحتياجات و الحاجات الغير مشبعة لدى قطاعات كبيرة للسكان الى جانب شعور أفراد المجتمع بوطأة هذه المشكلات حيث يسعون الى بذل الجهود فرادى او بمساعدة فريق في مواجهة هذه المشكلات. من ضمن هذه المشكلات نضيف معاناة الأسرة من التفكك الذي يصيب علاقاتها الاجتماعية من جراء عدم توفر أماكن لشغل الفراغ أو اصابة أحد أعضاء الأسرة بمشكلة الادمان او غيره..... مشكلات تخص النزاعات داخل الأسرة و الطلاق وغيره..... إضافة الى بعض العادات و التقاليد الاجتماعية كالاتكال على الآخر و التزايد المطرد للسكان، فهذه مشكلات تعرقل عملية التنمية في المجتمع كما تقتضي توجيه البحث و الدراسة لأبعادها.

- مشكلات مجتمعية : هنا تجدر الإشارة الى الفرق بين المشكلات الاجتماعية و المشكلات المجتمعية (Social problems and sociological problems) أو العلمية، و قد تم شرحها سالفًا، فالمشكلات الاجتماعية هي مواقف منحرفة عن مواقف مرغوب فيها، أما المشكلات السوسولوجية أو العلمية فهي مشكلات معرفية، تظهر عندما تكون العلاقات بين الأحداث معروفة (عاطف غيث ، ص 27) و هذه المشكلات ذات علاقة ببناء المجتمع و تتمثل في منظماته و مؤسساته و كذلك سياساته التي تتعلق بمجموعة الاجراءات و القواعد و التشريعات و السياسات المعتمدة ، ثم الأفراد الذين يشكلون المجتمع كأفراد و جماعات و مجتمعات محلية، و تتعلق هذه المشاكل بوظائف المجتمع منها الانتاجية و الاجتماعية و السياسية وغيره..... حيث لها انعكاسات مباشرة على أمن المجتمع و استقراره.

يشمل هذا النوع من المشكلات المجتمعية ، مشكلات انحراف الأحداث، البطالة، الارهاب حيث تؤثر هذه المشكلات على كافة قطاعات المجتمع و يندرج تحت نوعها ، المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية، الصحية، التعليمية و الأمنية.

و عموماً، المشكلات الاجتماعية هي نتاج التغير و التغيير الاجتماعي المتلاحق السريع الذي تمر به المجتمعات و عجز منظمات المجتمع عن مواجهة الآثار التي تنتج عن هذا التغير في غياب السياسات و البرامج و التخطيط الذي يدعم عملية التغيير ، الى جانب تقوية البنية

الأساسية مع اقامة الهياكل الانتاجية و المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على مواكبة تطور المجتمع، و السؤال الذي يستدعي طرحه :

كيف يمكن للمجتمع تفادي العجز في مواجهة آثار التغيير؟ و ما هي التأهبات او التدابير التي يسعى اليها؟

من وجهة نظر تنظيم المجتمع يعرف التخطيط الاجتماعي على أنه اطار لحل مشكلة معينة في وسط اجتماعي معين وكذلك التنفيذ الفاعل لهذا الاطار و يرى د. سيد أبو بكر أن التخطيط هو عملية متجددة و مستمرة كما انه وسيلة لهدف يعمد الى تطبيقه عن طريق تنظيم مشترك (Murrey Ross 1995, P34) .

في الوقت الذي يرى كل من رالف كريمير و هاري سبشت (Ralph Kramer and Specht) أن التخطيط "يتضمن أنشطة موجهة نحو تغيير سياسة الهيئات و المنظمات العامة في ميادين الرعاية الاجتماعية او تعديل اتجاهات و اساليب من الممارسة" (محمد عاطف غيث، اسماعيل سعد، 2011، ص19) ، و بهذا المفهوم يصبح التخطيط عملية عقلانية مدروسة تتضمن الأفعال المدركة المحسوبة التي تسوق لتحقيق أغراض محددة في فترة زمنية مقبلة. فعملية التخطيط لمواجهة التغيرات و التغييرات التي تطرأ على المجتمع و وحداته تستدعي التفكير و التنبؤ بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية... هذه العوامل التي من شأنها التأثير في بنية المجتمع.

كما يتم تصنيف المشكلات الاجتماعية وفق لمستويات المجال الذي تحدث فيه فهناك:

1- **مشكلات اجتماعية على مستوى العالم:** تتمثل هذه المشكلات في الزيادة الكبيرة في حجم السكان في العالم النامي و تأثيرها في ظهور مشاكل اخرى كالتلوث البيئي، فالبلدان الصناعية - و مما تنتجه و تحقق الأرباح فيه- تطرح الأطنان من المخلفات الصناعية للاستهلاكات البشرية مما يؤدي لظهور مشكلة التلوث البيئي، هذا الى جانب مشكلة الحروب و النزاعات المسلحة التي تؤدي لتشرذم السكان و تنقلاتهم الى مناطق اخرى غير مناطقهم الأصلية.

-التفاوت الاقتصادي الهائل بين الدول و يسوق الى ظهور النمو في بعض البلدان و ظهور الفقر في غيرها من البلدان الأخرى حيث تترك هذه الظواهر و المعاناة آثارا اجتماعية خطيرة لمشكلات اجتماعية من الدرجة الأولى.

2- **مشكلات اجتماعية على مستوى المجتمع:** التفاوت الاجتماعي الذي يؤدي الى فروق اجتماعية و اقتصادية واسعة بين شرائح المجتمع الواحد فتسوق الى بروز و نشأة مشكلات اجتماعية فرعية تؤثر على الأفراد في معيشتهم و أمانهم.

كذلك انتشار العنف الذي يسوق الى ظاهرة ضعف النسيج الاجتماعي و تصدع وحدة التماسك داخل المجتمع.

3- **مشكلات اجتماعية على مستوى الاسرة :** حيث تعتبر الأسرة و في مجال علم الاجتماع خاصة، النواة الأولى للمجتمع و أهم مؤسساته، كما أن ما يصيبها من مشاكل تترك اثارا لها على المجتمع سواء كانت هذه الآثار سلبية أو ايجابية و من مشكلات الأسرة العنف الأسري الطلاق و غيره.....مع ما يتركه من آثار على أعضاء الأسرة و كذلك على المجتمع بصفة أكثر شمولية.

عوامل و أسباب المشكلات الاجتماعية :

ينصب اهتمام علم الاجتماع الحديث على دراسة المشكلة الاجتماعية من نقطة بداية واحدة هي الانحراف عن القواعد و المعايير الاجتماعية التي يحددها المجتمع للسلوك السوي ، كما أن دراسة السلوك المنحرف لا ينصب على أنواعه البسيطة أو غير المتكررة، أو التي تصادف مجرد النفور و الاشمئزاز، بل تدور حول تلك الأنواع التي تعتبر مهددة لكيان المجتمع من جهة و من جهة أخرى لقواعد السلوك المقبول.

من أجل ذلك تختلف المشكلة الاجتماعية في الزمان و المكان باختلاف الثقافات ، الا في الحالات التي تصبح فيها القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي.

و ما يسلم به بين علماء الاجتماع و التربية عدم وجود سبب واحد للمشكلة الاجتماعية انطلاقا من كون المشكلة الاجتماعية تحدث بداخل المجتمع الذي يتألف من أعداد كبيرة للأفراد كما أن المجتمع تحدث فيه الانحرافات في كل لحظة تبعا لما ينتابه من مؤثرات داخلية و خارجية، هذا الى جانب ما يستقبل من اختراعات و أفكار جديدة أيضا (السمري و الجوهري،ص21) .

يتميز المجتمع بالحركة و الدينامية، فيتفاعل أفراده مع بعضهم البعض و تنشأ العلاقات بين جماعاته و طوائفه كما يشكل المجتمع روابط بينه و بين المجتمعات الأخرى، مما تجعله يمر بالتجارب و الخبرات التي تؤلف عنده رصيда من المواقف و التجارب و المعارف فتصبح جزءا من تاريخ ذلك المجتمع و ثقافته، هذا الأمر يعطي للمجتمع هوية خاصة تتجلى ملامحها بين المجتمعات الأخرى.

و لاعتبار العلاقات التي تنشأ بين الأفراد و الجماعات و الطوائف داخل المجتمع الواحد هي علاقات متشابكة، متداخلة اجتماعيا و لها أبعاد مختلفة تنشأ مشكلات اجتماعية لها أسباب متعددة.

ويذهب عدد من الباحثين الى أن كثيرا من المشكلات الاجتماعية تصدر عن عدم اشباع بعض الاحتياجات بين أفراد المجتمع و تكون اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو بيولوجية أو صحية أو تعليمية أو حتى ترويحوية (عاطف غيث و اسماعيل علي سعد، ص 22)، و انطلاقا من ذلك نشير الى أن عدم الاشباع في الاحتياجات او الحاجات عند الأفراد يعود الى العوامل التالية:

1.العوامل الذاتية : تتعلق هذه العوامل أو ترجع للفرد ذاته

2.العوامل الأسرية : مردها لأسرة الفرد

3.العوامل الاجتماعية : تعود و ترجع الى الجماعات التي ينتمي اليها الفرد

4.العوامل البيئية : التي تتمثل في الحي أو المجتمع المحدود الذي يعيش فيه الفرد

الى جانب العوامل المذكورة هناك مسببات أساسية للمشكلات الاجتماعية، تتمثل في التفاوت في سرعة التغيير و التغيير الاجتماعي و الثقافي الذي ينتج بسبب التفاوت في سرعة تغيير أحد جوانب الثقافة عن الجانب الآخر، فقد يتقدم الجانب المادي للثقافة أكثر من الجانب المعنوي لها. الى جانب العوامل التي تساهم في وجود المشكلة نورد عددا من الأسباب الأخرى التي تؤدي الى المشكلات الاجتماعية.

1.التقدم التكنولوجي الذي ينتج عنه تصدير أنواع من الأجهزة و العدد و الآلات لبعض المجتمعات حيث تصحبه أنماط ثقافية جديدة تدخل على تلك المجتمعات، و قد يكون بعض من منها عاملا لظهور بعض المشكلات الاجتماعية.

2.الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى و النقل الحضاري منها، فالمجتمعات البشرية تتفاعل مع بعضها، و ينقل بعضها من البعض الآخر في مجالات عدة خاصة التقنية منها ، اذ ازدادت هذه الأخيرة و بشدة من جراء سهولة الاتصالات و بسبب صلاحية الأنماط التقنية للاستعمال في كل المجتمعات.

3.عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب و كذلك عدم اشباع تلك الحاجات بالطرق السليمة المشروعة، اذ أنه من الضروري انشاء الأندية الثقافية و الاجتماعية و الرياضية للشباب حتى يصبح المخرج السليم للشباب من دوامة الفراغ الذي يعيشونه، ليصبحوا قوى منتجة يستثمر المجتمع طاقاتها بما يفيد مستقبلا.

4. **الفجوة الثقافية بين الأجيال**، فالاختلاف بين جيل الكبار و جيل الشباب في فهم و ادراك القضايا و كذا تعاملهم مع المواقف و الأحداث يظهر الاختلاف جليا، كما يلاحظ وجود أنواع من الصراع تتشكل بين الأطراف داخل المجتمع الواحد.

5. **الهجرة الخارجية من بلد لبلد آخر** و ما يصحبها من تغير في ثقافة المجتمع -بالنسبة للفرد المهاجر- و انماط السلوك و العادات و اللغة ، حيث لاحظ دوركايم أنماطا متنوعة من الأنوميا او الامعيارية- اطلق عليها بالأنوميا الحادة و الأنوميا المزمنة و كذلك الأنوميا المتطورة و الأنوميا المتناقصة او القابلة للتوجيه (Michel Lallement,200,P159).

6. **صعوبة تكيف الفرد في مواجهة متطلبات التغيرات الاجتماعية**، اذ ان المكتسبات الثقافية للأفراد ضمن البيئة التي تواجدوا فيها تأخذ مجرى زمني لها في عملية التطبيع حتى تصبح مألوفاً ، و التغيير في كل ما هو اجتماعي يستدعي تنميط السلوكات كما يتطلب الوقت و الارادة في التغير.

7. **عدم مسايرة النظم الاجتماعية لتطورات المجتمع الحديثة** و هنا نشير لعملية التخطيط و السياسات الاجتماعية التي يلجأ المجتمع لإعدادها بعقلانية في مراعاة التغيير .

8. **الاصطدام الذي يقوم بين المتطلبات و التوقعات الاجتماعية للمجتمع**، مثل ان تكون قيم المجتمع لا تخدم متطلبات الأم العاملة مثلا بما يحمله المجتمع من أفكار و اتجاهات تخص أدوارها و مكانتها باتجاه وضعيتها المعاشة و يفرضها الواقع.

9. **عجز تحقيق المؤسسات الاجتماعية لأهدافها** كمثل ذلك مواجهة الكساد الاقتصادي لبلد ما الذي يؤدي لظهور مشاكل اقتصادية و اجتماعية لملايين من الافراد بسبب عدم توفر فرص العمل امامهم رغم المهارات و المؤهلات المكتسبة عندهم، فظهور البطالة و انتشار ضعف ضبط المعايير و القيم الاجتماعية داخل المجتمع يسوق الى ارتفاع معدلات الكآبة و الأمراض النفسية و الاجتماعية (معن خليل عمر، 1998، ص 98) و غيره من النتائج....

السؤال الذي يضيء وضوحا أكثر على موضوع المشكلة الاجتماعية هو كيف تنشأ المشكلة؟ تنشأ المشكلات الاجتماعية عند الفئات الاجتماعية و كذلك الأفراد عندما يظهر القصور في تلبية متطلبات الحياة و حاجات و تطلعات و رغبات الأفراد و الجماعات، و كذلك عند تدني الامكانيات الذاتية و الموضوعية، فالامكانيات الذاتية تتعلق بقدرات الأفراد و مؤهلاتهم و كفاءاتهم الخاصة أما الموضوعية فهي تخص ندرة الموارد في المجتمع المحلي أو حتى فرص العمل و كذا عجز النظام الاجتماعي و فقره و غيره في تلبية حاجات الأفراد و الجماعات و الفئات الاجتماعية.

أما عن الظروف التي تنشأ فيها المشكلة الاجتماعية ، فتطور البشر و تقدمهم يسوق الى اكتشاف وسائل و طرق جديدة للكسب و العيش و العمل وغيره ...و يتبع ذلك ارتفاع في مستوى الحاجات و تنوعها عند الأفراد ،و تكون سيرورة التغير الاجتماعي التدريجي كنتيجة للسعي الذي يبلغه الأفراد من أجل تحقيق حاجاتهم المتغيرة، فيظهر للوجود فئات و شرائح و طبقات جديدة و مختلفة في المجتمع لها اتجاهات مختلفة و مصالح و تطلعات اقتصادية و سياسية و ثقافية ، وذلك بتوفر الوعي لديها (العزوي و آخرون، ص360).

في سياق عملية التغير هذه، تظهر في المجتمع قوى اجتماعية جديدة ومظاهر جديدة للحياة و قضايا اجتماعية جديدة ، كما تبرز التنافسات و الصراعات الاجتماعية كنتيجة للتغير ثم اشكال من عدم التكيف مع التغيرات الجديدة، هذه السيرورة الاجتماعية الطبيعية تسوق بدورها الى بروز المشكلات الاجتماعية، و في ظل سيرورة أي مجتمع نجد مستويين من التغير :

الأول : يخص مستوى الحياة المادية في التطور التكنولوجي و وسائل الانتاج و كيفية تأثيرها في العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و كذا أنماط العمل و الانتاج أيضا.

الثاني : يخص الحياة الروحية، حيث تتغير طرق التفكير عند الأفراد و الجماعات، كما تتغير العادات و التقاليد و القيم تدريجيا و المفاهيم و التشريع و القانون.

ويكون التغير في الجوانب المادية أسرع من التغير الذي يحدث في الجانب الروحي حيث تتشكل الفجوة أو الهوة التي تسوق لظهور المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

و ما تجدر الإشارة اليه أن المشكلات الاجتماعية رافقت الوجود الانساني منذ نشأة الخلق، فوجود الانسان كفرد أو عضو في جماعة أو مجتمع يدل على وجود المشكلات الاجتماعية .

كما شغلت و تشغل المشكلات الاجتماعية فكر و اهتمامات علماء الاجتماع في الوقت الراهن حيث اتجه بعض المفكرين الى الربط بين الحضارة الانسانية و المشكلات الاجتماعية الى المدى الذي يجعل تاريخ الحضارات البشرية مسارا للنجاح و كذلك للفشل في مواجهة المشكلات.

و يمكن التسليم بفكرة أن المشكلات الاجتماعية و كل ما له علاقة بها ساهم بتحفيز الفكر البشري في تدبيره لصيغ حلول للعقبات التي تواجه المجتمع و كنتيجة لذلك ساهمت في نمو المعرفة و ارتفاعها.

وهناك اجماع بين الباحثين على أن أغلب المشكلات المعاصرة هي نتيجة عمليات التغير الاجتماعي و قد أصبحت هذه العمليات محددة لوجود المشكلات، فوجهة نظر علماء الاجتماع هي أن تاريخ الحضارة هو تاريخ للتغيرات المستمرة التي تحدث في البناءات و الوظائف و الأنساق الاجتماعية حيث ظهرت المشكلات الاجتماعية في أشكال عديدة نجمت عن العجز في حل الصراعات القائمة بين ما هو حديث و ما هو قديم.

وتتميز المشكلات الاجتماعية بصفات نذكرها في التالي :

صفات المشكلات الاجتماعية:

*أن المشكلات الاجتماعية ظهرت و رافقت المجتمعات الانسانية منها الكبيرة و الصغيرة الحجم و كذلك المجتمعات المعقدة البناء و ذات البناء البسيط، كما ظهرت المشكلات الاجتماعية في المجتمعات البسيطة و المتخلفة و المتحضرة .

*تختلف المشكلات الاجتماعية في سعة حدودها و تكرار وقوعها و درجة توزيعها ثم كثافة الاضطراب الفكري و العاطفي الذي يصاحبها.

*تتألف المشكلات الاجتماعية بطريقة تدريجية و وفق مراحل مترابطة، حيث لا تظهر فجأة أو بطريقة عفوية.

*المشكلات الاجتماعية متطورة اجتماعيا

*المشكلات الاجتماعية تظهر في وضع أو منشأ يعكس ما هو اجتماعي و شخصي فهي تظهر كنتيجة لتمزق نسيج العلاقات الاجتماعية أو كنتيجة لتمزق متسلسل داخل المجتمع و تصدع هذا الأخير.

*تتعلق المشكلات الاجتماعية بالفساد و ترافقه و كذا التفكك الاجتماعي الذي يحصل داخل المجتمع.

*الاضطراب الفردي يبرز و ينشأ من نفس القوى الحيوية التي يولدها الاضطراب الاجتماعي يساعد التطور التقني على خلق المشكلة الاجتماعية داخل المجتمع.

*شدة الضغوطات الاجتماعية مثل الفقر و الضغط السكاني و الصراعات العرقية و البطالة و الجرائم و غيره تكون عاكسة للمشكلات الاجتماعية أحيانا.

*تظهر المشكلات الاجتماعية كسبب للتغيرات التي تحدث في أساليب العيش و مستوياته و كذا أنماط الممارسات الاجتماعية للأسر و التعليم و الدين و الاقتصاد و السياسة و غيره.....

المراجع المعتمدة:

1- سغان،حسن شحاتة .(1955). ط،2 ،مشكلات المجتمع المصري، القاهرة، مكتبة نهضة مصر

2- عاطف غيث المشكلات الاجتماعية مرجع سابق، ص 27

3- Murrey Ross,Community organization theory and principles,
N.Y.,1995. p.34

4- محمد عاطف غيث و اسماعيل سعد مرجع سابق

5 - السمري و الجوهري، مرجع سابق

6 - عاطف غيث و اسماعيل سعد

7 - Lallement, M., Histoire des idées sociologiques des origines à Weber, Nathan, 2000, 2^{ème} edit., Paris

8- معن خليل عمر، مرجع سابق

9- العزوي و آخرون، مرجع سابق

المحاضرة الرابعة

موقف المجتمع من المشكلة و خطوات يتبعها الباحث في وصف المشكلة

تمهيد:

تصبح المشكلة الاجتماعية موجودة في المجتمع عندما يتكرر حدوثها و يجمع و يتفق أفراد المجتمع على الاعتراف و الاقرار بكونها مشكلة اجتماعية، و هنا يستدعي منا الموضوع

التعريف لفهم مواقف افراد المجتمع من المشكلة الاجتماعية، و معرفة الطرق التي يستند اليها الباحث في وصفها.

مواقف المجتمع اتجاه المشكلة الاجتماعية:

• **موقف اللامبالاة :** يلجأ أفراد المجتمع الى اتخاذ موقف من المشكلة الاجتماعية فيظهرون اهتمامهم بها و يناقشون كافة جوانب المشكلة اذا ما مست مصلحتهم الذاتية و ألحقت ضررا بها. بينما يبتعد عن الاهتمام بالمسئلة الأفراد الذين لا يقع عليهم أثرها و تشغلهم حياتهم المهنية و صراعاتها و وسائل الترفيه في حياتهم و غيره من الانشغالات الأخرى.

• **موقف الاستسلام للقدر :** تؤدي المعتقدات القدرية المغذية لفكر الفرد الى اقتناع هذا الأخير أن ما يحصل- أي المسئلة الاجتماعية- هو قدر و مكتوب ، فيستسلم و يعزف عن التفكير في أسباب المسئلة و موضوعها بقناعة و رضى أيضا.

• **موقف الشك المتهكم و الساخر :** يتبنى هذا الموقف الأفراد الذين يؤمنون بالفنائل و بهيمنة المصالح الذاتية على السلوك البشري الذي تقف وراءه و تحفزه دوافع حقيرة، فالمسئلة الاجتماعية كلما حصلت تعبر عن المصالح الذاتية للناس، لذلك لا يهتم أصحاب هذا الموقف بما يحدث داخل المجتمع من مشكلات لاعتبار حاجاتهم و مصالحهم الخاصة المشبعة و هم يوصفون بضيق تفكيرهم و محدوديته.

• **موقف الجزاء الديني :** يعتبر أصحاب هذا الموقف أن المسئلة الاجتماعية التي تقع في المجتمع هي عقوبة الله التي يسببها خطأ الانسان أو إلهاده و كفره و ابتعاده عن الايمان بالله.

• **موقف الافراط العاطفي :** هذا الموقف يتبناه الأفراد الذين يعيشون في بؤرة المسئلة الاجتماعية و يتفاعلون معها و يكثر عندهم الحماس لحلها و معالجتها، حيث ينشغل الأفراد ضمن هذا الموقف بالحديث عن المسئلة و الافراط في وصفها و تعظيم صورتها مع الاسراع في معالجتها و ينصب حديثهم عن معاناة الفرد-صاحب المسئلة- أكثر من المؤسسة الاجتماعية و المجتمع .

• **الموقف الاجتماعي العلمي :** هذا الموقف يخص العلماء و المفكرين في مجال علم الاجتماع حيث يختص هؤلاء بالعمل و الرعاية الاجتماعية، كما يركزون على تحديد المسئلة و أسبابها و أبعادها و العمل على ابراز الحقائق التي ترتبط بها.

الخطوات الهامة التي ترشد الباحث في وصف المسئلة:

تستند الدراسة العلمية للمشكلة الاجتماعية على أساليب البحث الاجتماعي العلمي، و الاتجاه العلمي في دراستها ، اذ يمكن تحديده فيما يلي (عصام توفيق قمر و آخرون، ص ص 30،31) :

- تحديد المعايير او القواعد التي على أساسها يتم قياس السلوك الانحرافي
 - تقدير الدرجة التي فيها يمثل أفراد المجتمع للقاعدة التي هي بمثابة المقياس
 - دراسة السلوك الانحرافي انطلاقا من الموقف الذي حدث فيه مع تقدير درجة افتقار الشخص المنحرف الى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.
- هذه النقاط تصبح بمثابة الخطوات الهامة التي تسوق الباحث الى الوصف السليم للمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع كما تفيد المجتمع و تعمل على حمايته من خلال النتائج التطبيقية التي تصل اليها الدراسات الميدانية و الوصول لعلاج المشكلات (عاطف غيث، 1991، ص 54) .

قبل دراسة المشكلة الاجتماعية يعمد الباحث بتعريفها حتى يفهم، كيف تطورت ليصل الى ما هي عليه و لماذا وصلت المشكلة لهذا الوضع؟ و كيف تؤثر المشكلة موضع الدراسة في حياة الناس؟ ثم ما هي العناصر الفعالة فيها؟ حيث يصبح هذا الفهم اطارا مرجعيا له أهمية بالنسبة للباحث ، كما يساعد هذا الاطار الباحث في تنظيم المعلومات التي يلتقطها و توفر له الوقت و تساعده على وجود الحل للمشكلة.

و يخضع الباحث عند دراسة المشكلة الاجتماعية الى مجموعة من الاعتبارات (حسن شحاتة سعفان، 1985، ص82) تكون في:

الاعتبارات التي يلتزم بها الباحث في دراسة المشكلة الاجتماعية سوسيولوجيا:

1. **الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي** الذي يؤدي الى التسليم بتسلسل العوامل المسببة للمشكلة و الطابع الانتشاري لها، مما يترتب عليه أيضا التسليم بأن المشكلة الكبرى في المجتمع تعكس تناقض أجزاء البناء ، بينما يمكن أن تكون بعض المشكلات الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة و ضمن هذا الاعتبار يتوقف على الباحث اختيار المنهج الذي يعتمده في دراسة المشكلة.

2. **دراسة المشكلة الاجتماعية يستدعي فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة و المجتمع، و هذا انطلاقا من كون المجتمع ذلك الهيكل أو الجسم الذي تتكامل وظائفه (النسق الأكبر)، بناء على وجود وظائف ضرورية، وأن ثقافة المجتمع -كما يشبهها علي عبد الرازق- هي الجزء الذي**

يغطي كافة الهيكل أي المجتمع و يتغير بتغير و تطور العلم، كما يعكس أبعاد التغير التكنولوجي باستمرار.

3. **النظم الاجتماعية مترابطة فيما بينها ترابطا عضويا**، كما أنها مترابطة ترابطا عضويا فيما بينها، و يعود تفسير هذه الارتباطات الى أن البناء الاجتماعي و وظائفه مترابطة عضويا كذلك و تصبح المشكلة الاجتماعية نتيجة للخلل الذي يصيب البناء الاجتماعي.

4. **المشكلة الاجتماعية تعكس التوجه القيمي للمجتمع** و أن حل المشكلات الاجتماعية قد يؤدي و يسوق الى التغير الكلي لطابع الحياة الاجتماعية.

5. **عدم وجود الحتمية** في كون المشكلة الاجتماعية لها صفة العمومية ، و أن الحياة الاجتماعية تؤدي الى انحرافات في أدوار الأفراد و مراكزهم اي مكاناتهم كنتيجة للاهتزازات التي تصيب البناء الاجتماعي.

المراجع المعتمدة:

- 1- عصام توفيق قمر ، آخرون.(دون س.ن). مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دمشق ،سوريا، دار الفكر للنشر و التوزيع
- 2- محمد عاطف غيث و اسماعيل سعد مرجع سابق
- 3- حسن شحاتة سعفان

المحاضرة الخامسة

محاولات و مداخل نظرية في تفسير المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

قبل التطرق للمداخل السوسيولوجية التي تناولت دراسة المشكلة الاجتماعية يتطلب الاهتمام بموضوع المشكلة الاجتماعية العودة لبعض المحاولات غير السوسيولوجية التي تناولت الموضوع ، فمحاولات الانسان الخاصة بتفسيره للمشكلات الاجتماعية قديمة كقدم الانسان نفسه كما أنها لا زالت تجتهد حتى تفي بتقديم الشرح الأكفأ في تفسير المشكلة الاجتماعية و جاءت هذه المحاولات التفسيرية في تباين، فكانت منها:

محاولات غير سوسولوجية فسرت المشكلة الاجتماعية:

● التفسير الميتافيزيقي :

لقد سادت التفسيرات الميتافيزيقية في المراحل الأولى من التفكير الانساني في تفسير المشكلات الاجتماعية التي اتسمت بالطابع الخرافي و الميتافيزيقي، و ضمها كان رجال اللاهوت يرجعون السلوكات الخاطئة الى قوى خارقة للطبيعة، فاقترنت تفسيرات المشكلات الاجتماعية بتأكيد أسباب روحية، حيث أن الأزمات التي يتعرض لها الانسان هي مس من الشياطين أو حلول نفس شريرة مستحوذة للأفراد و تفرض عليهم الأزمات التي يعانون منها) جبارة عطية و السيد عوض، 2003، ص 48، 50).

● التفسير الديني :

يعتبر الدين من المنظورات الأساسية و الأولى التي حددت أنواع المشكلات الاجتماعية . حيث كان الدي من الآليات التي تطهر التجربة الاجتماعية و ذلك من خلال أسلوبه الذي يضع المشكلة محل الادراك و يعمد لحلها، كما يسعى الى إعادة ربط ما تسببه المشكلة من خلل فيصبح الدين عاملا من العوامل المؤثرة في تكامل المجتمع، و يشبه الدكتور معن خليل عمر الدين بالمصفاة التي تعمل على تنقية افعال الناس فتمرر المرغوبة منها، فكل فرد يخترق الحدود التي يرسمها الدين للسلوك فتسبب له مشكلة امام مجتمع باكملة و دينه فضلا عن دعم الدين للشعور الجمعي فيقرر ما هو خلقي و غير خلقي، ما هو رباني و غير رباني، ما يمثل الخطيئة و ما يمثل الاحسان أيضا (معن خليل عمر، 1998، ص 26) . فالدين يمثل الجوهر التألوفي للحياة الاجتماعية (عصام توفيق قمر، ص 32) و يعالج الانحرافات عن النظام الأخلاقي من وجهة نظر ثيولوجية،

● التفسير القانوني :

يوجد بين الدين و المداخل القانونية و المشكلات الاجتماعية علاقة تاريخية منطقية، فالقانون ينظر لأفعال القتل و السرقة على أنها انحرافات عن النظام المعياري للمجتمع فيصبح للقانون وظيفة أولى **بنائية** و وظيفة ثانية **عقابية** و الأمر سيان بالنسبة للدين كما ورد في أسلوب الدين في دراسته للمشكلة الاجتماعية، اذ يحدد الدين و القانون المشكلة الاجتماعية و يبادرا باصلاحها حسب المجال المعتمد.

● التفسير الاعلامي :

لقد سعت الصحف -الاجبارية و المجلات- حتى القرن 18 لكشف كل شيء للعيان ، كما عمدت للحماية ضد الاستغلال و الفساد و الانحطاط الخلقي و الفكري في المجتمع.

أما اليوم فيتمثل دور الصحف و المجالات في ايقاظ و تنبيه الاستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية مثل المخدرات، البغاء و الاغتصاب... فالكشف عن المشكلات الاجتماعية و الافصاح عنها هو الهدف الأسمى لفهمها أو منعها أو للحماية منها أو حتى عقابها.

● التفسير الفني:

لهذا التفسير مظاهر متعددة ضمنها الأعمال الأدبية و التصوير و الشعر و الموسيقى و الطباعة و المسرح و غيره من الوسائل....

فمعظم الأعمال الأدبية كانت ذات قدرة على وصف المشاعر الانسانية في ادق تفاصيلها ، كما توصف المواقف و مشكلات الحياة في العمق الذي يكشف و يصرح بالواقع الاجتماعي و تعقد علاقة الانسان بهذا الواقع و ورد عن ريتشارد هوجارت (Richard Hoggart) انه و بدون الشواهد الأدبية الخصبة يفقد من يدرس المجتمع حسه بئراء و خصوبة المجتمع، اذ أن الأدب بوصفه انعكاسا للقيم و المشاعر يشير الى درجة التغير الذي يلحق بالمجتمعات المختلفة و المشكلات الاجتماعية التي تنجم عن هذا التغير.

تحتل المشكلة الاجتماعية اهتماما أولي لموضوعها عند عالم الاجتماع الذي يحاول الكشف عن أسبابها و تحديد مضمونها و علاقاتها بالجوانب الأخرى من السلوك الاجتماعي عن طريق دراسة الحياة الاجتماعية ككل، وكذا دراسة النسق الاجتماعي الذي يضم مجموعة من النظم الاجتماعية و الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع و كذلك العلاقات المتبادلة بينهما. و هناك مستويات لدراسة المشكلة الاجتماعية و العمل على حلها و مواجهتها نوردتها في التالي (حسن شحاتة سغان، ص 82).

تفسير المشكلة الاجتماعية من المنظور السوسولوجي:

في هذا النطاق نتطرق للمنظور السوسولوجي عند بعض العلماء الاجتماعيين، و ضمن المداخل التي قدمت اقتراحات في المجال نذكر أهمها:

*المدخل الباثولوجي:

ما يمكن ملاحظته عند هذا المدخل او الاتجاه الفكري، استعارة كلمة او مصطلح "باتولوجيا" من علم الطب و البيولوجيا للإشارة الى دراسة المرض في المجال (Pathologie)، و علم الاجتماع يهدف في استخدامه للمصطلح باثولوجيا الى الظروف الاجتماعية المرضية التي يتسبب فيها او يخلقها النظام الاجتماعي و يبعث بنموها ، فالظواهر المرضية غير السوية هي أمراض اجتماعية تخلق عدد من المشكلات الاجتماعية.

تمتد جذور هذا المدخل الى أعمال علماء الاجتماع الأوائل مثل أوغيست كونت و هيربرت سبنسر (August Comte et Herbert Spencer) و اتخذ هذا المدخل ابعادا متعددة على يد الجيل الأول من علماء الاجتماع الامريكيين (محمد احمد بيومي، 1993، ص44-45). يقوم المدخل الباثولوجي في تفسير المشكلة الاجتماعية على افتراضين :

الافتراض الأول : ينطلق من اعتبار الأفراد هم مصدر المشكلات الاجتماعية، كما يجد أن الأفراد هم المرضى و ليس المجتمع الذي يتطور بصفة او بطريقة ايجابية، و يضيف المدخل ان الظروف التي تعمل على اضعاف تطور المجتمع هي أشكال من المرض الاجتماعي الذي يستدعي العلاج.

في ظل هذا الاتجاه نجد سبنسر الذي شبه المجتمعات بالكائن الحي العضوي، فالمجتمع و المجتمعات بصفة عامة شأنها شأن الأفراد، يمكن أن تنمو بطريقة غير سوية ، حيث يمكن للباحث و الدارس تشخيصها و وصفها في ضوء معيار الصحة.

في ضوء هذا الافتراض الأول من المدخل الباثولوجي ، تكون المشكلات الاجتماعية مردها الى وجود الأفراد الضعفاء و العاجزين ، فالجريمة و الفقر والجهل كمشكلات اجتماعية تنسب الى الطبقات الدنيا ، و وصف علماء الاجتماع في هذه المرحلة مهاجري الشرق و اوروبا الغربية أنهم كائنات انسانية معتلة غير سوية.

و الباثولوجيا من هذا المنظور ترى أن المجتمع يتكون من أفراد يرتبطون مع بعضهم ضمن علاقات اجتماعية و أن عدم قدرة الفرد أو الأفراد على التكيف ضمن هذه العلاقات الاجتماعية هو ما يطلق عليه بالباثولوجيا الاجتماعية.

الافتراض الثاني : يرى هذا الافتراض أن المجتمع هو المريض و ليس الفرد.

ترمي جذور هذا الافتراض الى فلسفة جون جاك روسو (Jean Jaques Rousseau) الذي يرى أن الانسان له فطرة طيبة و أن حياة المجتمع هي ما غير هذه الفطرة ليميل الفرد من الخير الذي هو طبيعته الى الشر، و يبرر روسو بفكرته هذه، أن الانسان انتقل من التلقائية التي هي في طبعه الى الزيف و النفاق و الرياء.....فهو -اي الانسان- و في عهده الأول كان يعيش وحيدا لا يمتلك اللغة و لا الأشياء و لا يخضع لحكومة معينة ، كما لا يفهم معنى الدين و لا لوجود المثل العليا التي سعي وراءها ، و أنه رغم الجهل بالنظم الاجتماعية ، كان هذا الأخير يتمتع بالسعادة و الهناء لأن كل ما هو طبيعي حسن و جيد ، و كل ما هو من صنع الانسان فاسد و قبيح.

و لقد عارض كل من كندرسيه و فولتير (Condorset et voltaire) و آخروين هذا الرأي و صرحوا أن هذه الأفكار لا ترقى الى المستوى الذي عرف الانسان من خلاله العلم و الذكاء .
من مساندي هذا الاتجاه فروم و ماركوس و ريخ و سلاتر (Erich Fromm, Herbert Marcuse, Charles Reich, Slater Philip) يرى فروم في كتابه " المجتمع العاقل " أن المجتمع المريض و الثقافة المريضة تخلق أفرادا مرضى بالضرورة و العكس صحيح ، فالمجتمع العاقل يساعد الأفراد على نمو عقولهم و ادراكهم الى درجة من الموضوعية تسمح لهم برؤية حقيقة أنفسهم و حقيقة الآخرين و حقيقة الطبيعة أيضا، حيث ينمو الأفراد الى درجة من الاستقلال الذي يمكنهم من معرفة و ادراك الفرق بين الخير و الشر فيحددوا اختياراتهم الشخصية و بالتالي يعم توحدهم مع الكل في ظل علاقات المحبة.
يتفق المدخل الباثولوجي على أن علاج المشكلات الاجتماعية يكمن في تغيير قيم الناس و اقامة التربية الاجتماعية ، و كذلك على قدر نجاح المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية حيث يزود الأفراد و يشبعهم بالمعايير الاجتماعية و الأخلاقية، كما أن اخفاق المجتمع في هذه العملية يجعل منه مريضا، و أن المرض هو فردي و كذلك اجتماعي في نفس الوقت، و أن المشكلة الاجتماعية هي محصلة لباثولوجيا فردية و ظروف اجتماعية مرضية تضافرت في نسيج واحد، قوامه سوء التكيف سواء في أداء الأدوار أو في تحقيق العلاقات الاجتماعية التي تنعكس جميعها على البناء الاجتماعي و وظائفه الأساسية.

*مدخل التفكك الاجتماعي :

ينطلق هذا المدخل من المسلمة التي ترى أن الحياة الاجتماعية تنظيم يكون وفق مجموعة من القواعد المعيارية التي تحكم سلوك الأفراد و الجماعات داخل المجتمع.
تعمل القواعد الاجتماعية على تحديد السلوك المسموح به و السلوك المفضل و كذلك السلوك غير المحبب، اي المرفوض.

لهذه القواعد المعيارية "القوانين" مستويات تفرض عقوبات معينة تبدأ من الغرامة المالية او السجن المؤقت أو السجن المؤبد و قد تصل الى حدود الاعدام ، فالقاتل أو الشخص الذي يتخابر و يتجسس ضد أمن الوطن يوقع عليه النظام أقصى العقوبة ، في الوقت الذي يعاقب مثلا صاحب مطعم قام بمخالفة الشروط الصحية أو سائق السيارة الذي يركن سيارته في مكان غير

مخصص للانتظار الخاص بالسيارات- اي الممنوع- بالغرامة المالية و صاحب المطعم باقفال مطعمه و حرمانه من استغلاله.

و هناك قواعد معيارية أخرى أقل شدة في قوتها و اسقاط العقاب على الأشخاص من القواعد القانونية، تتمثل هذه الأخيرة في العادات و التقاليد و الأعراف و كل التوقعات المختلفة ونضرب مثال عن ذلك :

عموما نتوقع وصول العامل الى مقر عمله في الموعد المحدد او الوقت المحدد للعمل ، و أن رجل الشرطة ينفذ القانون على الأشخاص و يطبقه في كل مهامه التي تكون في صلة بالمواقف التي تخترق القانون و تنتهكه.

هذه الشبكة من التوقعات المسموح بها اجتماعيا في السلوك الشخصي هي ما يطلق عليه **بالتنظيم الاجتماعي** الذي يتشكل و يتألف بواسطة الأفراد في المجتمع كما تؤكد الأداء الفعال لوظيفة المجتمع في مواجهة التغير السريع غير المتوقع.

عموما، يعود التفكك الاجتماعي الى عملية التغير، فالتغير الاجتماعي يؤدي الى غياب و فقدان التجانس الذي يقوم بين الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي، فبعدما كان الانسجام يعمل على توازن البناء، يقود فقدان الانسجام الى وقوع التفكك الاجتماعي ، حيث تظهر ممارسات جديدة عند الأفراد و تختفي الممارسات القديمة بعدما تصبح غير ملائمة مع الظروف المستحدثة و كنتيجة تظهر المشكلة الاجتماعية.

ان تبني هذا المدخل في دراسة المشكلة يستدعي من الباحث تحديد نقطة الصفر- أي النقطة التي حدث فيها تغيرا اجتماعيا و يعمد للبحث في فترات الاستقرار الاجتماعي التي سبقت حدوث التغير الذي ساق للتفكك الاجتماعي ثم يتساءل الباحث عن الظروف التي ساققت لهذا التفكك و أدت الى ظهور المشكلة الاجتماعية التي يكون الباحث بصدد دراستها و التي تستدعي الاجابة عليها (محمد احمد بيومي، ص64-65).

و عموما يشير التفكك الاجتماعي الى عدم قدرة النسق الاجتماعي على أداء وظائفه و اشباع حاجات و متطلبات أعضائه حيث لا تتحقق أهدافه الجمعية -اي المنفق عليها بين أعضاء المجتمع في ظل النظام الاجتماعي.

و من مظاهر فشل المجتمع أو النسق الاجتماعي في أداء وظائفه نذكر:

+ عدم وجود التنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال في مجال الأسرة

+ فشل دور العبادة في أداء وظائفها

+ فشل المجتمع في أداء وظيفته الاقتصادية من حيث الانتاج و توزيع الثروة

- + فشل المجتمع في تحقيق النجاح السياسي في منع الجريمة و الانحراف الاجتماعي و تقديم الخدمات للمجتمع المحلي و الدفاع عن الأمة.
- + ظهور أنماط من السلوك الاجتماعي غير المتمسك بها في المجتمع
- + التوترات الشخصية التي تسيطر على النسق و لا يمكن التحكم فيها و تتخذ قنوات معينة
- + الارتباط غير المتوافق بين النسق الاجتماعي و البيئة التي يقع فيها سواء من حيث ضبطها او التكيف معها
- + عدم تجانس العلاقات بين الأعضاء و لو الى درجة الحد الأدنى الضروري للأنشطة ذات القيمة
- + عدم امكانية وصول الأعضاء الى أهداف تبرر وجودهم بسبب بناء النسق الاجتماعي.

***مدخل الانحراف الشخصي :**

يركز أصحاب هذا المدخل على الأفراد الذين يعتبرونهم أساس وجود المشكلات الاجتماعية بعدما ينحرفوا عن معايير المجتمع و قيمه السائدة. يرى المفكرون ضمن هذا المدخل أن الانحراف يتخذ عدة صور و منها (محمد احمد بيومي، ص ص 68-73) :

- **عدم القدرة على اتباع معايير المجتمع و قيمه،** فبعض الأفراد يعجزون عن التماسك بطريقة توافقية مع المستويات المعيارية المقبولة، حيث أن تكوينهم البيولوجي و الاجتماعي يجعل منهم عاجزين بيولوجيا و عاطفيا و اجتماعيا . هذا الصنف من الأفراد لا يستطيع مخالفة المعايير المقررة في المجتمع ، و انما يظهر عدم القدرة على التعلم و اتباع هذه المعايير مثل مدمني المخدرات و المشروبات الكحولية و لاعبي القمار ، هؤلاء الأفراد لأسباب اجتماعية أو سيكولوجية لا يستطيعون التحكم في سلوكهم و يخالفون توقعات المجتمع بسلوكهم المنحرف.
- **الفشل في قبول معايير المجتمع و قيمه السائدة** حيث من شأنه أن يسوق الفرد الى الممارسات الانحرافية مثل ، الغش، الكذب، خيانة الأمانة، الاساءة لسمعة الآخرين، العنف بصوره المتعددة، مع الاشارة الى أن هذا الصنف من الأفراد لا يعتبرون سلوكهم انحرافا، بل سلوكا مثاليا في نظرهم ، فهم لا يشعرون بالذنب أو الاحساس بالعار أو غيره...وهم و وفق ما يصفه علماء النفس " أفراد يعيشون فوضى أخلاقية " نتيجة لفشلهم في قبول المعايير الاجتماعية. غالبا ما ينخرط هؤلاء الأفراد في جماعات متطرفة و يندمجون فيها بشكل قوي، كما تتولد عندهم مشاعر الكراهية و عدم التسامح.

تكمن مشكلة الانحراف الشخصي في أن الشخص يتعرض الى مجموعات مختلفة من المعايير التي قد تكون متعارضة مع بعضها كنتيجة للتغير الذي يحدث في حياة هذا الأخير،

فمثلا قد يكون الفرد منتميا الى أكثر من مؤسسة دينية، اقتصادية، ترفيهية الخ..... و قد يكون اشتراكه في احدى هذه المؤسسات يتعارض مع مؤسسة أخرى ضمن انتماءاته، قد يتكيف الفرد غالبا مع مثل هذه المواقف و يكون هناك توافق مع أعضاء الجماعات التي ينتمي اليها ، و قد لا يستطيع التوافق و يواجه مشكل و يقع في صراع القيم أو المعايير الاجتماعية. عموما تحدد الجماعة التي ينتمي اليها الفرد بشكل كبير سلوكه ، لذلك يستدعي تفسير سلوك الانحراف الشخصي بالرجوع للجماعات المرجعية التي ينتمي اليها الفرد.

*مدخل المشكلات الاجتماعية :

يعتبر هذا المدخل من أقدم و أعم المداخل التي تناولت دراسة المشكلات الاجتماعية، في ظله فرق عالم الاجتماع هيرمان(Herman) بين نوعين من الدراسات الخاصة بالمشكلة الاجتماعية:

-**النوع الأول:** ضمنه الدراسات التي تعالج مجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية دفعة واحدة، و ذلك ما نلاحظه في عدد من المؤلفات التي تناولت مجموعة ضخمة من المشكلات الاجتماعية بالدراسة، كالجريمة و الخلل العقلي و الانتحار و غيره....

-**النوع الثاني:** ضمنه الدراسات التي اختصت بنوع واحد من المشكلات الاجتماعية ، كدراسة مركزة حول الجريمة ، الادمان على المخدرات و غيره حيث شملت كتابا أو مؤلفا كاملا و ضخما في دراسة المشكلة الواحدة (محمد الغريب عبد الكريم، 1980، ص 164-166).

يهدف النوع الأول من الدراسات و ضمن هذا التصنيف الى صب الضوء على ظاهرة المشكلة الاجتماعية فيدرس كل مشكلة على حدا من حيث مدى الانتشار و الشكل الذي تتخذه ، أو الكيفية التي تعبر بها المشكلة الاجتماعية عن نفسها و أسبابها و أثرها على الفرد و المجتمع ثم الوسائل الكفيلة بالسيطرة على المشكلة الاجتماعية موضع الدراسة.

أما النوع الثاني من الدراسات فيتخذ نفس الخطوات، الا أنه يركز على مشكلة واحدة الأمر الذي يعطي الدراسة تركيزا أوضح.

من مميزات مدخل المشكلات الاجتماعية في اتجاهه أنه :

*يبرز حجم المشكلة الاجتماعية و ينبه بخطورة وجودها

*يتمد الاخصائيين الاجتماعيين بالمعلومات السريعة للمشكلات التي يحاولون التخفيف من أثارها على المجتمع و الأفراد، خاصة ضمن النوع الثاني من الدراسات ، وحتى ان كانت هذه المعلومات لا تغني النظرية السوسولوجية و المعرفة النظرية من ظاهرة المشكلة الاجتماعية.

ما يعاب على هذا الاتجاه هو نظرتة للمشكلة الاجتماعية و دراستها كظاهرة اجتماعية قائمة بحد ذاتها في ضوء علاقتها بالمشكلات الأخرى و بالظواهر الأخرى في المجتمع.

عموما أوضح هيرمان (Herman) عن وجود علاقة متبادلة بين المشكلات الاجتماعية كلها و ذلك يتضح من خلال النقاط التالية :

-أن البحوث و الدراسات أوضحت عن وجود عناصر تساهم في اثاره بعض المشكلات الاجتماعية المختلفة كتفكك الأسرة و الطلاق و الجريمة و التمييز العنصري.

-أن التصنيع مع نمو المدن يترك أثارا بالغة كأساس لمجموعة كبيرة من المشكلات الاجتماعية، حيث لا يمكن دراسة مشكلة منها بعيدا عن الأخرى.

-كما أوضحت الدراسات أن المشكلات الاجتماعية يكمن أساسها في التغير الاجتماعي الذي يكون سببا عاما و مشتركا في جميع المشكلات الأخرى.

***مدخل الصراع القيمي :**

من المتعارف عليه أن لكل مجتمع مجموعة من القيم التي يشترك فيها أفرادها -تقريبا-، كما توجد لدى المجتمع الواحد قيما تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد اذ أنه من غير الضروري و الاشتراط أن تكون هذه القيم عامة بين جميع أفراد المجتمع الواحد، حيث تختلف هذه القيم من جماعة لجماعة أخرى و كمثال لذلك ، في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أو وجدت الرابطة الوطنية لرعاية و تنمية الأفراد الملونين ، كما توجد مجالس المواطنين البيض و تتقاسم كل من الرابطة المذكورة و المجلس مجموعة القيم التي وضعت سابقا في اعلان الاستقلال بخصوص ما يتعلق بحق الحياة و الحرية و البحث عن سعادة الأفراد، غير أنهما يختلفان بشدة بخصوص البناء الاجتماعي الجنسي في المجتمع . ففي الوقت الذي تؤمن المجموعة الأولى بالمساواة بين الأجناس ، تصر المجموعة الثانية على أن تبقى الأجناس منفصلة عن بعضها داخل المجتمع الواحد (Fisher, J.K , 1964 , P.308)

و تجدر الإشارة الى أن صراع القيم يعد من أخطر الصراعات حيث أنه من غير السهل أن يتوصل المجتمع الى الحلول البسيطة ، فكل جماعة تؤمن و بشدة بقيمها و تدافع عنها كما انها غير مستعدة للتنازل عنها بسهولة.

***مدخل التغير الاجتماعي :**

في هذا المجال يشير التغيير الاجتماعي الى أنماط التفاعل داخل المجتمع، كالتغيير في العادات و التقاليد و التكنولوجيا المستخدمة، كما يمكن أن يشمل التغيير الاجتماعي كل شيء ابتداء من اتجاهات الأفراد التي تتغير صوب أي شيء.

تبنى علماء الاجتماع فكرة مؤداها، التغيير الاجتماعي هو السبب المبدئي للمشكلات الاجتماعية، كما حاولوا ربط المشكلات الاجتماعية بمعدل التغيير.

ففي الوقت الذي يرى بعض علماء الاجتماع أن سرعة التغيير هي التي تكون وراء المشكلات الاجتماعية ، يجد البعض الآخر أن اختلاف معدل التغيير بالنسبة لأجزاء معينة من المجتمع هو السبب في التغيير.

تتعلق الفكرة الأساسية الموجودة خلف هذا التصور بمعدلات التغييرات المختلفة عن بعضها و تكون منتجة للمشكلات الاجتماعية.

و أدخل وليام اوغبورن (W.Ogburn) في هذا المجال مصطلح **التخلف الثقافي**، أو الفجوة الثقافية و يقصد بذلك اختلاف معدلات التغيير في أجزاء الثقافة الحديثة ، و يضيف اوغبورن أن هذه الأجزاء يتأثر بها بعض الناس، على سبيل المثال ما تحدثه الصناعة و تطوراتها من أثر يجعل التربية و التأهيل غير كافي لاستمرار نشاط الانسان دون اللجوء للتكوين الذي يستدعيه التطور السريع في مجال الصناعة.

فالتربية تعد الأفراد و تعلمهم القدرة على القيام بالأعمال و المهام الفنية التي تطالب بها الصناعة الحديثة، غير أن الصناعة يطرأ عليها تغييرات كثيرة و متسارعة . فمثلا استخدام الكمبيوتر في عمليات الانتاج يفرض تغييرا على التربية و التعليم فيفرض على القائمين على أمرها اعدادهم للبرامج و الدورات التدريبية للعاملين في المجال و ان لم يتم اعداد البرامج و تطبيقها بالسرعة التي تلاحق سرعة تقدم الاختراع و التطور في جهاز الكمبيوتر تكون مواجهة المشكلات أمر حتمي.

مدخل البناء الوظيفي :

ينطلق اصحاب اتجاه البناء الوظيفي من فكرة مؤداها أن المشكلة الاجتماعية تتعلق بالمجتمع بذاته كما أن حلها يكون عن طريق اعادة تنظيم الوضع الاجتماعي من جديد.

ينطلق هذا الاتجاه من اعتبار المجتمع نسق يسوده اعتماد متبادل بين اجزائه و اي تغيير يحدث في احد هذه الاجزاء قد يؤدي الى تغييرات في الاجزاء الاخرى.

تؤكد هذه النظرية على ان المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل الى التوازن و الاستقرار ، اذ تنتظم عناصره او اجزائه من اجل تحقيق هذا الاستقرار ، و يرى اصحاب هذا الاتجاه او المدخل ان هناك عدد من الاسباب تسوق الى حدوث المشكلات الاجتماعية تتمثل في:

-أن البنائية الوظيفية و اصحابها ترى ان أجزاء المجتمع تتميز بالترابط بينها فأى تغير في جزء من أجزائها يتبعه و يسوقه الى التغير في الأجزاء الأخرى بالضرورة (محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري، ص55).

-قد تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يفشل الأفراد في امتثالهم لقيم المجتمع التي تم الاجماع عليها و يخالفون الاجماع القيمي.

-يمكن أن تنتج المشكلات الاجتماعية عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع ، فعندما تصاب هذه الاحتياجات بما يطلق عليه " بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب" كمثال لذلك (عندما يخرج النسق التعليمي أفرادا في أحد المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع يصبح هؤلاء الأفراد المتعلمين مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع)، بالتالي فان تعليم عدد من الأفراد يزيد عن حاجة المجتمع يصبح خلاا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع.

يقدم هذا الاتجاه وجهة نظر شاملة كما يؤكد على عدم الاهتمام بالأفراد أ و الجماعات المختلفة في المجتمع من أجل فهم و دراسة المشكلة الاجتماعية و توجيه الفكر و الاهتمام بالبناء الاجتماعي ، كما أن معالجة المشكلة الاجتماعية و حلها يقتضي اعادة النظر في تأليف البناء الاجتماعي و كافة مقوماته .

لقد تم عرض العوامل المسببة للمشكلة الاجتماعية و كذا خصائصها و وجهات النظر المختلفة باتجاهها ثم المداخل التي فسرت المشكلة الاجتماعية باختلافاتها او تأكيدها على مسلمة دون الأخرى، حيث كانت بؤرة التحليل في التركيز على البناء و وظائفه او على الفرد مع اعتباره عاملا من عوامل هذا البناءو كذلك من ركز علي مفهوم القيم و تغيرها حيث يستدعي منا الموضوع التطرق لمفهوم التخلف، النمو والتغير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمع من أجل فهم و ادراك التغير الذي يحدث في القيم الاجتماعية و كيفية تأثيره في سلوكيات الأفراد و علاقاتهم في اطار البنية الاجتماعية داخل النسق الأكبر الذي هو المجتمع لاعتبار علاقة التأثير و هناك مستويات لدراسة المشكلة الاجتماعية و العمل على حلها و مواجهتها نوردها في التالي (حسن شحاتة سعفان، ص 82).

مستويات دراسة المشكلات الاجتماعية:

المستوى العلاجي : الذي يهدف للقضاء على مشكلات موجودة بالفعل أو يحاول التخفيف من نتائجها.

المستوى الوقائي : ضمن هذا المستوى يعمل المسؤولون عن المجتمع بتفادي المشكلات الاجتماعية مسبقا عند معرفة أسبابها، و المستوى الوقائي هذا يعتمد على نتائج العلوم الأخرى و على معطيات من مجال علم النفس و علم الاجتماع و علم الاحصاء.

المراجع المعتمدة:

- 1-جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي.(2003).ط1 ، المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر
- 2-معن خليل عمر.(1998).ط1، علم المشكلات الاجتماعية، عمان، الاردن، دار الشروق للنشر و التوزيع
- 3- عصام توفيق قمر، مرجع سابق
- 4- ببيومي، محمد أحمد .(1993) المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية
- 5-نفس المرجع
- 6- نفس المرجع
- 7- محمد الغريب عبد الكريم.(1980). علم الاجتماع، القاهرة، مصر، دار النهضة الشرق
- 8 -Fisher,J.K,(1964). Sociology, Chicago,Univ.of Chicago press,U.S.A
- 9- محمد محمود الجوهري و علي السمري مرجع سابق
- 10-حسن شحاتة سعفان، مرجع سابق

المحاضرة السادسة

مفاهيم و قضايا ترتبط بالمشكلة الاجتماعية

تمهيد:

من اجل التركيز على فهم مدلول اضطراب البناء الاجتماعي و ضرورة تحقيق متطلبات أنساقه يقتضي الموضوع التعرّيج على مفهوم التغيير، النمو، التطور و التخلف كضرورة لفهم

سيرورة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع كنسق اجتماعي عام و فهم و ادراك تأثيرات هذه المفاهيم في علاقات الأفراد و تبادلها و الآثار التي تخلفها و تؤثر في كل جوانب الحياة الاجتماعية .

مفهوم التغيير و النمو:

لقد ساهم اميل دورخايم (E. Durkheim) في ابراز مفهوم التغيير كسبب في المشكلة الاجتماعية او حتى عامل مساعد في حدوثها (Mendras et Etienne, 1996, P110) وسعى علماء الاجتماع المحدثون الى التعرف على العامل الضروري الذي يسوق للمشكلات الاجتماعية حيث وجدوا ان التغيير عاملا مشتركا و اساسيا في المشكلة الاجتماعية، و من أجل فهم كيف يتسبب التغيير و النمو في احداث المشكلة الاجتماعية نرى ضرورة التعرّيج على مفهوم المجتمع في هذا الاطار و التركيز على مفاهيم أساسية من خلالها يتجلى الأثر الذي تحدثه عملية التغيير على البنية الاجتماعية و سلوكات الأفراد و نمط العلاقات الاجتماعية . فالمجتمع مجموعة من العلاقات المعقدة و الروابط الاجتماعية المختلفة في انواعها و كذا في التفاعلات التي تؤلفها ثم السمات التي تميز هذه التفاعلات و العلاقات التي لا تبقى على حالها كما انها قد يؤثر فيها نمط التراث الحضاري الموروث عبر الزمن ، هذا الى جانب الثقافة المادية و غير المادية -التي تتميز بالتشابك و بالتعقيد- ثم طبيعة البناء الاجتماعي و التنظيمات الاجتماعية السائدة ، ثم طبيعة المجتمع نفسه و وظائفه الأساسية و الفرعية زد الى ذلك بناء الجماعات و النظم الاجتماعية ، حيث يبادر للذهن ان المجتمع لا يستمر على حالة مستقرة و تشوبه اضطرابات، فقد يتقدم المجتمع و ينمو كما قد يتأخر و انطلاقا من كل هذا يصبح المجتمع و التغيير متلازمين.

مفهوم التطور:

عرف د. السيد محمود بدوي التطور على أنه تصور مؤداه أن جميع الصور الموجودة في الحياة على اختلاف اشكالها و انواعها تنتقل في حركة ديناميكية ثابتة و دورية في كل نوعية على حدى و بانتظام تام و متدرج من الصور الاولى البسيطة الى صور اكبر تعقيد مرورا بصورة وسيطة بين البساطة و التعقيد، و في كل مرحلة من هذه المراحل يحدث تعديل يليه آخر

ثم ثالث و هكذا في الكائن الحي(محمد الجوهري و آخرون، 1980، ص301) و للتطور ثلاث انماط ،التطور المنبثق، التطور الثقافي، والتطور الاجتماعي:

-**التطور المنبثق** و هو تصور يسوق الى كيفية بروز أشكال جديدة طبيعية كانت او حياتية او اجتماعية او مادية او غيره..- لم يكن لها وجود ، انطلاقا من اتحاد مجموعة من العناصر التي كانت موجودة من قبل في اشكال قديمة و اتحدت في مركب او مركبات ادت الى ظهور الشكل او الاشكال المنبثقة التي تختلف في الكيف عما سبقها .

-**التطور الثقافي** و يشير الى ان لكل ثقافة اصل بسيط وجد في زمن سابق و استمر في نمو متعاقب عبر الزمن الى ان وصل للصورة المركبة الحالية، كما ان نفس المجتمع سينمو عبر الأجيال اللاحقة حتى يصل الى تطور ثقافي يكون اكثر تعقيد.

-**التطور الاجتماعي** الذي يفترض مسبقا ان المجتمع الانساني يمر على مراحل زمنية كبرى و تتميز كل مرحلة من هذه المراحل بتنظيمات و محددات اجتماعية تعمل على تنظيم الوجود الاجتماعي و تكون اكثر تعقيد من المرحلة التي سبقتها و في درجة ارقى. فالمجتمع الانساني من خلال تاريخه يمر و على المدى البعيد بطريقة نسبية يليها تحقيق نمو ارقى باستمرار.

مفهوم التقدم:

يعد التقدم حركة ديناميكية لا ارادية في تحقيقه اما التقدم فهو حركة ديناميكية ارادية، هيث لا يستدعي التقدم تحديد الفترة او الحقبة الزمنية لقياس ابعاده خلالها، فما هو مهم هو التعرف على طبيعة و مستوى التجريد الثقافي الذي هو مطبق في المجتمع و تطبيق مؤشر التقدم عليه.

مفهوم التغيير :

يختلف مفهوم التغيير عن مفهوم التطور و مفهوم التقدم، بينما نجد مفهوم التغيير يجمع بين كل مفهوم التطور و التقدم، اذ يمكن القول ان كل من هذين المفهومين يعتبر **تغيير**، الا ان التغيير حركة تفاعلية ديناميكية تتميز بالاختيارية اي الارادة في الانتقال من وضع الى وضع احسن او عكس ذلك حتى ان بدى التغيير في حدوثه غير ارادي بسبب بطء الحركة التغييرية في بعض الاحيان غير ان التخطيط المسبق له يؤكد انه مقصودا و اراديا، و انطلاقا من ذلك يلاحظ تطابقه مع مفهوم التقدم و اختلافه عن مفهوم التطور.

اما عن التغيير الاجتماعي الذي هو مصطلح فيشير الى اوضاع جديدة تطراً على البناء الاجتماعي و النظم الاجتماعية و العادات و غيرها...تكون ناتجة عن تشريع جديد او قاعدة جديدة لضبط السلوكات، أو كنتيجة لتحول جذري في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية او البيئة و ان هذه الازواضع او النتائج ما هي الا معالجات او حلول لتوترات او مشاكل أصابت

المجتمع، هذا مع الإشارة الى انها قد تكون أشد عمق في تأثيرها من الوسائل او الضوابط السابقة.

كما أن التغير و التطور يشمل ضمن عوامله التي تدخل التغير و التطور على حياة الأفراد التغير التكنولوجي، فكيف تؤثر التكنولوجيا في الأفراد و كيف تؤدي الى التغير

التكنولوجيا وعلاقتها بالتغير:

ان مصطلح تكنولوجيا يشير الى المعرفة المنظمة التي تكون في صلة بالمبادئ و الاكتشافات العلمية، هذا فضلا عن المعارف المنظمة التي تخص العمليات الصناعية و مصادر الطاقة و طرق النقل و الاتصال الملائمة و المدعمة لإنتاج السلع و الخدمات (محمد عاطف غيث، ص 416) فظهور التكنولوجيا و تطورها المتسارع تبعا للاكتشافات العلمية ، عرف مجتمع الانسان تغيرات مختلفة و عميقة في كل من المجالات الفكرية و المادية و المعنوية، الأمر الذي ساق لنشوب الصراع الايديولوجي الذي خلق سوء الفهم المتبادل في علوم المجتمع(جبارة عطية جبارة و السيد عوض، ص88، ص89).

و تبعا لهذه الأوضاع ظهرت الدراسات المختلفة الاتجاهات التي هدفت وضع سوسيولوجيا عنيت بالتكنولوجيا التي وضعتها كأساس للتغير في النظم الاجتماعية السائدة و التي يتبعها ظهور التوترات العديدة و المشكلات الاجتماعية.

لقد أثرت هذه الدراسات الفكر السوسيولوجي كما ساهمت في التنبؤ بالتغيرات التي من شأنها توليد التوترات و الاضطرابات حيث تضع لها ابعادا وقائية لتفادي تفشيها و عدم الوقوع في علة المشكلة الاجتماعية.

شغلت حقيقة التغير الاجتماعي عقل المفكرين الاجتماعيين و لا تزال تثير عدد من القضايا التي لم يجد لها علم الاجتماع بعد اجابات مقنعة من هذه القضايا :

ما هو الاتجاه الذي يسير فيه التغير الاجتماعي؟

هل يتجه التغير الى هدف معين؟

هل يتجه التغير الاجتماعي صوب كارثة؟

أم أنه يتجه صوب الفناء؟

ما هو الشكل او الاشكال التي يتألف و يظهر فيها التغير الاجتماعي؟ و هل هو اسرع مما كان في الماضي في عصرنا الحديث هذا؟ الى غيره من الاسئلة التي تشغل الفكر الاجتماعي.

فالتغير الاجتماعي صفة اساسية من صفات المجتمع و ان التغير لا يمكن ان يخضع لإرادة معينة لاعتباره نتيجة لتيارات اجتماعية و عوامل ثقافية و اقتصادية و سياسية حيث تكون

متداخلة في بعضها بعض، و ما يجدر معرفته و التساؤل عنه في هذا السياق هو الفرق بين التغيير الاجتماعي و التغيير الثقافي (السيد محمد بدوي، 1988، ص87).

الفرق بين التغيير الاجتماعي و التغيير الثقافي:

يقصد بالتغيير الاجتماعي أنواع التطور التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي ، اذ انها انواع التطور التي تؤثر في بناء المجتمع و وظائفه، و انطلاقا من هذا فالتغيير الاجتماعي ما هو الا جزءا من عملية هي أكبر و اوسع من عمليات التطور في المجتمع و التي يطلق عليها التغيير الثقافي .

يشمل التغيير الثقافي كل تطور او تحول في عنصر من عناصر الثقافة ، فن، علم، صناعة، فلسفة، أدب، كما يشمل أيضا كل التغييرات التي تحدث في اشكال و قواعد النظام الاجتماعي. ما تجدر الإشارة اليه ان التغيير الثقافي هو أكثر اتساع من التغيير الاجتماعي الا ان ما يهمننا في هذا المجال هو البحث في ظواهر التغيير الاجتماعي التي هي ظواهر تحدث اثرا في نظم المجتمع و تؤثر في علاقات الافراد و علاقاتهم بالنظم الاجتماعية الاساسية ايضا. و اذا كان التغيير الاجتماعي يؤثر في بناء المجتمع كنسق و وظائفه، فالأسرة نسق من الأنساق الفرعية للمجتمع تتأثر به و يؤثر فيها أيضا فكيف يحدث التغيير الاجتماعي على مستوى الأسرة كنسق من انساق المجتمع؟

تعد الاسرة وليدة التغيير الاجتماعي و التكنولوجي، فهي الوحدة التي تميزت و تتميز بالمرونة و القدرة على التكيف مع المؤثرات التي تواجهها سواء بداخلها كوحدة اجتماعية و بناء او من خارجها ، بالتالي فتماسك الاسرة يرتبط بمدى تكيف هذه الاخيرة مع التغييرات الحديثة و تمسكها بالقيم الاجتماعية الراسخة التي تنبع من ثقافتها القائمة على دعائم متينة تضمن تماسكها و فاعليتها ايضا في اداءها لأدوارها و وظائفها .

عرفت الاسرة الانسانية منذ بداية الحياة الاجتماعية حتى الوقت الراهن مراحل من التطور كما عاصرت هذه الاخيرة احداث و تغييرات جذرية و شاملة اختلفت باختلاف الزمن و كذلك الشعوب او المجتمعات.

من اهم التغييرات التي انعكس اثرها على الاسرة التغييرات التي تخص التصنيع و التحضر . فالتصنيع يدل على التكنولوجيا و نمط الاقتصاد الذي تبع ذلك ، اما التحضر فيتضمن عمليات متنوعة مثل التحول في الاتجاهات و القيم او الاتجاه نحو نمط من التماسك الاجتماعي و غيره...

كما تطورت وسائل الاتصال التي يشهدها هذا القرن و فرضت نفسها على الاسر و الافراد و الجماعات الاجتماعية لتغدو احدى المؤسسات القوية للعلاقات الاجتماعية داخل الاسرة.

و تتعدد العوامل التي تعمل على تغير الاسرة انطلاقا من كون التغير لا يحدث كنتيجة لعامل واحد بل هو نتيجة لمجموعة من العوامل المترابطة مع بعضها بعض، و من العوال التي تغير الأسرة نذكر ما يلي (نادية ابو سكيينة، منال عبد الرحمان ، 2011،ص،ص18،19) :

***العامل الجغرافي:**

حيث ان كل اسرة تعيش في مكان ما و الذي يؤثر بطبيعته على انشطتها، اذ يطوع الانسان هذه البيئة كما يستخدم مصادرها في معيشتة و رفاهيته.

***العامل السكاني:**

يؤثر العامل السكاني في شكل البناء الاسري، فتوزيع السكان و زيادته او نقصه يسوق الى تحولات في انماط حياة الاسرة ، فالنمو السكاني السريع يتبعه انخفاض في التغذية و فرص العمل و التعليم و الاسكان وغيره....

***العامل البيولوجي:**

ان توزيع كل من جنس الاناث و جنس الذكور يؤثر على الاسرة حيث اوضح عدد من البحوث الميدانية ان معدل الزواج يرتفع مع زيادة عدد الذكور ، كما أن زيادة الذكور او نقصهم في مجتمع ما يؤدي لتغيرات ملحوظة في ارتفاع و انخفاض معدلات الزواج ، و يظهر تأثير العامل البيولوجي ايضا على بناء الأسرة في زيادة عدد الأسر التي يوجد بها افراد مسنون مع توقع الزيادة في العمر.

***العامل الايديولوجي:**

تتأثر الاسرة بالعامل الايديولوجي، اذ أن مستوى رعاية الأبناء في المجتمعات الحديثة ارتفع و اصبح الأطفال يحتاجون و يحصلون على الرعاية الفائقة من طرف الاسرة و خدمات لم تتوفر للصغار من قبل بسبب ارتفاع عددهم في الاسرة سابقا. و يساعد التقدم العلمي الملحوظ في مجال رعاية الاطفال على تدريبهم في ابراز شخصياتهم و اعدادهم لحياة اجتماعية لها طابع مختلف عن الحياة في المجتمعات التقليدية (نادية حسن ابو سكيينة، ص18).

***العامل الاقتصادي:**

ان طبيعة العمل و مصدر الدخل و امكانية الحصول على متطلبات الحياة كافة لها تأثيرها الخاص على الأسرة كما يلعب العامل الاقتصادي دورا خاصا في تحديد حجم الاسرة و مكان الاقامة و كذا انماط الاستهلاكات و غيره ...، حيث ان اي تغيير في الظروف الاقتصادية او في متوسط دخل الفرد قد يؤثر في الأسرة و بناءها و كذا نمطها.

***العامل التكنولوجي:**

تعتبر التكنولوجيا استجابة لمتطلبات اجتماعية معينة و تأثيرها على الأسرة يكون عادة بطريقة غير مباشرة عن طريق التصنيع و التحضر و نمو المدن و غيره...و تأثيرات التكنولوجيا المباشرة على الأسرة تظهر في وسائل الحياة داخل البيت و كذا وسائل التسلية الى جانب الاكتشافات الجديدة في مجالات اخرى ايضا.

***خروج المرأة للعمل:**

لقد ساعد خروج المرأة للعمل و مشاركتها للرجل في مختلف النشاطات الاقتصادية و الانتاجية على تدعيم الجانب الاقتصادي للأسرة، غير أنه ساق الى تغيرات عديدة اثرت على بنائها و وظائفها و كذا علاقاتها الداخلية منها و الخارجية ايضا و كضرورة لفهم و ادراك هذا التغير يستدعي الأمر التركيز على عوامل أساسية يؤثر فيها التغير نذكر منها:

أولاً: التغير في الشكل البنائي للأسرة:

في ظل النظم العائلية القديمة يتبين ان الشكل البنائي لها كان يتميز باتساع الحجم كما كان افرادها يرتبطون ببعضهم من خلال رابطة القرابة التي لم تكن قائمة على صلات الدم كما هو الحال في الأمم الحديثة ، فكانت تقوم على اساس انتماء الفرد لمعتقدات او رموز في ظل نظام العشيرة ثم القبيلة التي تضم الأقارب اعتمادا على صلة الدم و النسب . و اخذ نطاق الاسرة يضيق الى ان وصل الى الشكل الذي استقر عليه في معظم الأمم المتمدينة في العصر الحاضر (ابو سكيينة، ص 20).

ثانياً: التغير في وظائف الأسرة:

لقد كانت الاسرة تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية و بالقدر الذي تقتضيه حاجاتها في كل مجالات الحياة الا ان دخول التطور و التقدم العلمي و التكنولوجي اثرا كثيرا عليها و على تقلص وظائفها بصفة تدريجية، فبعد ان كانت الأسرة تمثل الوحدة الانتاجية الاولى في المجتمع اصبحت هذه الاخيرة تعتمد و الى حد كبير على المجتمع في سد متطلباتها و احتياجاتها فغدت وحدة مستهلكة ذات انتاج متخصص.

كما انتقل جزءا من وظائف التربية من الاسرة الى المجتمع ضمن مؤسسات التربية و التعليم و تم التعرف على نوادي و دور العبادة و وسائل الاعلام المختلفة و اكتفت الاسرة بالدور الفعال للإشراف و المتابعة المستمرة من اجل التقدم الدراسي لأبنائها.

هذا و انتقلت الوظيفة الترفيهية هي الاخرى من الاسرة الى المجتمع مع انتشار وسائل الاعلام بشكل كبير حيث تمكن الفرد من ممارسة نشاطاته و قضاء اوقات فراغه .

ما يستدعي ذكره و من خلال ما تم معرفته عن التغيرات التي طرأت على الاسرة كبناء و على الوظائف المنوطة بها تتبين الوظيفة الأساسية للأسرة الحديثة التي انحصرت في الانجاب و

التنشئة الاجتماعية التي تعمل على بناء الشخصية الاجتماعية و الثقافية ثم التربية العاطفية التي تكفل للطفل فعالية مواجهة التوتر و الأزمات أيضا (أبو سكينه،ص25).

ثالثا: التغيير في العلاقات الأسرية:

لقد صاحب التغيير في بناء وظائف الأسرة تغييرا في العلاقات الاسرية، و يتجلى ذلك عند مقارنة ما كانت تقوم عليه العلاقات الاسرية في الزمن القديم و الزمن الحديث في الاسرة العصرية، ففي القديم كانت تقوم العلاقات على اساس نظام العشيرة او القبيلة من خلال علاقة الدم و النسب و ضمن هذه الانظمة كانت السيادة و السلطة منحصرة بيد رئيس العشيرة او القبيلة ، فبدت الصعوبة في ادراك و تحديد المدى الذي تقوم عليه العلاقة الأسرية بين الزوجين و بين الآباء و الأبناء من جهة اخرى .

بعد ان استقرت الأسرة في زمن لاحق و قامت على الزواج ظهرت ضمنها العلاقات الأسرية التي وصفت بسيادة رب الأسرة في كل ما يخص هذه الأخيرة من قضايا تخص الأسرة مع ضعف نسبي لمكانة المرأة.

غير أن التغييرات الاجتماعية و التكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الحديثة أثرت في نمط العلاقات الأسرية الداخلية و الخارجية و في نوع هذه العلاقات و كذا فيما يخص علاقة أعضائها الزوجين ببعضهما و علاقتها بالأبناء فكانت العلاقات الداخلية و الخارجية في الأسرة كالتالي (ابو سكينه، ص 27 ص30) :

نمط العلاقات الداخلية للأسرة الحديثة:

يعتمد بناء العلاقة في الوسط الأسري على وجود نوع من الالتزام بخصوص الادوار و المكنات او الحقوق و الواجبات حتى يتألف التماسك، و يرى أصحاب الاتجاه الوظيفي أن الأسرة النواة باعتبارها وحدة صغيرة تتميز بهذه الخاصتين – الحقوق و الواجبات التي تؤديها و التماسك الاجتماعي- و يتجلى ذلك عن طريق مستوى المعيشة و نمط تماسك العلاقات الداخلية تبعا للنشاط الذي تؤديه الأسرة.

لقد ادخلت التغييرات الاجتماعية و التكنولوجية تأثيرا على طبيعة العلاقة بين كل من الزوج و الزوجة و من ضمنها تقاسمهما لمسئولية الأسرة و الواجبات و الأعمال و كذا القرارات التي تخص الأبناء و الأسرة ، و يعود ذلك لأسباب عدة من ضمنها ارتفاع المستوى التعليمي تحول مكان السكن من الريف للمدينة، فتح مجال العمل أمام المرأة و غيره...

نمط العلاقات الخارجية للأسرة الحديثة:

لقد حول التغيير الأسرة في المجتمع العربي من الأسرة التقليدية الى الأسرة النواة الا أنه لم يحول هذه الأخيرة الى نمط العزلة، اذ لا زالت الأسرة العربية و المسلمة في علاقة وثيقة

بالنسق القرابي، و تتوقف هذه العلاقات و مداها على عوامل عديدة من ضمنها مكان المسكن، المستوى الثقافي، عمل المرأة و استقلالها الاقتصادي، و من خصائص و سمات الأسرة الحديثة نورد يلي.

بعض خصائص و سمات الأسرة الحديثة:

- 1- تتميز الأسرة الحديثة بكونها أسرة نووية غير منعزلة تتكون من الاب الام و الأبناء
- 2- العلاقات الداخلية للأسرة تتميز بسيطرة الطابع الذاتي مع تعديلات ملحوظة فيما يخص سلطة الأب على الزوجة و الأبناء.
- 3- يتمتع اعضاء الاسرة بالحرية الفردية العامة فلكل عضو في الاسرة كيان ذاتي و شخصية قانونية
- 4- ارتفاع مكانة المرأة داخل الاسرة وتمتعها بحق التعليم و العمل و كذا اختيار شريك الحياة
- 5- تراجع سلطة الوالدين و وجودها في فترة قصور الابناء اي قبل بلوغهم السن القانوني بخصوص المسؤولية القانونية
- 6- تنظيم الاسرة و التخطيط لمستقبلها عند وجود ارتفاع المستوى الثقافي و الاقتصادي
- 7- ظهور عملية التنشئة الموازية التي تتم بجانب التنشئة الاجتماعية التقليدية للأسرة و المدرسة و تتم في ظل العلاقات الشخصية المباشرة.
- هذه التنشئة الاجتماعية الجديدة تتم في ظل وسائل الاتصال الجماهيرية الجديدة كالتلفزيون و الفيديوهات التي تساعد في دفع الأسرة في الاتجاه الذي يزداد في التسارع.
- 8- الامتيازات الخاصة بالأطفال و تزايدها
- 9- انخفاض التزامات الأبناء اتجاه الآباء الى الحد الأدنى
- 10- الاهتمام بمظاهر الحضارة و الكماليات لدى الاسرة في زيادة اشباع الاحتياجات الاسرية
- 11- الاهتمام بالجانب النفسي و الترفيهي عند الاسرة
- 12- توطد علاقة الزواج

بعد تطرقنا لموضوع التطور و التغيير و ما يحدثه من تحول في البناء الاجتماعي و تماسكه مروراً بالأسرة التي تعد اول نواة معتمدة في تحليل علاقات المجتمع و فهم وظائفه و متطلباته نخرج على التعريف بمدلول او مفهوم التخلف و التخلف الثقافي لإدراك الأثر الذي يوقعه و يسهم بدوره في ظهور المشكلات الاجتماعية داخل الأنساق الاجتماعية و المجتمع بشكل عام.

لقد ساقَت الاكتشافات العلمية و التطور التكنولوجي الى تقدم واضح في حياة الانسان، و اوضح الباحثون أن التطورات التي شملت الظروف المادية تتضح جليا الا ان النظام الاجتماعي

بقي محافظا على بعض الرواسب القديمة ذات الفاعلية في مقاومة كل تغير مطلوب يكون مصاحبا للتغير التكنولوجي البعيد المدى، حيث توضح ذلك للباحثين في كل من البلدان الأوروبية و الأمريكية و لم يتضح في البلدان النامية من جراء عدم وضوح فرق جلي فيها بين كل من النظام التكنولوجي و النظام الاجتماعي، او ما اطلق عليه بالثقافة المادية و اللامادية و بذلك لجأ وليام أوغبورن (W.Ogburn) و مدرسته الى جعل نظرية التخلف الثقافي مفسر أول لعمليات التفكك الاجتماعي و التوترات التي تحدث في المجتمع نتيجة الصراع بين القديم و الجديد اذ حاولت هذه النظرية ترتيب العلة او التصدع الاجتماعي في كل مجالات الحياة على هذا الأساس (جبارة عطية جبارة، ص 106).

مفهوم التخلف الثقافي و التخلف الاجتماعي:

يتقابل مفهوم التخلف و التقدم عند التطرق لهما، فالمقاربة النعتية بين المفهومين تجعل التشارك بينهما في النوعية و الاختلاف في مساريهما ، فالتقدم باعتباره حركة ديناميكية تتجه للأمام دائما، فيناقض في مساره التجريدي " التخلف " ، الذي هو بدوره حركة ديناميكية ارادية ايضا، غير أنها تكون في الاتجاه المعاكس او السلبي (جبارة، ص 108)، و قد يكون التخلف اجتماعي، اقتصادي او سياسي و غيره...

اما بخصوص التخلف الثقافي فهو يختلف في مفهومه عما تم ذكره، حيث أنه موقف تتغير فيه بعض جوانب الثقافة بمعدلات تكون اسرع من تغير الجوانب الأخرى الشيء الذي يسوق الى عدم تكامل او توازن عمليات تغير الثقافة.

و تتضح ابعاد نظرية وليم اغبورن "التخلف الثقافي" فيما تعرضه من تفصيلات من اجل التفسير أن الثقافة لها عنصرين أساسيين (جبارة عطية جبارة، ص109) :

+العنصر الأول:

يدلي أن الثقافة المادية و التي هي كل ما يخص الأشياء المادية او المصنعة من المواد الطبيعية التي ابتكرها الانسان من اجل توافقه مع البيئة التي يعيش فيها كالملابس ادوات الزينة و الطهي و الطعام و مواد البناء و الاسكان و النقل و الكتابة و غيره....حيث يمكن النظر للثقافة المادية كونها اشياء ذات مدلول عند الانسان فيستخدمها على الرغم من انه لم يكن صانعها.

+ العنصر الثاني:

يتضمن الثقافة اللامادية التي هي كل ما يتعلق بالسلمات و الموضوعات و الابعاد الثقافية غير الملموسة و تتدخل في تقنين و تنظيم الحياة الاجتماعية، مثل المهارات الفنية، المعايير

الاخلاقية، المعتقدات الدينية و السياسية و الاتجاهات و القيم و العادات و التقاليد....و التي تنتقل من جيل لجيل آخر او تنتشر بين ابناء الجيل الواحد من مجتمع لمجتمع آخر. و أو ضح او غبورن ان التغير الاجتماعي لا بد ان يكون في الجانب المادي و اللامادي ايضا حيث انهما يؤثران في بعضهما البعض، الا أن التغير في الجانب المادي يكون اسرع من الجانب الثقافي، حيث ان الثقافة اللامادية تعثرها و تقف في وجهها معيقات صوب التغير اللامادي، من ضمن هذه المعوقات ميل الانسان للبقاء على القديم و عدم الرغبة في التجديد طالما ان القديم يؤدي غرضه استنادا على ما اعتمدت عليه الاجيال السالفة. كعامل ثاني يقف في وجه الثقافة اللامادية و التغير، كبر السن الذي ضمنه يعمل الافراد في الابقاء على التقاليد المتوارثة حتى لا تنهار القيم التي نشأوا عليها و خلفهم الجيل الجديد، اما العقبة الثالثة فهي تكمن في كون عملية التغير عملية لهدم و بناء، فالهدم يخص القديم الذي استقر في بنية المجتمع و بناء الجديد الذي يرجى منه الوصول لأهداف أكثر عمق من سابقه (جبارة ص 110).

علاقة التخلف بالتفكك الاجتماعي:

يفترض تعريف **التفكك** في بعده بوقوعه كمفهوم معاكس او مغاير او مضاد لما يطلق عليه بـ **"التماسك"** . فالتفكك يشير الى **انفصام** اجزاء او عناصر في مركب معين مما يؤدي بهذا المركب الى فقدان خصائصه المحددة.

اما بالنسبة للمجتمع فمفهوم التفكك الاجتماعي يرمي في مضمونه الى تصدع او توتر او ضعف في العلاقات الاجتماعية في المجتمع او في مكونات النسق الاجتماعي، فكلما وصل التفكك الى اقصى مدى ليصبح تفككا كاملا أدى الى انهيار النسق بأكمله، و بمعنى اكثر وضوح يشير هذا المفهوم الى حالة التدهور التي تصيب الضبط الاجتماعي و لا يفصل الباحثون في هذا المضمار قواعد السلوك الاجتماعي و الانحراف عن القيم و المعايير الاجتماعية التي يقرها المجتمع و التقدير الاجتماعي و كذا مؤثراته من جميع الجوانب كعوامل مؤثرة في احداث التفكك الاجتماعي.

و بالقياس مع معيقات الثقافة سواء كانت المادية او اللامادية فتخلف بعض العناصر الثقافية نتيجة لتفاوت معدلات السرعة في التغير سواء في جانب الماديات او غير الماديات يرتبط التفكك الاجتماعي و ظهور بعض المشكلات في المجتمع بالعوامل التالية.

- ان الاوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي و النظم الاجتماعية و التقاليد و غيرها من مكونات الثقافة كنتاج لتحول جذري في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، او قواعد جديدة لضبط السلوك تمثل لب التغير، و هذا التغير يمر بعدة مراحل متتالية تنتهي بالامتثال

للاوضاع الجديدة مرورا بمرحلة التفكك التي يقف فيها جزء من البناء الاجتماعي امام التغير الوظيفي كعثرة او عائق في تحقيقه.

-عندما تظهر ملامح التغير على اي مجتمع، يبدأ أعضائه و هم في مفترق الطريق بين القديم و الجديد يشعرون ان شيئاً لا يبقى على حاله و تنتابهم نزعة الخوف من العقبات التي يولدها التغير فتجعل القلق يتزايد و يبدأون التفكير في المستقبل، و من هنا تبدأ فئة من المجتمع في تأمين المستقبل بطرق غير مشروعة تدخل في نطاق الآفات الاجتماعية التي تصاحب عملية التغير مثل الاختلاس، الرشوة ، السرقة و غيره من الآفات الاجتماعية...

-قد يتمثل التفكك الذي يصاحب التخلف في الصراع بين جيلين ضمن مرحلة التغير حيث يتمسك احدهما بالقديم و يحاول الحفاظ عليه و الدفاع عنه بكافة الطرق كي لا تنهار القيم السائدة التي تقوم عليها ثقافة جيله ، و الطرف الثاني يعرف حقيقة التجديد و يؤيده حيث تظهر المفارقات التفككية التي تؤدي الى توترات تصيب المجتمع بخلل فيؤثر ذلك في مسيرته نحو الهدف المرغوب.

-الثقافة المادية معيقات تواكب مسيرتها كما ان هدفها هو تحقيق الرفاهية الكاملة للانسان و التي من شأنها إنتاج مشاكل تهدد البناء الاجتماعي او تصدعه(مثل البطالة الزيادة في عدد السكان و غيره....).

-من المعوقات التي تقف في وجه الثقافة المادية مشاكل العمل التي اصبحت أثارها واضحة داخل وحدات العمل و حتى خارجها لتشمل كافة نطاقات الحياة (جبارة ، ص113).

المراجع المعتمدة

- 1 - H.Mendras, J.Etienne.Les grands de la sociologie, Hatier ; Paris, 1996
- 2- محمد الجوهري و آخرون.(1980). دون عدد ط ، ميادين علم الاجتماع، القاهرة، مصر، دار المعارف 1980
- 3-محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع.
- 4-جبارة عطية جبارة، مرجع سابق
- 5-السيد محمد بدوي، المجتمع و المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، مصر، دار المعارف الجامعية

6- ابو سكينه، نادية حسن، خضر منال عبد الرحمان.(2011). ط 1 ، المشكلات الاجتماعية ، الأردن، دار الفكر ناشرون و موزعون

7- نفس المرجع

8- نفس المرجع

9- جبارة عطية جبارة، مرجع سابق

10- نفس المرجع

11- نفس المرجع

12- نفس المرجع

المحاضرة السابعة

مناهج البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

يهدف البحث في المجال السوسولوجي الى الكشف عن التغيرات التي تطرأ على العالم الاجتماعي كما تعتبر عملية البحث الاجتماعي الآلية و الوسيلة التي تمكن الباحثين في المجال تقديم صورة محددة دقيقة عن المشكلات الاجتماعية و ذلك عن طريق البحث العلمي الذي يستند على اطار يفسر المشكلة الاجتماعية و يوجه الباحث في عمل البحث و كذلك المنهج الذي يستخدمه للوصول للمعطيات الميدانية و النتائج عن المشكلة موضع الدراسة بهدف معالجتها.

من أهم الوسائل المنهجية المستخدمة في دراسة المشكلات الاجتماعية في مجال علم الاجتماع :

الملاحظة عن طريق المشاركة او المقابلة :

تعتبر الملاحظة وسيلة يستخدمها الباحث للاستناد عليها في ملاحظة الظواهر الاجتماعية و الموضوعات كمنهج و طريقة معينة تجعل من ملاحظاتها أساسا للمعرفة الواعية أو وصفا دقيقا لظاهرة معينة (الجوهري، السمري، ص 98).

فالملاحظة و الملاحظة بالمشاركة كأداة للبحث الاجتماعي أدوات منهجية هامة توفر فهم ديناميكية العمليات الاجتماعية و زمن تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض (زواتني، ص 191) و تسجيله، ذلك بغاية فهم الاطار المرجعي للجماعة محل الدراسة، أما عن الملاحظة المشاركة فقد ورد عن ماك كول و سايمن (McCall et Simon) أنها تتضمن قدرا من التفاعل الاجتماعي الحقيقي في ميدان الدراسة و الملاحظة المباشرة للوقائع المتصلة بموضوع الدراسة مع المقابلات الرسمية و المقابلات غير الرسمية و جمع عدد من الوثائق.

فالباحث عليه الاندماج في الجماعة محل الدراسة بدرجة كافية تسمح لهذا الأخير تعرفه على أسلوب حياة الجماعة، كما يقع عليه أيضا قدرة التعبير على أنماط السلوك و العلاقات المتبادلة بين الجماعة محل الملاحظة بطريقة موضوعية.

تختلف الملاحظة بالمشاركة عن الملاحظة المقننة، فالملاحظة بالمشاركة تسمح للباحث أن يصبح عضوا في الجماعة التي يلاحظها بينما الملاحظة المقننة، هي ملاحظة و مراقبة للجماعة محل الدراسة عن كثب.

دراسة الحالة :

دراسة الحالة هي الدراسة المعمقة المكثفة لظاهرة اجتماعية معينة، و هي ما يطلق عليه بالدراسة المونوغرافية.

من الموضوعات التي تستدعي استخدام دراسة الحالة، التمرد، السلوك المنحرف داخل الجماعة الاجرامية...، و قد تكون وحدة الدراسة في دراسة الحالة فردا أو جماعة، أو نظاما، أو مجتمعا محليا.

يقوم الباحث عادة بدراسة الموضوع محل الدراسة بعناية فائقة كملاحظ مشارك له دور يلعبه في حياة الجماعة الخاضعة للدراسة.

يعمد الباحث لتسجيل ملاحظات تفصيلية للوقائع و الحوادث الهامة المرتبطة بموضوع الدراسة، بعدها يبادر بتحليل البيانات تمهيدا لاستخلاص النتائج التي يمكن أن تساهم في فهم وقائع أو ظواهر مماثلة.

من خلال استخدام دراسة الحالة يحاول الباحث أن ينظر للفرد و موقفه و سلوكه باعتباره تشكيلا كليا ، أو مركبا من العوامل التي تؤثر فيه على امتداد الزمن. فطريقة دراسة الحالة عبارة عن اتجاه جشطالتي أو كلي ، شمولي (Holistic) في فهم الناس و ليس أداة تفصيلية لتحليل السلوك الانساني من خلال اضافة السمات و ضروب السلوك المتشابهة كما هو الحال في طريقة البحوث المسحية (الجوهري، ص 245).

المسح الاجتماعي :

يستخدم المسح الاجتماعي بهدف الوصول الى حقائق و آراء حول موضوع أو مشكلة أو ظاهرة معينة من خلال سؤال مجموعة من أفراد أو طبقة اجتماعية أو فئة اجتماعية أو شريحة اجتماعية.

يعتبر المسح الاجتماعي منهجا لجمع و تحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة أو من خلال استبيانات مقننة بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين الذين يمثلون مجتمعا معيناً.

الهدف الرئيسي للمسح هو الكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن، المهنة، الحالة العائلية..... و أن يحدد الطريقة التي من خلالها ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة.

و علم الاجتماع ، يهتم في الدراسة المسحية بوصف المجتمع الذي يدرسه ، حيث تتضمن الدراسة أسئلة تستفسر عن معلومات و خصائص يكتسبها الفرد من خلال عضويته في جماعة معينة أو فئة اجتماعية ، و يقع على الباحث التعرف على مظاهر السلوك و المعتقدات و القيم و الاتجاهات و الآراء.

كما يهتم عالم الاجتماع في شكل متقدم من المسح الاجتماعي- الذي يطلق عليه بالمسح التفسيري، بتفسير العلاقات التي ظهرت من خلال الدراسة المسحية الوصفية ، اذ أنه غالبا ما يكون لدى الباحث بعض التصورات عن سبب أو أسباب سلوك معين، فيستخدم البيانات التي يجمعها من الدراسة المسحية الوصفية من أجل اختبار الفروض التي افترضها سابقا. يقوم المسح التفسيري على نفس المهارات المطلوبة في المسح الوصفي مع اضافة عنصرا جديدا يكون محصورا في ايجاد العلاقات السببية بين الخصائص الاجتماعية و السلوكية.

التجريب :

يعد التجريب على درجة عالية من الدقة و الضبط في دراسة التأثير الذي يحدثه متغير على متغير آخر، و المتغير هو أي سمة أو خاصية تتعرض للتغير وفق الزمن و المكان، أو من شخص لآخر، أو من جماعة لجماعة أخرى. لقد طور العلماء كثير من الطرق لتوضيح معنى العلاقة بين متغيرين، الأمر الذي ساهم في ايضاح فكرة العلاقة السببية توضيحا دقيقا.

من أهم هذه الطرق التجريب المعملية، و يعد التحليل المتعدد المتغيرات Multivariates analysis صورة من صور التجريب المعملية، من ثم فان فهم منطق أي منهما يعد فهما للمنطق الآخر.

يشيع استخدام هذا المنهج عند علماء النفس الاجتماعي و لا يميل علماء الاجتماع الى استخدام هذا المنهج كثيرا ، و يرجع ذلك الى اعتقاد مؤداه أن النتائج التي تستخلص من التجارب المعملية عن العلاقات بين الخصائص الاجتماعية و السلوك لا تعكس طبيعة العلاقات الموجودة في العالم الواقعي خارج المعمل (الجوهري، ص 128).

المراجع المعتمدة:

- 1 - الجوهري، مرجع سابق
- 2- زواتني رشوان، ط1، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر
- 3- الجوهري، مرجع سابق

المحاضرة الثامنة
مشكلة التفكك الاجتماعي

تمهيد:

بعد تعريف المشكلة الاجتماعية و تصنيفاتها و التطرق للمداخل التي فسرتها و كذا المناهج المستخدمة في دراستها من الجانب الاجتماعي و غيره، يقتضي موضوع المشكلات الاجتماعية التطرق لتعريف بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع و تضرب بقوة في بناء كل مجتمع انساني حتى و ان اختلفت الآراء و الإيديولوجيات عند الباحثين في المجال و كذا الجهات التي تملك قوة القرار و السلطة في المجتمع في النظر اليها.

هناك العديد من المشكلات الاجتماعية المتباينة التي عرضها علماء الاجتماع، اذ نجد المشكلات الاجتماعية التي تدخل في دائرة اهتمام المجتمع كله و هناك المشكلات الضيقة النطاق تخص فئة أو شريحة معينة من المجتمع و هناك مشكلات بفئات معينة كالأطفال و الشباب و الأحداث و المساجين و الطلاب و العمال و غيره....

كما ان هناك مشكلات تتعلق بمجال العمل او النشاط كالمجال العائلي و المجال التعليمي و المجال الصحي و غيره....و هناك مشكلات اجتماعية مصدرها يتعلق بعدم اشباع بعض الاحتياجات مثل ما هو الحال في الدول النامية التي تفقد القدرة على اشباع حاجات الأفراد، كما تكون المشكلات ذات مصدر طبيعي كالزلازل و الفيضانات و البراكين، وحتى ان كانت مثل هذه الظروف الطبيعية لا تؤدي الى مشكلات اجتماعية الا اذا ما انشأت هذه المشكلات الطبيعية نوعا من المواقف الاجتماعية لمواجهة اضرارها و التصدي لها حيث انها تشكل خطرا يهدد الوجود الاجتماعي.

و نكتفي هنا بعرض بعض أنواع للمشكلات الاجتماعية التي هي التفكك الاجتماعي- السلوك المنحرف- المرض العقلي – مشكلات التنظيم الاجتماعي و غيرها...

مفهوم التفكك الاجتماعي:

يشير التفكك الاجتماعي الى عدم فاعلية او ضعف حيوية أدوار و مواقع بنيوية داخل التنظيم الاجتماعي، او حتى عدم اداءها لمتطلباتها كما هو محدد و مطلوب من هذه الادوار و المواقع البنيوية هيكليا او بنيويا، حيث يؤثر ذلك على وظيفة النسق الأكبر-المجتمع- او انساق البناء – أي النظم الاجتماعية-، أو يحصل توتر شخصي لدى الأفراد ينجم عن العيش ضمن نسق تنظيمي يصعب التحكم فيه بقوة.

يعرف التفكك الاجتماعي انه " عدم كفاءة النسق الاجتماعي او فشله في تحديد مراكز الافراد و ادوارهم المترابطة بشكل يؤدي الى بلوغهم اهدافهم بصورة مرضية. و يرمي نقص او اختلاف التنسيق بين الوحدات التي يتكون منها المجتمع حيث يحول ذلك بينه و بين تحقيق وظائفه لضمان استقراره و بقائه (احمد زكي بدوي، 1993، ص385).

كما يشير التفكك الاجتماعي أيضا الى معاناة الافراد عند عدم القدرة على تحقيق ذواتهم داخل التنظيم او النسق بسبب جمود او ضعف قيمه الاجتماعية.

و في المجتمعات المعاصرة تتغير العناصر البنائية للنسق باستمرار حيث تدخل على المكانات الاجتماعية و الأدوار تغيرات تبعا لذلك غير ان تغير الواقع الاجتماعي في حياة الافراد و علاقاتهم الاجتماعية تكون بطيئة لاعتبار اعتيادهم على نماذج للسلوك و تقاليد و اعراف وغيره أنفوها و اعتادوا عليها، حيث يصبح التحول الذي يطرأ على المكانات و الأدوار المنوطة بهم محدثا لتثويش و ابهام في نظرهم و يحصل ما اطلق عليه علماء الاجتماع البنويون **الفجوة** او **الهوة** التي تصبح من مؤشرات التفكك الاجتماعي و بوارده الاولى، فالهوة تظهر في ادوار المكانة الاجتماعية و فضلا عن ذلك يعمل التغير على عدم اتساق توقعات الادوار الاجتماعية فيعيق و يعرقل كل ذلك استيعاب الافراد لتوقعاتها بعدما تصبح صعبة الأداء و يصبح السلوك ضمن ذلك غير ممكن ممارسة.

و لعل ضرب المثل بوضعية المرأة في المجتمع المعاصر و في ظل الاسرة الحديثة يوضح الوضع أكثر اذ يتطلب من المرأة، الزوجة ان تكون اما و موظفة و سيدة منزل و جميلة انيقة رشيقة القوام و اجتماعية في علاقاتها مع الاقارب و كذلك المعارف....حيث تصبح هكذا توقعات قليلة الانسجام مع بعضها، وتكون التوقعات متضاربة و معاكسة مع بعضها ... مما يربك الزوجة في أداءها لتوقعات أدوارها و يسوق بالتالي الى تشوشها و فشلها في تحقيق ما يتوقع منها ان تكون رغم المحاولات التي تظهرها ، الأمر الذي يولد عندها القلق و الاضطراب الذي يدفع بها الى الانفراد في وضعها الاجتماعي(بدوي، ص386). فالزوجة لم تعد باقية في المنزل و لا الزوج باقيا بعمله دائما و لم تعد الاسرة تميل للانجاب المتعدد و لا تسكن الاسرة في منزل واحد مع اهل الزوج و...و....

الاتجاهات الاجتماعية المفسرة للتفكك الاجتماعي:

يبرز التفكك الاجتماعي بسبب التمزق الذي يصيب النسيج الاجتماعي – العلاقاتي- و ينتج هذا التمزق عن التغيرات الصناعية و الاقتصادية و التطور التكنولوجي بصفة شاملة ، الأمر الذي يستدعي من الأفراد التكيف الجديد مع الوضع ، الذي يفرض عليه أداء أدوار جديدة ، حيث فيصاف اختلاف مع المواقف الاجتماعية و القيم السائدة في محيطه، لأن ما هو اجتماعي يتألف مع الزمن ليترسخ في ذهن الفرد من خلال آليات التنشئة الاجتماعية و التعلم المستمر. فالاتجاهات ضمن المواقف تتشكل من خلال التجارب التي يمر عليها الفرد في محيطه الاجتماعي و يتعلم ضمنها ممارسات تنبع عن ثقافة هذا المحيط، فالاتجاهات و المواقف

الاجتماعية تصوب أهدافا يراد بلوغها، كما ان الاتجاهات تعكس القيم الاجتماعية السائدة في المحيط الاجتماعي. و ضمن المفاهيم الأساسية التي تفسير و توضح التفكك الاجتماعي ندرج:

القيم الاجتماعية و علاقتها بالتفكك الاجتماعي :

من خلال ما تم عرضه او ذكره عن القيم الاجتماعية و علاقتها بالمواقف و الاتجاهات و الأفكار يتبين لنا و يتضح جليا أن القيم الاجتماعية هي بمثابة نواة للتنظيم الاجتماعي فكل تصدع يصيب القيم من شأنه أن يسوق او يساعد على التفكك الاجتماعي - الذي عكسه التنظيم- و تبعا لذلك جاء اهتمام علماء الاجتماع بدراسة طبيعة و مكونات و وظائف القيم الاجتماعية من اجل فهم و ادراك التفكك الاجتماعي كعملية تعكس عدم انسجام المواقف الفردية مع قيم المجتمع، وعلى عكس ذلك يعكس التنظيم الاجتماعي انسجام الأطراف المعنية (الأفراد- المجتمع) كلما كانت الاستجابة لمتطلبات التنظيم و النسق الاجتماعي العام (توافق المواقف الفردية و قيم المجتمع).

تدل المواقف على طريقة شعور الافراد صوب القيم و الميل نحو فعل معين او تصرف معين يكون معبرا عن القيمة التي ترسخت مفهوماتها عند الفرد و تحدد سلوكه ضمن المواقف التي يجد نفسه فيها.

ان العناصر الأساسية التي تحملها القيمة هي المعنى المتصل بها أي مدلولها، لذلك لا يكون للأشياء قيمة الا بوجود معنى لها، فكل من المال، العقيدة الدينية او السياسية لا قيمة لها الا بالتصاقها و اتصالها الوثيق بالمعنى الذي يوضح اهميتها ضمن الوجود الاجتماعي، حيث تتجلى اهميتها عند الأفراد و تتحول لتصبح جزءا من حياتهم الخاصة تترجمها افعالهم الاجتماعية.

الأزمات الاجتماعية و علاقتها بالتفكك الاجتماعي:

تظهر حالات التفكك الاجتماعي في معظمها بسبب أزمات اجتماعية تصيب التمزق الحاد في أنشطة الجماعة الاجتماعية و يتطلب من جراء ذلك التكيف مع العادات و الأعراف المستجدة لاعتبار التبدل والتغير الذي حصل في الوضع الاجتماعي، هذا فضلا عن ان الازمات الاجتماعية تولد عددا من الازمات الفردية تلزم و تجبر الأفراد على تغيير سلوكياتهم التي اعتادوا عليها. و عموما هناك نوعان من الازمات الاجتماعية:

-**ازمات مفاجئة** تحدث كلما طرأ و حدث نزول حاد في العادات الجمعية بطريقة سريعة و ضمن وقت قصير (معن خليل عمر، ص127) كالمجاعة او دمار طبيعي كالفيضانات و الزلازل ، حيث تتطلب الأوضاع اعادة تكيف سريع من طرف المتضررين من الأزمة الطبيعية المفاجئة.

ولا اعتبار أن الأدوار القديمة تصبح غير متناسبة مع الوضع الجديد المفروض و في غياب خطط جاهزة لمواجهة الموقف او الوضع المفاجئ يقع ما يطلق عليه بالتفكك الاجتماعي حيث يؤدي الوضع لارتباك جمعي سلوكي و معياري و فكري عند الأفراد المتضررين من الأزمة.

-ازمات تراكمية اي التي تحدث تبعا لتراكم تدريجي عبر الزمن مثل تصارع قيم الاقلية من الافراد مع الاغلبية في المجتمع حيث يولد الخلافات و النزاعات الاجتماعية على مر الزمن الأمر الذي يؤدي لتراكمها في حالة عدم علاجها في الوقت المطلوب و مع مرور الزمن تتفجر الازمة و تخلق التفكك الاجتماعي الذي يصعب علاجه.

أما عن حالة التفكك الاجتماعي فيمكن تحديدها عن طريق المعايير الاجتماعية التالية :

1- درجة اتزان النسق الاجتماعي و كمثال على ذلك ندرج :

الطلاق الذي يمثل تصدع حاد في نسيج الاسرة ، اذ يكشف عن درجة تكيف الزوجة مع دورها الاسري و كذلك تكيف الزوج مع دوره الاسري و مدى نجاحهما فيه بعيدا عن توضيح السبب الذي ربط بين الاثنين – الزوج و الزوجة- هو حب، مصلحة ذاتية، نفاق اجتماعي- عندما يكون الزوجين مختلفين في شخصيتهما و فكرهما غير ان ازمة اقتصادية دفعت بهم للزواج

2-تفكك المجتمع المحلي ، الذي يحدث كلما:

- فقد التعاون بين الاسرة و المدرسة

-عدم استقرار الافراد بالسكن في حي واحد

-الفساد السياسي

-ارتفاع معدل الجريمة

- الاختلاط الجنسي المشوش خارج الاسرة

3-البطالة حيث تساعد البطالة على انخراط و توجه العاطلين عن العمل على الادمان على

المسكرات و المخدرات و العنف السلوكي الاجرامي و الطلاق و غيره من المشاكل الأخرى....

4-الكساد الاقتصادي

5-الأمية (Eliott, Mabel and Merril and Francis, 1950,p.p.20,33)

و يفيد الدكتور معن خليل عمر ان التفكك الاجتماعي ينطوي على مضامين تكون كالتالي :
+فشل المنظمات المؤسسية في تقوية و تعزيز روابط اقسام المؤسسة و عدم قدرتها من السيطرة عليها، و تسوق هذه الحالة الى اضعاف قدرة المؤسسة في انجاز وظيفتها بالشكل المطلوب

(Faris Robert, 1956, P22)

+ انهيار العلاقات الخاصة التي تربط بين الافراد داخل الجماعات الاجتماعية

(Elliot Mabel P 472)

+ضعف قدرة المجتمع في اعادة بناء السلوك الرزين لتوجيه الافراد صوب اهداف انسانية نبيلة

+ضعف تأثير المعايير الاجتماعية في توجيه سلوك الفرد نحو اهدافها

(David James, 1970, P34)

المراجع المعتمدة:

1-أحمد زكي بدوي .(1993). قاموس المصطلحات الاجتماعية، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان

2-معن خليل عمر، مرجع سابق، ص 127

3-Elliott, Mabel and Merrill and Francis. (1950). Social disorganization

New York, Harper and brothers pub.

4-Faris, Robert.(1956). Contemporary and prospective social

disorganization John, Eric Nordskog and (etal) (eds) Analyzing social

problems,New York, Henry Holt and co. Inc.

5-Elliott, ibid

6-Davis, James. (1970). social problems, New York, The free press

المحاضرة التاسعة

مشكلة السلوك المنحرف

تمهيد:

ترجع دراسة السلوك المنحرف في اصولها الاولى الى الاهتمام المستمر بمشكلات امتثال أفراد المجتمع للنظام الاجتماعي و الضبط الاجتماعي، و انصب اهتمام البحث الاجتماعي على الشخص المنحرف في منتصف القرن 19 و كذا المجرمين أو الأحداث الجانحين و البغايا من خلال الاهتمام بخصائصهم السيكولوجية و أحوالهم البيئية، هذا الاهتمام بالمنحرف الفرد دفع الى البحث عن اسباب الانحراف ، و يقصد بالانحراف هنا "احتراف الانحراف".

مفهوم السلوك المنحرف في الفكر الاجتماعي:

في هذا الموضوع يركز المنظور البيولوجي على التكوين الفيزيقي للفرد، اذ أن السلوك المنحرف عند اصحاب هذا الاتجاه هو قصور في هذا التكوين مثلما عرضه سيزار لمبروزو Cesar Lombroso عالم الاجرام الايطالي سنة 1909م-1836، و من وجهتا نظر كل من سميث و شلاب أن السلوك المنحرف انما ينتج عن اختلال وظائف الغدد الصماء حيث يؤثر هذا الاختلال في نشاط هذه الغدد اما زيادة او نقصا في افرازاتها (علي عبد الرازق جليبي،ص 393).

و عموما ثبت اخفاق المنظور البيولوجي في تفسيره للسلوك المنحرف بخلطه بين كل من الوراثة و السلوك المنحرف، هذا الى جانب اغفاله للجانب الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد ضمن المواقف الاجتماعية التي تعترضه ويتفاعل معها هذا الأخير حيث تصبح المحدد النهائي للشكل الذي يظهر عليه سلوكه (محمد عارف،1981، ص ص 193،198).

أما المنظور النفسي فيرى أنصاره أن الشخص الذي يرتكب سلوكا منحرفا هو شخص قلق نفسيا و أضاف فولد G. Vold أن الاضطراب النفسي عند الشخص لا يؤدي بالضرورة الى ارتكاب السلوك المنحرف، فالمنظور النفسي يقلل من اهمية البيئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الانسان و شخصيته ، حيث لا تتسع اهتماماته أيضا بالأبعاد الأكثر شمولية و التي تبدو في البناء الاجتماعي ككل (عزة كريم، 1983، ص 11).

انطلاقا من هذه المبادرة جاء اهتمام المنظور الاجتماعي من خلال التحليل السوسولوجي للسلوك المنحرف متعديا الاهتمام بشخصية المنحرف ،و من رواد هذا المنظور ألبرت كوهن Albert Cohen كما أكد ربرت ميرتون R. Merton ان مصدر الانحراف هو البناء الاجتماعي، فالبناء الاجتماعي يولد الانحراف كلما حدث انفصال بين كل من الاهداف المحددة ثقافيا و اساليب السلوك من اجل انجاز هذه الأهداف و كمثال لذلك :

أن الأهداف المحددة ثقافيا للنجاح هي التي يتم انجازها بواسطة العمل الشاق و كذلك الانجاز التعليمي ، الا أن هذه الوسائل غير متوافرة بتساوي امام الجميع حيث لا تساعد في تحقيق النجاح رغم العمل الشاق و الانجاز التعليمي بسبب التمييز العنصري.

هذا و تبلورت عدة منظورات سوسيولوجية أخرى اهتمت بالسلوك المنحرف نذكر منها :

● المنظور الايكولوجي و رأيه في الانحراف :

يرى اصحاب هذا المنظور ان السلوك المنحرف ظاهرة تنشأ عن التغيير الاجتماعي و هو يلجأ الى تفسير الأبعاد الاجتماعية لمفهوم التفكك الاجتماعي تفسيراً **عمرانياً**، حيث يعتمد في تفسير الانحراف و الجناح على أسس ارتباط السلوك المنحرف و الجناح بالأوضاع التي تتشكل كنتيجة لعمليات **نمو المدن**، و لا يعتبر هذا المنظور العوامل ، مثل انخفاض مستوى المعيشة و الجهل و الازدحام و السكن، عوامل مفسرة للانحراف فيجدها أعراضاً يرجع ظهورها الى تدهور مقومات الضبط الاجتماعي و خصائصه (محمد عارف، ص 437).

● منظور الثقافة الفرعية و رأيه في الانحراف :

يرمي هذا المنظور الى وصف الكيفية او الطريقة التي تسوق لظهور و نشأة الجماعات الانحرافية داخل المجتمع، فينطلق من حقيقة مؤداها ، أن معايير و قيم الطبقة الوسطى تميل الى السيطرة و السيادة في المجتمع، حيث تصبح معايير هذه الطبقة كمقاييس للأخلاق و الفضيلة و العمل و الانجازات التي يتبعها شغل المكنات الاقتصادية، فيؤدي الفارق الطبقي بين الطبقة الوسطى و الطبقات الدنيا الى نشأة و تأليف معايير و قيم مضادة لقيم الطبقة الوسطى كنتيجة لانعدام فرص الانجاز و العمل و شغل المكنات حيث تنشأ الجماعات الاجرامية التي يؤدي انتشارها الواسع الى تكوين ثقافات فرعية منحرفة (R.L. Horton and other,1975,p.11)

● نظرية المخالطة الفارقة و رأيا في الانحراف:

يرى سدرلاندر -على عكس نظرة و منطلقات أصحاب هذا المنظور في تفسيرهم للسلوك المنحرف في هذه النظرية أن الفرد يتعلم السلوك الانحرافي من خلال عملية الاتصال، و فكرته أن الفرد اذا ما كانت ارتباطاته المنعزلة- علاقاته البعيدة عن المجتمع و نظامه- يصبح مستعداً لتعلم الأساليب و القيم الانحرافية التي تجعل السلوكات الاجرامية ممكنة . (E.D. Stanily, 1998, p.98).

و أشار هذا الباحث الى دور الجماعات الاجرامية في تنمية السلوك الاجرامي عند الفرد ليصبح اسلوباً لحياته عن طريق التعلم، حيث تحدد الجماعة الاجرامية أعضاء الذين تقبل بهم و ينتمون اليها (ناهد حسين صالح، 1965، ص ص 64،65).

كما عرض ادوين ليمرت Edwin Lamert في كتابه الباثولوجيا الاجتماعية التفريق بين ما اطلق عليه الانحراف الأولي و الانحراف الثانوي، فالانحراف الأولي هو الفعل الانحرافي المنعزل و المؤقت الذي يتورط فيه الفرد. أما الانحراف الثانوي فهو يتعلق بالسلوك الانحرافي الذي يصبح بمثابة وسيلة دفاع و هجوم، أو تعبير عن صورة من صور التوافق إزاء مشكلات اجتماعية واضحة أو مستترة غير واضحة جليا خلقها و شكلها ردة فعل المجتمع باتجاه الانحراف الأولي و في ضوء ذلك يكون المنحرف الثانوي ، هو الشخص الذي يعيش و يتطابق و ينتظم حول حقائق الانحراف و هذا ما يطلق عليه المنحرف المحترف.

(Shepard, Jon and Other, 1978,p.389)

المراجع المعتمدة:

- 1-علي عبد الرازق جلبي مرجع سابق
- 2-عارف، محمد .(1981).ط2، الجريمة في المجتمع، القاهرة، مصر، مكتبة الانجلو المصرية
- 3-عزه كريم.(1983). تحليل سوسولوجي لجريمة الاختلاس، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية الأدب، جامعة القاهرة، 1983مصر
- 4-محمد عارف
- 5 - R.L. Horton,R.L and other.(1975). Social problems, U.S.A , Learning system co.
- 6 - E.D., Stanily, E.D . (1998). Social problems,3ed.,U.S.A, Allyn and Bacon, inc.
- 7- ناهد ،حسين صالح.(1965). العودة الى الاجرام، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة
- 8- Shepard,M. Jon and other.(1978). Social problem, U.S.A , Mc Millian publishing co

المحاضرة العاشرة

مشكلة المرض العقلي و مشكلة التنظيم و التفكك الاجتماعي

تمهيد:

يعتبر المرض العقلي من أكثر المشكلات الاجتماعية انتشارا خاصة في المجتمع الامريكي، ورغم وجود المرض العقلي بصور مختلفة منذ القدم الا أنه كمشكلة اجتماعية لم يحظى باهتمام الدراسات سوى لاحقا، اذ تم انشاء اول مستشفى للأمراض العقلية في اورشليم- التي هي القدس باللغة العبرية- في سنة 490 بعد الميلاد(حامد زهران، 1997، ص96) و تم تشييد أول مستشفى عقلي في العالم في بغداد سنة 805 بعد الميلاد(أحمد عكاشة، 1998، ص29). أما في الزمن الحديث بدأ النظر للمرض العقلي كأى مرض جسمي آخر ، كما ولت نظرة اهتمام و اعتبار لمرضى العقل كأفراد من المجتمع يحتاجون للرعاية الاجتماعية بعدما اقيمت المستشفيات و تحسنت بيئتها من حيث الرعاية و العلاج بعدما كان المرضى يقيدون بالسلاسل و يسجنون سابقا.

تفسير مفهوم المرض العقلي:

أكد الطبيب النفساني توماس ساز T. Szasz أنه لا وجود لما يطلق عليه مرض عقلي فالمرض العقلي ما هو الا اسطورة و ما ينظر اليه كونه مرض عقلي ، هو مشكلة في المعيشة ، و أن المرض العقلي ما هو الا خاصية او صفة تلتصق- اي ترد- على انواع معينة من السلوك الانحرافي و ينظر لهذا السلوك على انه قرينة المرض العقلي. و يرفض ساز مفهوم هذا المرض المشتق من الطب لاعتبار ان عجز الكائن العضوي عن اداء وظائفه يتجلى في مظاهر متباينة و يمكن التعامل معها عن طريق العلاج الطبي فأضاف ان المشكلات العقلية تخضع لقياس الطبيب النفسي بالرجوع للمعايير التي يتوقعها الانسان من الأشخاص العاديين، التي هي معايير اجتماعية و نفسية و اخلاقية حيث يمكن الحكم على" العدوانية "المزمنة بالمرض العقلي الذي يقوم على انتهاك المعايير الأخلاقية. و يذهب ساز الى ابعد من ذلك اذ يرى ان المرض العقلي يوجد عندما ينحرف الناس و بطريقة مثيرة في تفاعلهم مع الآخرين و ان وصف الشخص بانه مريض عقلي هو لقب يضيفه الآخرون عليه.

مشكلة التنظيم الاجتماعي :

يستمر طرح مشكلات التنظيم الاجتماعي كقضايا تتطلب و بشدة المزيد من الاهتمام، ومن مشكلات التنظيم الاجتماعي ندرج عمالة الأطفال، الزواج العرفي، الفقر، المناطق المتخلفة و

التجديد الحضري و مشكلات التعليم و التحصيل الدراسي و الأطفال المحرومين و مشكلة الاسكان الحضري التي للمجتمع نصيبا في حدوثها.

و الدراسات الميدانية اثبتت وجود تداخل بين مجموعة المشكلات الاجتماعية حيث ساق الأمر لعسر دراسة المشكلة الواحدة دون الاشارة للمشكلات الاجتماعية الأخرى، و تبقى أولى المشاكل الاجتماعية بالدراسة في المجتمع هي الاغتصاب ، الفقر، الادمان ، التلوث البيئي، مشكلة ضبط النسل و غيره من المشاكل التي تحتاج الاهتمام و المعالجة (علي عبد الرازق، ص 403).

و لاعتبار التنظيم الاجتماعي ليس في حالة استاتيكية ، مستقرة من جراء التغيير الاجتماعي المستمر في المجتمع الانساني يصبح التغيير المفهوم الوحيد الذي يساهم في فهم العلاقة بين المشكلات الاجتماعية و بين التنظيم الاجتماعي حتي يتم للبحث الاجتماعي تفسير المشكلة و المبادرة بتخطيط السياسات العلاجية.

مشكلة التفكك الأسري:

يستدعي مجال علم الاجتماع – من أجل فهم المشكلة الاجتماعية التي هي التفكك الأسري- صب الضوء على المفاهيم التي تتعلق بالمشكلة موضوع الدراسة من أجل تفسير المشكلة الاجتماعية و توضيحها، من ضمن هذه المفاهيم، الأسرة، البناء الاجتماعي، الوظائف ، العلاقات الاجتماعية و غيره.....

فالأسرة هي جماعة اجتماعية بيولوجية و نظامية، تتكون من رجل و امرأة تجمع و تربطهما رابطة رسمية هي الزواج، و تقع على عاتقهما انجاز مهام هي اعداد المناخ الاجتماعي و الثقافي الملائم في رعاية و تنشئة و توجيه الأبناء.

يختلف بناء الاسرة من مجتمع لآخر اذ هناك ما يطلق عليه الأسرة النوواة التي تتكون من الزوج و الزوجة الأبناء غير المتزوجين، و هناك الأسرة المركبة التي ضمنها يكون للزوج زوجتين او اكثر كما هناك الأسرة الممتدة التي تتكون بنائيا من ثلاث اجيال على الأقل.

و دراسة الأسرة تنطلق من كونها جماعة اجتماعية تتحرك ضمن مجالين اساسيين، المجال الداخلي الذي يتألف من واقع العلاقات الاجتماعية المختلفة ، حيث تتلاءم مع بنائها و وظائفها ثم أبعادها الثقافية المختلفة و المجال الخارجي الذي تحدده علاقة الأسرة بالمحيط الاجتماعي الخارجي، فالأسرة خلية من خلايا المجتمع و هي تؤثر في المجتمع و تتأثر به من خلال هذه العلاقات التي تربطها به و ينتج عنه التماسك الاجتماعي او التفكك الاجتماعي.

و الأسرة كبناء اجتماعي يعتبر ترتيبيا للأوضاع أو المراكز مع اعتبارها شبكة من العلاقات بين الأشخاص أو الفاعلين (Wolf K. F.,1950, p.180) تستدعي التفسير لفهم الأسرة كبناء

اجتماعي، و تنتسب اتجاهات الباحثين و العلماء الذين اهتموا بدراسة الاسرة و دراسة بناءها الاجتماعي من أجل التعرف على أعضاء هذا البناء و مراكزه و أدواره، اذ من ضمن هؤلاء الباحثين و العلماء من يرى أنه :

● لدراسة و فهم الأسرة من خلال بناءها الاجتماعي يجب استخدام السرد التاريخي في تطور البناء العائلي مع التحليل السوسيولوجي الحديث و المقارنة بين الأوضاع – السابقة و الحديثة- (Ogburn and Nimcoff, 1959, p.559) ضمن التطور و التقدم و التغيير.

● بينما ينطلق باحثون آخرون من اعتبار لما اطلقوا عليه بالمجتمعات شبه البدائية و هي المجتمعات الاوروبية و الأمريكية، و من هنا جاءت اهتمامات الانثروبولوجيا الاجتماعية التي يرى الباحثون في مجالها أن البناء الاجتماعي يتمثل في النظم الاجتماعية التي من خلالها يصل أفراد المجتمع الى التماسك و التكامل أو بتعبير آخر تصبح الشرط الضروري و اللازم لإقامة و تأسيس اي مجتمع.(Radcliff,Brown,1952,p.90).

و يحدد قاموس الانثروبولوجيا مفهوم البناء الاجتماعي على انه "نسيج متشابك من العلاقات التي تربط بين اعضاء اي مجتمع و قد تحدد مكونات هذا النسيج من العلاقات القائمة بين الجماعات الاساسية داخل المجتمع المحدد (Winck, C.,1961, p.53) و تعد الاسرة نمط من انماط الوحدات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع و ينتمي اليها ذاتيا و هي ما اطلق عليه رادكليف براون أحد الأشكال المورفولوجية للمجتمع (عاطف و صفي ، 1975 ، ص 190).

● وهناك اتجاه آخر، يفيد أصحابه الاعتماد على استخدام الاتجاهين السابقين في دراسة الأسرة و الاستفادة بما جاء فيهما في الدراسة و البحث الاجتماعي بخصوص الاسرة بغية تشكيل نظرة سوسيولوجية لهذه الجماعة " الاسرة".

و انطلاقا من كون الاسرة جماعة اجتماعية تعد نسقا له بناء معين تتضح ابعاده من خلال اعضائه الذي يؤدي كل منهم وظيفة محددة في ضوء النسق او النظام العام للنسق او الاسرة، كما تستدعي دراسة الاسرة و ضمن تكوينها البنائي فهم العلاقات التي تقوم بين اعضائها و ما تقوم عليه من وظائف ضمن التفاعل التأثيري المتشابك فالمجال الخارجي او العلاقة التي تربط الاسرة بالمجتمع – تأثيرا او تأثرا كانت- تقتضي ان يتشابك المجتمع هو الآخر في ذلك الكل الاجتماعي (جبارة عطية و السيد عوض ، ص 185).

من ضمن الوظائف الملقاة على الأسرة :

-الوظيفة البيولوجية

– الوظيفة الاجتماعية الاخلاقية

- الوظيفة النفسية الاجتماعية

- الوظيفة التربوية التنشئية

- وظيفة التماسك العائلي

- وظيفة تلقين و تعليم الأدوار و الواجبات- و غيره من الوظائف

اما عن التفكك الأسري أو العائلي فهو يحدث عندما يبلغ التوتر الى المدى الذي يبلغ أقصى درجة، و قد يتسبب في التفكك عامل او عدد من العوامل المتداخلة بينها و تتساند في وقوع التفكك ، كما قد يكون التفكك الأسري غير كامل فيحدث تصدع في بناء الاسرة ، حيث ينشطر منها احد عناصرها كحالة العقوق عند واحد من الأبناء او بعض الأبناء و غيره....
و هناك التفكك الأسري الكامل، حيث ينفصل الوالدين الزوج و الزوجة عن بعضهما.
في حالة التفكك الكامل يشترط اما ان تكون الأسرة بدون أطفال فيصبح التفكك كاملا و نهائيا، أو أن يكون للأسرة أبناء لم تكتمل تربيتهم، حيث يخلف الطلاق مشاكل تتعلق بالأطفال لاحقا.

المراجع المعتمدة:

1-حامد زهران.(1997).ط3، الصحة النفسية، القاهرة، مصر، عالم الكتب المصرية

2- أحمد عكاشة.(1998). الطب النفسي، القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية

3- علي عبدالرازق، مرجع سابق، ص 403

4 - عن محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع

Wolf, K. H.,The.(1950), sociology of George Simmel, U.S.A, Free press,

Glencoe

5- عن احمد الخشاب، مرجع سابق

Ogburn and Nimcoff, A hardbook of sociology, London, 1958

6 - عن الخشاب نفس المرجع

Radcliff- Brown,(1952), Structure and function in primitive society,

London.

7 - عاطف وصفي.(1975). الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة، مصر، دار المعارف

8 - جبارة عطية جبارة و السيد عوض علي مرجع سابق

المحاضرة الحادية عشر
مشكلة الفقر و مشكلة البطالة

تمهيد:

في سياق الحديث عن معيقات التنمية يعتبر الفقر جزءا منها من الناحية الاقتصادية اذ يصبح مشكلة اجتماعية تقتضي العناية و الاهتمام من طرف الجهات و السلطات المعنية.

فمن الجانب الاقتصادي يفسر الفقر من خلال انخفاض متوسط الدخل الفردي، هذا و في الدول النامية يرجع انخفاض الدخل الفردي لضعف الناتج القومي عندها بوجه عام.

كما تعد البطالة من معيقات التنمية، و يفسر المختصون في المجال أن انتشار البطالة بين السكان القادرين على الانتاج يؤدي الى عدم اسهامهم و اضافتهم شيئا الى الناتج الكلي، بل على عكس ذلك فهم يفتسمون دخول الأفراد الآخرين المنتجين.

تعريف الفقر :

يعرف زمل G.Simmel الفقر على انه هو " تحديد الناس لمستوى عيش معين يعدون مشكلة لحالة فقر" و اتجه لويس كوزر في نفس المسار في تعريفه لهذا المفهوم فيرى ان الفرد ليس هو من يحكم على مستوى عيشه انه ما يمثل مستوى الفقر بل ، الآخرون الذين يعيش في وسطهم الفرد هم من يصف وضعه المعاش انه يشير الى حالة فقر.

(Coleman, James and Cressy Donld, p. 134)

و يرجع الوظيفيون الفقر كمشكلة اجتماعية الى عجز النظام الاقتصادي -في المجتمع الرأسمالي- الذي تنتج عنه عدم العدالة الاجتماعية في المجتمع ، إلا أن كل من كنكزلي ديفز و ولبرت مور (Davis and Moore) يجدا أن عدم العدالة الاقتصادية التي تفرز غياب العدالة الاجتماعية انما هي وظيفة ايجابية للمجتمع في تحفيز الافراد على سلوك المثابرة و حتى الابداع الذي يؤدي لتحسين اوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية ، و الابتعاد عن المؤثرات النفسية الثقافية التي يخضعون لها في بيئتهم الاجتماعية الفقيرة (Coleman, Cressy. P.175)

كما يعرف د. معن خليل عمر الفقر على انه" ينتج عن ظروف المعيشة غير المتوازنة في عيشها و دخلها و عملها" و يضيف ان ما يزيد في عدم التوازن هو عيش الفقراء في المدن الصناعية و الحضرية التي - في حد ذاتها - تستقطب كل من أصحاب الأموال و من يفقدها ، حيث تضم المدن الصناعية و الحضرية مستويين متضاربين في المعيشة و متعاكسين ايضا في طرق العيش، هذا الى جانب البطالة و الاسر المضطربة و المتقاعدین المسنين الذين يفوق عددهم على عدد الفقراء في المدن الصناعية، حيث تصبح هذه العوامل مساعدة على ان تصنع من المناطق السكنية للفقراء مهذا ينشئ و يلد الجريمة و السلوكات المنحرفة و المشكلات الاجتماعية المستعصية و غيره.....(معن خليل عمر، ص 193).

معايير من خلالها يتم قياس الفقر:

من الصعب تحديد المعايير التي على اساسها يقاس الفقر لاعتبار تعدد عوامل الفقر و تنوعها ثم عدم القدرة على قياسه عند تدخل العوامل الثقافية والاجتماعية التي لا تخضع للرؤية ، و عموما يتم استخدام معيارين في هذا المجال هما:

*الدخل الذي يشير الى العدد او القيمة المالية ان صح التعبير التي يتقاضاها الفرد في عمله شهريا.

*الثروة التي تشير الى مجموع الممتلكات الشخصية للفرد من عقار و اسهم و سندات و نقد. و نشير هنا الى ان دقة المعلومات عن دخل الفرد تكون واضحة اكثر من دقة معلومات الثروة (نفتح قوس لذكر المدخول الخفي للفرد عن طريق ممارسة أعمال الى جانب مرتبه الشهري في تخصص تقني او ممارسة اخرى للنشاط كالتجارة بشراء منتوجات و اعادة بيعها، البناء، السمسة و غيره من النشاطات و الأعمال غير المعلنة امام الضرائب و الجهات المعنية في غياب الجهاز الرقابي الرسمي للدولة في هذا المجال ، حتى و ان كانت هذه المداخل لا تدرج ضمن الدخل القومي للفرد فهي اعمال يتم محاسبة الأفراد عليها في مجال الضريبة في معظم الدول المتقدمة) فالدولة عن دراية بمداخل الافراد في كل قطاعات النشاط اكثر من معرفة ثرواتهم التي هي تعبير عن المدخرات الشخصية ، كما أن الدولة لا ترصد و تسجل هذه الثروات لعرضها على الرأي العام.

و يتم استخدام الدخل و الثروة لقياس درجة الغنى و الفقر في مجتمع معين و هذين المعيارين يتم استخدامهما في قياس نوعين من معايير الفقر (معن خليل عمر، ص 194) :

-معيار مطلق

- معيار نسبي

بالنسبة للمعيار النسبي فهو يبنى على الدخل المتدني و على الثروة الضعيفة و ضمنه يكون للفرد دخل مالي ضعيف و ثروة تكون اضعف من معدل الفرد العام في المجتمع.

اما المعيار المطلق فهو يقيس نقص ضروريات الحياة كقاعدة اساسية في قياس خط الفقر او حدوده الدنيا.

و على الرغم من وجود تباين للرؤى في تحديد الفقر هناك صفات عامة مرتبطة ببعضها تجدر الاشارة اليها:

مواصفات خاصة بظاهرة الفقر:

*الدخل الاقتصادي الضعيف

*ضعف التغذية عند الأفراد

- *المستوى التعليمي المتدني عند الأفراد
- *المسكن الرديء الى جانب الى جانب التعصب في اعادة اسكانهم في المناطق الحضرية الجديدة
- *الاقامة في مجتمع محلي أو المناطق السكنية الموبوءة
- *الأطفال يزاولون الدراسة في المدارس المواجدة في مناطق السكن مع اكتظاظها و تدني المستوى التربوي التعليمي للمعلمين الذي يؤدي لضعف الطموحات و تدني المستوى التعليمي عند التلاميذ .
- * الارتفاع في معدلات البطالة
- *انعدام الاسهامات في النشاطات المجتمعية المنتجة و المثمرة و المفيدة
- *انعدام التفكير في المستقبل عند الأفراد
- *وجود عدم ثقة المؤسسات المالية في التعامل مع الافراد كالبنوك و المصاريف بسبب ضعف الموارد المالية للفقراء
- *القانون العرفي هو ما يحكم الحياة اليومية للفقراء اكثر من القانون الرسمي
- *توهن علاقة الأم بأطفالها في ظل الفقر
- *يوصف بناء الأسرة الفقيرة كون الزوجة هي من يتولى مسؤولية الأسرة
- *يعمل الفقراء في مجال الأعمال الخطيرة و التي تتميز بالقذارة
- اما عن تصنيف الأشخاص الفقراء فقد اسنده رايت ميلز (R.Mills) الى دعامتين اساسيتين هما:
- الضمان الاقتصادي
- درجة تنظيم استقرار الأسرة و يكون هذان العاملين كالتالي:

1 - الشخص الفقير المستتر أي غير الظاهر:

و هو الشخص الذي يملك دخلا ضعيفا و يشتغل في اعمال متوسطة المهارة الا انه يتمتع بمشاعر متوازنة و حياة اجتماعية منتظمة بانسجام أفراد الأسرة و تمتع الأبناء بالمستوى التعليمي المقبول عموما.

2- الشخص الفقير المتوتر:

ضمن هذا الصنف يتمتع الفرد بدخل ثابت الا أن حياته الأسرة يشوبها الاضطراب بسبب المشاكل المستمرة التي يكون مصدرها الزوجين أو الأبناء أو بين الأب و أبنائه لأسباب مثل تعاطي المخدرات او المشروبات الكحولية أو غيره من الأسباب الأخرى.

3-الشخص الفقير المزوج الاضطراب:

في هذه الحالة يكون الشخص الفقير يعاني من اضطراب في الدخل الى جانب قلته ثم فقدان احد الزوجين او كلاهما –اي الأبوين- فيولد البؤس الاقتصادي و بؤس المعيشة.

4- الشخص الفقير المكافح :

ضمن هذا الصنف يكون دخل الشخص الفقير ضعيفا و يسعى هذا الأخير لتحسين وضعه المالي و معيشته و يكون في وسط اسري يميل للتكيف مع الدخل و كذا المحيط الاجتماعي الفقير الذي يتواجد فيه.

هذا و يجد ميلز ان الفقير ضحية التحيز الاجتماعي في مجتمعه، اذ يدفع هذا التحيز بالفقير الى العمل المفروض عليه و الاقامة في سكنات فاقدة للشروط الصحية و احياء موبوءة، حيث يصبح هذا الأخير ضحية يجهل بالقانون و حقوقه كفرد في المجتمع (Coleman,p 165)

مواقف اجتماعية تجاه الفقر:

عموما هناك اتجاهان متناقضان تجاه الفقر هما :

1-الموقف المادي:

يشير الموقف المادي لعقيدة الفردانية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية على الأخص المجتمع الأمريكي ، اذ يمكن تلخيص هذه العقيدة في النقاط التالية:

- *ان فرص العمل متعددة و متوفرة لكل شخص قادر على العمل و المنافسة
- *يتطلب على كل شخص العمل و المثابرة و الجدية في ذلك حتى يتمكن من منافسة الآخرين.
- * ان بذل الجهد و المثابرة فيه من طرف الأفراد يتطلب مكافأتهم و منحهم الثروة و الملكية و الاعتبار و النفوذ الاجتماعي.

*سبب فشل الأفراد في منافسة الآخرين يعود للفشل الفردي لا الفشل الاقتصادي و لا زالت هذه الآراء الفردانية سائدة في المجتمع الامريكي حيث يلوم الغني الشخص الفقير بتهمته كسولا غير قادر على منافسة الآخرين لتحسين وضعه .

2-الموقف التقليدي:

يعبر هذا الموقف عن قيم التقاليد السائدة في المجتمعات الريفية و التي تعتمد اكثر على التقليد و ضمن هذا الموقف يعيش الفقراء على المساعدات التي تصل اليهم من طرف الفئة الغنية في

المجتمع المحلي او الأسرة الممتدة حيث لا تظهر مشكلة الفقر بشكلها الحاد، اذ يتضح الوضع من خلال فكرة الالتزام القيمي و القرابي في هذه المجتمعات .

و يستدعي موضوع الفقر التطرق للتفسيرات التي جاءت في توضيح مدلوله من ضمن هذه التفسيرات ما يلي:

تفسيرات ظاهرة الفقر:

■ التفسير الاقتصادي للفقر :

يستند التفسير الاقتصادي في مطالبة المجتمعات الصناعية بالمهارة العالية و طيلة الخبرة الى جانب التخصص العلمي الدقيق في فرص العمل التي يوفرها سوق العمل، مما يوحي بالعدد القليل بل و النادر فيما يخص اصحاب المهارة المنخفضة و الخبرة القليلة، الى جانب التخصص العلمي العام (لاعتبار ان التكوين التعليمي يكون أضعف لدى الفئات الفقيرة كما سبق شرحه في صفات الفقر سالفا) الأمر الذي يوجه الفئات الفقيرة اتجاه الأعمال غير المتخصصة التي يدفع تعويضها المادي المنخفض مقابل انجازاتها و غالبا ما تكون هذه الأعمال مؤقتة.

في سنة 1974 كان نصف عدد الفقراء من العمال غير المهرة ممن يشتغلون 40 ساعة او اكثر من ذلك في الاسبوع في المجتمع الامريكي، كما أن دخلهم غير مشجع على العيش فوق خط الفقر، الأمر الذي يشير الى ان غياب المهارة التي يتطلبها سوق العمل و الفقر سيان هذا فضلا عن تأثير الأتمة (Automatisation) التي وردت الاشارة اليها في سياق الحديث عن الفقر، و يؤدي الوضع الى الاستغناء عن فئات العمال هذه.

هذا من جانب اما الجانب الثاني فان العيش في المدن الصناعية مكلفا ماديا من جراء ارتفاع اجر السكنات و ارتفاع في اسعار السلع الخاصة بالاستهلاك اليومي في المعيشة مما يؤدي الى انفاق الأجر كليا.

■ التفسير الثقافي للفقر:

لقد تم استخدام التفسير الثقافي في كل من المجتمعات الحضرية و الصناعية، ذلك لما لهذا الجانب من وقع و تأثير على تشكيل الثقافة الفرعية ضمن الثقافة العامة للمجتمع.

من الباحثين الذي وظفوا و استخدموا هذا المفهوم **الثقافة الفرعية** Oscar Lewis الذي اهتم و درس ثقافة الفقر كثقافة فرعية التي ظهرت كرد فعل للحرمان الاقتصادي، حيث وجد الأطفال الذين نشأوا في المناطق الفقيرة و تشبعوا بالقيم او بالأحرى غرست فيهم القيم التي تنبع من الحرمان و فروق المستوى المعيشي و المالي و المادي و لا يستطيعون العيش في البيئات التي تكون مغايرة لقيم الفقر.

كما اكتشف هذا الباحث ان المرأة و ضمن ثقافة الفقر تمثل مركز الاسرة النووية التي تتولى كافة المسؤوليات داخل الأسرة الى جانب المسؤوليات الاقتصادية خارجها ايضا من اجل تنمية التماسك و روح التماسك الاسري و الاخلاقي الصحيح كلما كانت مسؤولية الزوج هامشية، الا انه و بسبب الضيق الاقتصادي تميزت الاسرة او اتصفت بالدخل الضعيف جدا و معدل عالي من البطالة، الأمر الذي يولد الوضع الذي يفقد الأفراد من السيطرة على انفعالاتهم و غضبهم من جراء الأوضاع المعيشية و يسوق للمشاحنات و الاضطرابات و النزاعات الأسرية و يصيب تماسك الاسرة و تصدع نسيج علاقاتها الاجتماعية. و يضيف هذا الباحث اسكار ليفيس ان هذه الصفات تتوافر عند كافة الفقراء في العالم (Coleman,p.166) .

■ التفسير السياسي للفقر:

تم استخدام هذا التفسير في فترات الحملات الانتخابية حيث وظف المترشحون الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للفقراء كآلية للدفاع عن انفسهم من اجل الفوز في الانتخابات و تذهب الجهود التي يقطعوها مع الفقراء في مهب الريح بعد الانتخابات.

يفيد هذا الباحث بوجود موظفين يعيشون بوجود الفقراء في المجتمع من ضمنهم المحامين القضاة رجال الشرطة و الباحثين الاجتماعيين و غيرهم.... هذا فضلا عن ان الاغنياء يحافظون على وضع الافراد الذين هم ادنى منهم على السلم الاجتماعي حتى يحافظوا على مركزهم و مواقعهم الاجتماعية بدورهم هذا من الجانب السياسي الاقتصادي.

و من جانب آخر فأجور الفئات الفقيرة تعمل على الحفاظ على الاسعار المنخفضة للسلع، الى جانب أن الأعمال الشاقة و القذرة لا يقبل بها الا الفئات الفقيرة في المجتمع و هذه الخصائص التي ذكرها هربرت كانز و قال عنها انها تمثل ايجابيات الفقراء عن باقي افراد المجتمع التي يستغلها العديد من الناس حتى يعيشوا عليها (Coleman,p.168).

أما عن أسباب الفقر فيتعسر حصرها بشكل دقيق، و نوردها هنا بشكل عام خاصة في المجتمعات المتحضرة و كذلك الصناعية بسبب ظهورها جليا كما أشارت لها الدراسات الميدانية، فالسبب الرئيسي في هذه المجتمعات هو:

*البطالة ومنها البطالة الدورية التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية او الاقتصادية التي تسوق لعدم استقرار دخل الفرد او حتى الانقطاع عن العمل الذي يسبب اضطراب الدخل و استمرار ارتفاع مستوى المعيشة حيث يقع الفرد في شبكة الفقر.

الى جانب العاطلين عن العمل بسبب الامراض الجسدية المزمنة مثل اعاقات الأطراف او الاصابة بأحد الامراض العصبية.

كما ان هناك العاطلون عن العمل بسبب كبر السن او التقاعد او العاملين معا .

الى جانب التوتر و الاضطراب الاسري الذي يتسبب فيه عطل الوالد عن العمل لانشغاله بمشاكل الاسرة المزمنة.

زد لذلك العاطلون عن العمل بسبب صغر السن ، الا ان الحاجة الملحة توقع بهم في شباك الاحتياج مثل الطلبة و الاشخاص المتزوجين مبكرا و الافراد الذين تركوا اسرهم و يعيشوا منفصلين اقتصاديا و استقلوا عن الأسرة (Scarpitt Frank , Gold H., 1974, p.16).

و عموما يتفق الكثير من الباحثين ان الزيادة في البطالة عند الشباب خاصة تمثل مصدرا قويا للضغط سواء بالنسبة للفرد العاطل عن العمل او لمحيطه الاسري او حتى المجتمع ايضا. لقد عانى حوالي 3 ملايين شاب في بريطانيا من البطالة سنة 1997 و عانى هؤلاء الشباب بشدة من القلق و الشك و غيره من الاحساسات.....

يواجه الشاب العاطل **عدم اشباع اقتصادي** في ظل ظروف مشابهة حيث تضيع فرصته في بلوغ المكانة المهنية و الاجتماعية في محيطه الاجتماعي عند فقدانه للدخل و الاحترام، و تؤدي هذه الظروف عند اجتماعها من جراء البطالة الى الاحباط و السخط و الغضب ضد المجتمع الذي سد باب الرزق في نظره.

كما بينت الدراسات الميدانية الامريكية عن وجود علاقة بين البطالة عند الشباب و سوء التوافق النفسي و الشعور بالعزلة الاجتماعية حيث ينمي كل ذلك عنده الشعور بعدم الامان المادي و عدم الثقة في القدرات عنده (حسين علي فايد، 2005، ص207).

يضيف د. حسين علي فايد، مضيفا معلومات لما جاء عن الباحثين ، الصعوبة التي يواجهها الشباب في ايجاد عمل اولي حيث يصبح عاملا من العوامل التي تسوق لتفاقم عملية تكوين الهوية و التقدير الايجابي عند هذا الاخير او العكس، هذا فضلا عن ان الاعتماد على الوالدين لفترة زمنية طويلة و الذي من شأنه أن يسوق الشاب الى تكوين علاقات طويلة المدى ، تكون أكثر صعوبة.

مشكلة البطالة:

تشغل البطالة اهتماما بالغا على المستوى العالمي و كذلك المحلي في الوقت الراهن، فهي مشكلة أساسية و ظاهرة عالمية تواجه و تمس الدول النامية و كذلك الدول المتقدمة مهما كانت مستويات تقدمها و اختلاف النظم الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية لهذه الدول.

كما حظيت مشكلة البطالة باهتمام العلماء و الباحثين و رجال السياسة انطلاقا من الاعتبار المخيف للآثار التي تخلفها على المجتمع في عدة جوانب.

ففي الدول النامية تخلق مشكلة البطالة أوضاعا سلبية تزيد في خطورة المشكلة و أثارها مثل تفاقم البطالة بشكل مضطرد و صورة مستمرة بوجود فجوة تتسع باستمرار بين عرض العمل و الطلب عليه (محمد شفيق، 1999، ص 330) كنتيجة لعم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة الى سوق العمل.

التعريف بأنماط البطالة:

تعرف البطالة على أنها الفجوة بين قوة العمل المقدرة و الطلب المتوقع على العمل و يعكس فرص العمل المتاحة، و للبطالة أشكال متعددة تؤدي الى اختلاف عواملها و اسبابها و كذا الوسائل الخاصة بعلاجها كمشكلة.

***البطالة الظاهرة:** تشير البطالة الظاهرة او السافرة كما يطلق عليها ايضا الى عدم مشاركة عدد من السكان في العملية الانتاجية في المجتمع بأي صورة كانت و مهما كانت أسبابها (محمد شفيق، ص332) و تدل على فائض من العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه و الذي يعود الى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتوقعات المستمرة في سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع في الأساس، حيث يكون الفرد ضمن هذا النوع من البطالة:

- قادرا على اداء العمل و القيام بأعبائه و يكون من دون وظيفة

-يرغب في العمل و لا وجود فرصة

- يعزف عن العمل و لا يرغب فيه

-لا يريد الانضمام للوظيفة و يعزف عن العمل

- يرغب في العمل الا انه قاصرا عليه رغم البحث عنه

و ضمن هذا النوع من البطالة، نذكر البطالة التي تكون تتمركز بين المتعلمين كمؤشر يدل على نقص فرص العمل، حيث يكون المطلوب في هذه الحالة ايجاد فرص اضافية للعمل و ليس مجرد الحد من عدد مخرجات المؤسسات التعليمية و التكوينية المؤهلة (شفيق، ص 334).

كما يندرج ضمن هذا النوع من البطالة الأشخاص الذين يضطرون للعمل جزءا من الوقت و هذا النمط او الشكل من البطالة قريب مما يطلق عليه "المهمشون" او الثانويون الذين غالبا ما يشيع في اوساطهم فقدان الشعور بالانتماء و كذلك الجنوح و الانحدار الى مشاكل أخرى (شفيق، ص 334).

***البطالة المستترة او المقنعة:** يعني هذا النوع من البطالة الزيادة في قوة العمل دون ان يقابلها زيادة في الانتاج، و تدل هذه البطالة او تشير الى تكليف عدد من الافراد أكثر من الذي يتطلب العمل المسند اليهم حيث يمكن أدائه و انجازه باستخدام عدد أقل من الأفراد، حيث يصبح و

ضمن هذه الحالة عائد العامل صفري أو سالب. هذا النوع من البطالة يعكس تزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة تكون كنتيجة للتزايد السكاني و نموه السريع مع القصور في فرص التوظيف في القطاعات المنتجة و يسوق الى اشتغال فائض العمل في مجالات محدودة الانتاجية فيترتب عليه تدني في مستويات الانتاجية في القطاع الزراعي و قطاع الخدمات الحكومية كنتيجة لتشغيل اعداد من الموارد البشرية تفوق الاحتياجات الحقيقية.

***البطالة الموسمية:** هذه البطالة تظهر بشكل دوري خلال فترات تسمى بفترات الكساد و تكون أكثر ارتباطا بطبيعة النشاط الزراعي و كذا تذبذب احتياجاته من العمالة من موسم لآخر و ينعكس عليه الطلب من موسم لآخر، كما يدخل ضمن هذا النمط من البطالة مجموع العمالة التي تلجأ للمشروعات الكبرى او العمالة التي تكون في مجال البناء و التشييد و كذلك بعض الخدمات مثل المصانع الصغيرة للنسيج و محطات البنزين ضمن نشاط الخدمات و النقل و توزيع البضاعة و غيره... حيث تكون السمات المشتركة عند هذه الفئات هي تواضع الدخل و عدم استقرار العمل و كذلك الحرمان من التأمينات الاجتماعية و التنظيم النقابي كنتيجة للطبيعة العارضة للعمل حيث تلغي كل ارتباط مستقر بصاحب العمل.

و أشارت الدراسات الميداني في الدول النامية الى وجود اسباب تؤدي لمشكلة البطالة نذكرها فيما يلي:

1. **زيادة السكان:** فالعوامل الديموغرافية تلعب دورا أساسيا في تدفق أعداد هامة في سوق العمل و تساهم في ارتفاع مستوى البطالة و تفاقمها، و تثبت الدراسة الميدانية أن السكان و السكان الحضر منهم المتعلمون يتزايد في الدول النامية بمعدلات أكثر ارتفاع (نادية حسن سليمان، ص69).

ينجم عن التزايد غير المخطط للسكان أثارا سلبية على كافة قطاعات الدولة وتأثيرا مباشرا، اذ تستهلك بل تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الانتاج كما تستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول و كل مصدر للثروة الطبيعية ، هذا اضافة الى تأثيرها القوي و الضار على مستوى المعيشة و كذلك الدخل الفردي و كذا مستوى الخدمات، مع التفاقم في مشكلة البطالة كنتيجة لعدم التوافق بين الزيادة في القوة البشرية- اي حجم قوة العمل- و الطلب عليها (Shafik, M. ,1993, p.15).

و ان كان من الطبيعي وجود كل فئات السن ممثلة في كل مجتمع، الا أن البلدان تختلف في توزيع فئات السن، و الاختلاف في نسبة العمر له تأثير جلي على حجم العمالة بالتالي يؤثر على مشكلة البطالة في المجتمع.

2. سياسة التعيين و الالتزام بتشغيل الافراد المتخرجين: يسوق التباطؤ في فرص العمل المتاحة الى الاعتماد الأساسي على الدولة في التعيين، و هذا ما ينتج عنه طول فترة انتظار المتخرجين و عزوفهم عن العمل لفترة طويلة و سنوات عديدة ايضا.

لقد نتج عن هذه السياسة اي سياسة التزام الدولة بالتعيين، اضافة الى مجانية التعليم في بعض البلدان في كافة المراحل التوجه للوظائف العامة الأمر الذي ساق الى الاكتظاظ في القطاعات المختلفة بعمالة زائدة و لا تضيف انتاجا جديدا، بل تساهم في زيادة معدل التضخم و خفض انتاجية العمل الأمر الذي يؤدي الى زيادة البطالة المقنعة في القطاع العام .

3- محدودية فرص العمل: تعمل معوقات التنمية و القيود التي تجابه قدرة الاقتصاد القومي على الحد من توفير فرص العمل المحلي و امكان التوسع في القطاع الحكومي و القطاع العام و استيعاب المزيد من العمالة.

كما يسوق التركيز على الصناعات الصغيرة التي لا تحتاج للرأس المال البشري الكبير الى محدودية فرص التشغيل على عكس الصناعات الكبيرة، كما تبرز محدودية العمل بين المتعلمين على أثر تراجع الطلب على العمالة المؤهلة و تقلص الطلب عليها.

كما تؤدي ايضا اعباء فوائد الديون الخارجية على حساب الأنشطة الاستثمارية ، زد الى ذلك انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية الى جانب ما نجم عن الأعمال الارهابية التي ادت الى تقلص عوائد السياحة في بعض البلدان .

4-زيادة معدلات الهجرة الداخلية الى المدن: لقد شهدت دول العالم الثالث خلال القرون الثلاث الماضية نموا سريعا في نسبة التحضر بسبب الهجرة من المناطق الريفية الى المراكز الحضرية حيث تسبب هذا التزايد غير المخطط في تيار الهجرة الداخلية في تقاوم مشكلة البطالة الحضرية، هذه الهجرة تؤدي الى ارتفاع معدلات الأفراد الذين يبحثون عن العمل على معدل النمو الطبيعي للسكان في مناطق الجذب (عالية عبد المنعم المهدي، ص118) هذا و تتم الهجرة الداخلية ايضا من المناطق المهملة الى مناطق او محافظات جاذبية -سواء كانت ريفية او حضرية- فتسبب تزايد في حدة البطالة في مناطق الجذب.

5- غياب السياسة الفاعلة في توزيع و استخدام القوى البشرية حسب احتياجات المجتمع:

يترتب عن الاستغلال الأمثل و كذا التوزيع المناسب للطاقات البشرية انتاج اعداد كبيرة من التخصصات تعاني من البطالة و تواجد جهات أخرى هي في الحاجة الماسة للجهود كما تعاني من النقص الشديد في العمالة المختصة، هذا فضلا عن غياب استراتيجية للتعيين كنتيجة لضعف التنسيق بين سياسة التعليم و سياسة التوظيف، الأمر الذي يزيد في حجم مشكل البطالة (محمد شفيق، ص 36).

6- تنامي الأنشطة غير المنتجة: ضمن هذا العنصر او السبب يؤدي التزايد السريع في القطاعات غير المنتجة في الأنشطة الخدماتية و الهامشية الى التأثير المباشر على الكفاءة الانتاجية في المجتمع مع زيادة العمالة غير الفعالة في قطاعات ثانوية، و في هذا الصدد نجد معظم البلدان النامية تعاني من ارتفاع في نسبة العاملين في هذا المجال على حساب القطاعات الصناعية الانتاجية الفعالة.

7- التفاوت في توزيع الدخل: ان التفاوت في توزيع الدخل لا يستند الى مبررات منطقية او سياسات عادلة في حالات عديدة تعكس معايير الجهد او الكفاءة او المؤهل، و يؤثر هذا الخلل سلبيا على الأوضاع الاقتصادية التي تعجز عن ايجاد مزيد من فرص العمل هذا الى جانب عزوف جزء من العمالة القادرة و المؤهلة عن مثل هذه المهن. (منى الصاوي، 1989، ص 595).

8- تقدم التكنولوجيا و استخدام مزاياها: كثيرا ما يسوق التقدم التكنولوجي الى الاستغناء عن طاقات بشرية عاملة تحل محلها الآلة و هذا امر مستهدف من طرف أصحاب رءوس الأموال في المشروعات الكبرى و الصغيرة كلما حققت هذه الوسيلة -التطور التكنولوجي- توفيراً في الوقت و الجهد و النفقات أيضا.

9- التغيير في القيم السائدة في المجتمع: تأخذ القيم المادية ترتيبا أساسيا و مكانة رئيسية على سلم ترتيب القيم داخل المجتمع بتدهور بعض القيم الأخرى التي ترتبط بالمعايير الأخلاقية و الدينية الروحية و التقاليد الأصلية عند البعض مما افرز عادات و معايير اجتماعية سلبية كان لها اثر مباشر على تفاقم البطالة المقنعة و ضعف الانتاجية (محمد شفيق، 1993، ص 17) و تمثل ذلك في سلوكات يتجلى منها الافتقار للجدية و الانتاج و الاخلاص في العمل، الاتكال و السلبية و الانحراف و عدم الشعور بالمسؤولية و غيره.....

المراجع المعتمدة:

1-Coleman, James and Cressy, Donald(1980) Social problems, New York Harper and Row pub. (عن معن خليل عمر مرجع سابق)

2- Coleman, ibid, (معن خليل عمر،)

3 - Coleman, ibid

4 - Ibid)

5- Scarpitti, Frank.(1974). Social problems,New York, Holt Rinehart and Winston Inc. (عن معن خليل عمر)

6 - حسين علي فايد.(دون س.ن).ط1، المشكلات النفسية الاجتماعية، القاهرة، مصر، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع

7-شفيق محمد.(1999). التنمية و المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث

8-شفيق محمد.(1991). التنمية و الاقتصاد العسكري، القاهرة، مصر، مطبعة المعرفة

9-محمد شفيق، التنمية و المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق

10 – Shafik, M.,(1993). Social development ,Definition Obstacles and Components, Manchester

11-عالية عبد المنعم المهدي، التوزيع الاقليمي للبطالة و علاقته بالهجرة الداخلية، مؤتمر البطالة في مصر، مرجع سابق

12-محمد شفيق.(1993). اهم المشكلات المعاصرة المؤثرة على المصالح الاجتماعية في القاهرة، مصر، هيئة البحوث

13-منى الصاوي.(1989). تحليل ظاهرة البطالة بين المتعلمين، بحث مقدم الى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عن موضوع البطالة في مصر، القاهرة

المحاضرة الثانية عشر

مشكلة الادمان على المخدرات

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الادمان و تعاطي المخدرات من المشكلات الأساسية التي تستحوذ اهتماما قويا من طرف الجهات التي تتولى مواجهتها و كذا السلطات التشريعية و التنفيذية و حتى الباحثين المختصين في المجال، لاعتبار الآثار الأساسية التي تعيق تنمية المجتمع، هذا فضلا

عن زيادة ما يصاحب ظاهرة تعاطي المخدرات من مشاكل صحية و اجتماعية و اقتصادية و نفسية تؤثر بشدة في كيان المجتمع و بناءه و مؤسساته أيضا.

و في ظل المجتمع الحديث المتزايد التعقيد تنتشر ظاهرة تعاطي المخدرات في أوساط الشباب و الراشدين المتقدمين في السن و حتى الأطفال، كما تتعدد أنواع العقاقير التي يتعاطاها المدمنون في أشكال متنوعة كالحقن و الأقراص و الحشيش و الهيرويين و الكوكايين و الماريجوانا و غيره... حيث تشترك هذه المواد في ترك مخلفات لها و تأثير تخريبي على عقول الأفراد و الأخلاق في المجتمع و الأموال و الانتاج و التنمية بصفة أكثر شمولاً.

مفهوم الادمان على المخدرات:

المخدرات مادة طبيعية مصنعة يسوق تعاطيها في غير أغراض مستهدفة تخص حالات العلاج الضروري للمريض سواء كانت -منشطة أو مهدئة أو مؤدية للهلوسة- الى التأثير المؤقت أو المزمّن، و كذلك الكلي أو الجزئي على النشاط الذهني و الحالة النفسية للشخص الذي يتعاطى هذه المواد، و غالبا ما يصاحب هذه المواد المخدرة أضرارا صحية تصيب الأجهزة المختلفة للجسم و منها الجهاز العصبي على وجه الخصوص، هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية و غيره، التي تمتد في تأثيرها على المجتمع و على عملية التنمية فيه) محمد فتحي عيد، 1984، ص14).

و يذكر د. طارق كمال و أنوار حافظ أن أعداد المتعاطين على المخدرات في تزايد مستمر، فبعد أن كان الادمان مقتصرًا على الطبقات الدنيا و سكان المناطق الفقيرة المتخلفة حضاريا و كذا المجرمين في ظل القرن 19 و بداية القرن 20 أصبح الادمان يظهر و بشكل قوي في كافة الطبقات الاجتماعية و الاقتصادية و كل المهن فعلى سبيل المثال في المجتمع الأمريكي ترتفع نسبة تعاطي المخدرات بين الأطباء أكثر مقارنة بعامة الشعب الأمريكي و أن خطورة هذه المشكلة هي ناتجة عن الآتي) محمد فتحي عيد، ص 15):

1. أن ظاهرة الادمان تنتشر بطريقة أسرع و أخطر من تاريخها السابق
2. أن الكيمياء أو الصناعة الكيميائية المستخدمة في انتاج المواد و العقاقير المخدرة تتنوع و تتطور بشكل سريع، مهدد، حيث يكاد يختفي الحد الفاصل بين الاستعمال الآمن و الاستعمال المدمر.
3. أن المعالجة الجزئية تكاد لا تواكب خطورة انتشار الادمان، أما من جانب التحليل السوسولوجي و وجهة نظره فالإدمان ظاهرة مرتبطة بالمعايير و القيم الاجتماعية، انطلاقا من اعتبار الادمان شكل من أشكال التكيف الانسحابي غير المتوافق مع المعايير و القيم السائدة في

المجتمع حيث لا يشارك الأفراد المدمنين المجتمع في اطاره القيمي (طارق كمال و حافظ، 2009، ص87).

و الادمان هو اعتياد نفسي و جسماني على مادة مخدرة مع الميل الى زيادة الجرعة المعطاة بشكل مضطرد نتيجة تسمم دوري أو مزمن يصيب الجسم كأثر للاستهلاك المتكرر للمادة المخدرة، و يصاحب هذا الادمان تدهور مستمر للحالة الصحية عند الفرد في الجانب البدني و النفسي و الاجتماعي و غيره... كما تظهر أيضا أعراض نفسية و جسمانية واضحة عند الشخص المدمن عند توقفه عن تعاطيه للمادة المخدرة.

تختلف درجة التأثير و الادمان على المخدرات من مادة مخدرة لأخرى و كذلك من شخص مدمن لآخر، غير أن أخطر ما في الادمان أنه يؤدي الى اعتماد مستمر و الزام دائم و رغبة قهرية للحصول على المادة المخدرة بأي وسيلة كانت.

و للمخدرات أنواع عديدة يمكن تصنيفها على أساس المادة التي يتم استخلاصها منها و التي هي نوعان أساسيان، المخدرات الطبيعية و المخدرات المصنعة وفقا للتالي:

■ المخدرات الطبيعية تشمل المخدرات الطبيعية على:

-الحشيش الذي هو من مستحضرات نبات القنب

-مركبات الأفيون التي تستخلص من نبات الخشخاش و تشمل على مجموعة من مركبات تكون مشتقة منه و هي الأفيون، المورفين، الهيرويين، الكوكايين و كذلك العقاقير التخليقية أي المستخلصة منه.

-مجموعة الكوكايين التي يتم استخلاصها من شجيرة الكوكا

-مجموعة القات التي تستخلص هي الأخرى من شجرة القات

■ المخدرات المصنعة و هي مواد غير مشتقة من المخدرات الطبيعية غير أنها تحدث أثارا مشابهة للمخدرات الطبيعية و تنقسم هذه المخدرات الى:

-مجموعة المنشطات (الأمفيتامينات) و التي يكون ضمنها أنواع مختلفة من المنشطات أهمها (الماكستون فورت، الامفيتامين، الميثامفيتامين و غيره).

-مجموعة المهيطات (الباربيتورات) التي هي من مهيطات الجهاز العصبي المركزي

-المهدئات التي يتم استخدامها كمخدرات لتهدئة الأفراد للتقليل من شعورهم بالقلق، غير أنها تؤدي الى حالة الادمان عند التمادي في تعاطيها، من هذه المخدرات الفاليوم و الميلتون و الليبريم (محمد شفيق، 1996، ص282).

و ظاهرة الادمان على المخدرات تنتشر كظاهرة مرضية انتشارا عالميا واسعاً، حيث جاء في تقرير اللجنة الدولية للمخدرات التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن الحشيش كان أكثر المخدرات

انتشارا يليه الأفيون و مشتقاته، حيث تجاوز عدد المدمنين على الحشيش وحده في العالم 500 مليون شخص، يتركزون بصفة خاصة في بعض دول افريقيا و آسيا و الولايات المتحدة و أمريكا اللاتينية و اوروبا.

وعموما تنتشر المخدرات في البلدان المتقدمة صناعيا، كما تنتشر في البلدان النامية، و رغم أن تعاطي المخدرات ليس مقصورا على شعوب معينة او اجناس خاصة، فهناك ارتباط وثيق بين ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات في البلدان و بين الاستعمار بكافة اشكاله.

كما تنتشر المخدرات و خاصة الحشيش بين الشعوب و الطبقات و في الاحياء الاكثر تخلفا اجتماعيا و اقتصاديا، كما تنتشر هذه الظاهرة أيضا بين الأفراد و الطبقات المعرضة للاستغلال و الاضطهاد العنصري، كما هو الحال في جنوب افريقيا و في الولايات المتحدة، هذا و فضلا عن أن تعاطي المخدرات ينتشر و بشكل واسع بين الاشخاص غير المتعلمين و اصحاب المهن البسيطة و الحرفيين (محمد رفعت، 1980، ص35).

و عموما تعاطي المخدرات و الادمان عليها هو ظاهرة اجتماعية و نفسية مرضية تسوق اليها عوامل عديدة بعضها يخص الفرد و عوامل اخرى لها علاقة بالأسرة أو المجتمع، كما يكون لبعضها جوانب اجتماعية و البعض الآخر جوانب اقتصادية أو سياسية أو نفسية الا أن أهم الأسباب التي أشار اليها د. محمد شفيق تتمثل في:

***أسباب سياسية:** للمخدرات اضرار بالغة تصيب أمن المجتمع و ما يزيد من خطورة المواد المخدرة كونها سلاح مخفي يفتك بأبدان الضحايا المدمنين منهم و غير المدمنين اي الذين يتقاسمون الحياة مع المجتمع (عادل رسلان، 1975، ص 38) حيث توضح ان ترويج المخدرات بين الشعوب هو خطة معتمدة و مدبرة من طرف المستعمر و سياساته للقضاء على الشعوب.

***أسباب اجتماعية:** لقد أظهرت الدراسات الميدانية أن عوامل اجتماعية عديدة يمكن الإشارة اليها كأسباب اجتماعية تدفع لتعاطي المخدرات منها يذكر د. محمد شفيق.

1. الاختلاط برفاق السوء يكون كدافع أساسي في دفع الفرد الى تعاطي المخدرات و اثبتت دراسة ميدانية ان 52.4% تدفعهم مجارة الأصدقاء و تقليدهم كعامل رئيسي لتعاطي المخدرات عند عينة البحث.

2. يقدم بعض الأفراد ضمن عينة البحث في الدراسة المذكورة على تعاطي المخدرات بدعوى تحقيق السعادة و النشوة و السرور أو أنهم يتناولون المخدر بزعم الهروب من المشكلات و الأحزان و المسئوليات 31% من عينة الدراسة.

3. كما يعتبر حب الاستطلاع و الرغبة في التقليد و كذا ممارسة التجربة من العوامل التي تسوق لتعاطي المخدرات و الادمان عليها خاصة عند الشباب و كذلك صغار السن و دعمت معطيات الدراسة هذا السبب ،حب الاستطلاع و الرغبة في التقليد بنسبة 31% من العينة.

4. تساهم بعض الظروف الاجتماعية التي يتواجد فيها الفرد في دفعه للمخدرات و الادمان مثل طبيعة العمل عند بعض الفئات المهنية كمجال مكافحة المخدرات حيث يتيسر الحصول على المخدر و تحتم طبيعة الوظيفة اختبار المخدر أو تذوقه و التعامل معه بشكل او بأخر فكانت نسبة الدراسة بخصوص هذا السبب 7.1% من العينة .

5. التفكك الأسري و تصدع العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة يعد من العوامل الهامة التي تسوق الفرد لتعاطي المخدرات و صرح ما يقارب 40.5% شاب من عينة الدراسة أن توتر العلاقة مع الوالدين و عدم الوفاق هي السبب الذي ساق هؤلاء الشباب لتعاطي المخدر و من ضمن مسبب هذه التوترات الطلاق 16.7% من الحالات و نسبة 5.8% كان مسبب توتر العلاقة الاسرية غياب الوالد للعمل خارج الوطن و هذا عند الشباب أقل من 20 سنة ضمن عينة الدراسة.

6. كما للتنشئة الاجتماعية علاقة وثيقة في تعاطي المخدرات و الادمان عليها اذ يزداد التعاطي بين الأولاد في الأسر التي تعاني من انحراف أحد أو بعض أفرادها حيث ذكر 19% من عينة الدراسة أن واحد على الأقل من أفراد الأسرة حكم عليه بالسجن في قضية ما، و كذلك نسبة 31% ممن كان احد اعضاء الأسرة على الأقل يتعاطى المخدرات، في حين كانت نسبة المعاملة السيئة و القاسية داخل الأسرة للابن 9.5%.

7. الفقر و البطالة و الحرمان و كذا انخفاض المستوى التعليمي و سوء حالة المسكن و ازدحامه و غير ذلك.... عوامل تؤدي للتوتر و الضغوطات النفسية تصبح -في اعتقاد الاشخاص

المتعاطين للمخدرات – أسلوبا لمواجهة المشاكل و التغلب عليها(M. Shafik,1991).

8. كما قد تؤدي التغيرات الجوهرية التي يعاني منها المجتمع الى انتشار المخدرات بين فئاته منها تغير المفاهيم و القيم الاجتماعية السائدة و كذلك مكانة بعض الفئات الاجتماعية بعد تحسن قدراتهم المادية رغم تدني مستوى تعليمها و حرمانها المسبق و التحول الى الانغماس في الملذات و الاشباع الذاتي من ضمنه تعاطي المخدرات(محمد شفيق، 1999، ص 316).

و هناك عوامل او اسباب نفسية اخرى مثل البطالة الحرمان انخفاض المستوى المعيشي و التعليمي و نقص الخدمات الترفيهية و غيره يدفع بالأفراد للهروب من المشاكل و نسيانها عن طريق المخدر، هذا الى جانب اهتزاز ثقة بعض الشباب بالقيم و المثل السائدة في المجتمع و

فقدهم الأمل و الطموح في مستقبلهم، هذا فضلا عن الاستجابة لاضطراب علاقات الحب و الشعور بالاضطهاد و التفاوت الطبقي و غيره... (Haralambos,1990,p.91).

يضيف كل مند د. طارق كمال و انوار حافظ اسباب اخرى لتعاطي المخدرات و الادمان، حيث أضافا أن المسبب يكمن في العقار أي المخدر ذاته، فالشخص اذا ما داوم على استخدام مخدر معين لفترة طويلة فأنسجة الجسم تعتبره أحد المكونات الطبيعية اللازمة لأداء وظيفتها، و مع مرور الوقت بألف الجسم و يتعود على مفعوله باستمرار التعاطي على المخدر، بالتالي تظهر الحاجة الملحة في زيادة الجرعات للحصول على الاستجابة العادية، فالعقاقير التي تؤثر على الجهاز العصبي كالمنبهات و الحشيش و الكوكايين و الأفيون تحدث حالة انشراح نفسي و ارتياح و مرح كما تزيل التعب الجسمي و من ثمة تصبح لها قدرة خارقة على اجبار الشخص في استعمالها و تعاطيها باستمرار.

ادرجا د. طارق كمال و حافظ انوار ضمن الأسباب الجغرافية لتعاطي المخدرات و الادمان عليها سهولة الحصول على هذه العقاقير بزراعة هذه النباتات في بعض المناطق، فالحشيش على سبيل المثال ينتشر في الهند و القارة الافريقية و الكوكايين في أمريكا الجنوبية و الأفيون في جنوب شرق آسيا.

و ادرجا هذان الباحثان اسباب تتعلق بالشخص المدمن و ذكرا انه من الصعب التعرف على الشخصية ذات الاستعداد الشخصي لتعاطي المخدر حيث لهم تكوين سيكولوجي معين (طارق كمال، ص 89)، الأمر الذي يستدعي التدخل من الجهة المعنية لمنع العقار في اولى مراحل تجربته سواء على المستوى الفردي او الجماعي قبل التمادي فيه. كما قد يتعاطى الشخص المخدر في محاولة منه الوصول لمرتبة دينية او فلسفية معينة كما يحدث في مخدر (ل.س.د).

اضافا طارق كمال و أنوار حافظ ضمن الاسباب الاجتماعية وجود تناقضات اجتماعية بين الأغلبية و الأقلية، أو بين جيل و آخر، هذا فضلا عن ان التناقضات بين الجيل الحالي و الجيل الناشئ غير المقتنع بكثير مما وجد في النظام الاجتماعي و كذا القوانين تدفع به للتمرد على المجتمع.

تبين التقديرات العالمية أن الأشخاص المدمنين على المخدرات في العلم في تزايد مستمر، كما تؤكد الدراسات السيكولوجية احتمال انتشار هذه الظاهرة و المشكلة اكثر بسبب وجود تصدع في البناءات و القيم الاجتماعية في الدول النامية خاصة، هذا الى جانب انتشار انماط جديدة للمدمنين المتعددي العقاقير (طارق كمال، ص 100).

و عموما يؤثر الادمان على القوى البشرية للمجتمع و على الأسرة كأهم مؤسسة فيه و على وظائفها من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي و النفسي حيث تصبح مسئولية

المجتمع و منظماته، مكافحة المخدرات و الوقاية منها و من تأثيراتها على أفراد المجتمع خاصة الشباب.

اشارت الدراسات الميدانية أن الأسرة هي من الأجهزة أو المؤسسات التي يقع علي عاتقها مسئولية التنشئة الاجتماعية التي هي من الوظائف الهامة لهذه الأخيرة. كما يقع على مؤسسة الأسرة جانبا من الاهتمام بالوقاية من مشكلة المخدرات و الادمان عليها لاعتبار ان الأسرة هي اول موجه للفرد يعمل على تحويله من الكائن العضوي الى شخص اجتماعي. فالأسرة هي المجتمع الانساني الأول الذي في اطاره يمارس الفرد أنماط السلوك الاجتماعي و مظاهر التوافق انطلاقا من العلاقات السارية داخل الأسرة و تحت مسئولية الوالدين.

كما لجماعة الرفاق دورا في وقاية الفرد من الادمان و خطر المخدرات، لاعتبار دور الجماعة في عملية التنشئة الاجتماعية و التأثير القوي لهذه الأخيرة الذي يكون ضمن عملية التقبل للسلوك السوي و تدعيمه وفقا للقواعد و المعايير المتماشية و نظام المجتمع ثم ما يتيح من فرص التجريب و تقليد السلوك و تحمل المسئولية لدى الفرد.

و تلعب المؤسسة النظامية للتربية و التعليم في كل اطوارها دورا هاما في الوقاية من الادمان ذلك لاعتبار اختصاص أعضائها من جانب التربية النفسية و الاجتماعية، هذا الى جانب التأثير الذي يوقعه الأستاذ و المعلم على الناشئ في تكوين شخصيته.

هذا و للخدمة الاجتماعية مهمة حيوية تكاملية مع الفرد كعضو في جماعة و يعيش داخل مجتمع من خلال ثلاثة طرق اساسية هي، خدمة الفرد، خدمة الجماعة و خدمة المجتمع حيث تلعب هذه المهنة الدور البارز في الوقاية من الادمان (طارق كمال، ص104).

المراجع المعتمدة:

- 1- محمد فتحي عيد.(1984). دليل العمل في مجال ضبط المخدرات ، القاهرة، مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية
- 2- طارق كمال و أنوار حافظ.(2009). المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر الادمان البطالة، الاسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة
- 3- محمد شفيق.(1996). التنمية و المشكلات الاجتماعية، الاسكندرية، مصر،المكتب الجامعي الحديث

4- محمد رفعت.(1980).ط1، ادمان المخدرات أضرارها و علاجها، بيروت، لبنان، دار
المعرفة للطباعة و النشر

5 - M.Shafik,(1991). Drugs problems, Manchester, University

6 - محمد شفيق، مرجع سابق

7 - Haralambos, M. et Al.(1990), Sociology, new direction, Causway
press, ltd, Ormskilk

8-طارق كمال

9- نفس المرجع

المحاضرة الثالثة عشر

مشكلة الانتحار

تمهيد :

يعتبر علماء الاجتماع من ضمنهم اميل دوركايم ان الانتحار ظاهرة اجتماعية تتعرض لها
كل المجتمعات الانسانية ضمن نسب الوفيات الارادية التي تعترضها، و رفض هذا المفكر
تفسير مشكلة الانتحار بردها للتفسيرات النفسية المرضية و تفسيرات اخرى تستند على تحديد
المشكلة بالرجوع للوراثة او المناخ كما جاء عن الوضعيين الاطالبيين في تفسير حالات الانتحار

وربطها بمواسم الحر فاعتبروا مخطئين ان الحر من العوامل المثيرة فيزيقيا و تسوق للانتحار، اضاف دوركايم انه من اجل فهم ارتفاع نسب الانتحار في موسم الحر يستدعي البحث ادخال متغير وسيط لتفسير الظاهرة هو الكثافة الاجتماعية لاعتبار ان الحياة الاجتماعية في موسم الحر تكون اكثر كثافة و من ثم تزداد نسبة الانتحار (Durkheim E. ,P146).

مفهوم الانتحار:

يعرف قاموس المصطلحات الاجتماعية الانتحار على انه قيام الانسان بقتل نفسه بوعيه او بدون وعي ، و تتوقف النظرة الى الانتحار في كافة المجتمعات على مدى التأكيد الذي يفرضه كل منها على الفردية ، فحيث تقل المنافسة و الرغبة في التوصل الى الاعتراف بالذات ينذر الانتحار، و حيث يشتد التنافس بين الافراد و يسود الطموح الشخصي يغدو الانتحار اكثر انتشارا (أحمد زكي بدوي، 1993، ص 414).

و ميز اميل دوركايم بين انواع الانتحار فذكر الانتحار الايثاري و ضمنه ينتحر الفرد مدفوعا باخلاصه للمجتمع، و الانتحار الأناني الذي يفسر مبالغة الفرد في تقدير نفسه و الانتحار الذي ينطوي على التفكك الاجتماعي و ينشأ عن اختلال النظام الاجتماعي.

وقد وصف الانتحار كفشل في المواجهة و الاستجابة للضغط ، و العقدان الماضيان عرفا ارتفاعا هاما في انتحار المراهقين الذكور البيض في المجتمع الامريكي .

في الفترة التي امتدت من سنة 1970- 1990 زاد ارتفاع عدد الشريحة الفتية الى ثلاثة اضعاف حيث توصل الباحثون الامريكيون للافصاح عن تسجيل ستة اضعاف حالات الانتحار عند الفئة السنية الخاصة بالمراهقين ، هذه البيانات و المعطيات الميدانية للدراسات فسرت اسباب الموت ضمن الأعمار التي تتراوح بين 15-24 سنة حيث كان الانتحار يمثل السبب الرئيسي للموت عند هذه الشريحة السنية (حسن علي فايد، ص210) .

و احتملت الدراسات ان يكون المراهقون الذكور في حالات الانتحار أضعاف الاناث و صرحت معطيات الدراسات أن مشاكل الانتحار في علاقة و ارتباط بكل من:

-المشاكل الانفعالية

- الاضطرابات الطبفسية

- التعسف الوالدي

- عدم النضج عند المراهق

- الخلفية الاسرية المضطربة

-الضغط المتراكم

و اضطرابات نفسية اخرى مثل:

-القلق و الاختلال الوظيفي الاجتماعي

لا يقتصر مفهوم علم الاجتماع و مجاله على فهم المشكلات الاجتماعية و تفسيرها بل يتعداها الى دراسة المشكلات عمليا و الاحاطة بكل جوانبها و ابعادها و عواملها و اسبابها و المسار الذي تجري فيه و كيفية تأثيرها على الأفراد و المجتمع، كل ذلك من اجل تشكيل افكار اجمالية و واضحة عن المشكلات الاجتماعية تمكن التوجه لعملية الاصلاح و التخطيط لها، من اجل ان تقوم المشاريع الاصلاحية على أسس متينة باستخدام الدراسات المحيطة بالمشكلة الاجتماعية الملمة بكل جوانبها.

المراجع المعتمدة:

1 - Durkheim E., Le suicide, P.U.F, Paris, 1983

2-أحمد زكي بدوي، مرجع سابق

3- حسن علي فايد، مرجع سابق

المحاضرة الرابعة عشر

الرعاية الاجتماعية

تمهيد :

تعتبر الرعاية الاجتماعية من الواجبات الأساسية لكل دولة و لكل مجتمع من خلال ما تتخذ من ترتيبات و اجراءات تشكل سياسات عامة، كما تهدف من اجل تنظيم قضايا المجتمع الى

تحديد اهدافها و مبادئها و كذا الأساليب التي تنتهجها لتحقيق الأهداف، و بذلك تصبح سياسة الرعاية الاجتماعية جزءا اساسيا من السياسة العامة للدولة.

من هذا المنطلق يتم تحديد نظرة الدولة للمجتمع و كيفية عملها على رفايته ، وانطلاقا من كل ذلك اصبح من المفاهيم المستخدمة الشائعة لذلك النوع من السياسة ما اطلق عليه سياسة الرعاية الاجتماعية.

مفهوم الرعاية الاجتماعية و سياستها:

يمكن النظر للسياسة الاجتماعية على أنها القرارات التي تصنع في اعلى مستوى لاتخاذ السياسة المناسبة على المستوى القومي (سامية محمد فهمي، 1997، ص17).

تهتم هذه القرارات بتحديد و تنظيم الخطط و البرامج و الجهود الاجتماعية و كذا الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، الاسكان، المواصلات، الأمن بصفة عامة كل ما يحدث تحت المفهوم الواسع للرعاية الاجتماعية.

كما يعتبر وضع سياسة الرعاية الاجتماعية عملية سياسية و اجتماعية من حيث كونها جهد يستند الى منهج علمي ، ثم عملية سياسية يتم ضمنها اختيار قرارات بين عدد من البدائل المتاحة ، حيث يتم اختيارها في ضوء قيم اجتماعية و اقتصادية محددة من اجل الوصول لأهداف مطلوبة، بالتالي تصبح السياسة الاجتماعية بمثابة موجهات عامة لعمليات اتخاذ القرارات التخطيطية التي تؤيد تحقيق اهداف مرغوبة (Perlman R.,Guren A., 1972,p.71).

من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية تتم الإشارة للسياسة الاجتماعية انها" مجموعة من المبادئ و العمليات التي توجه و ترشد التدابير و مسارات الأفعال التي تنظم العلاقات المختلفة بين الافراد و الجماعات في المجتمع ، و هي بمثابة أسلوب للتدخل في حياته و في النظم الاجتماعية و العلاقات و يتحدد في (Encyclopedia of S. W. Nation association)

اطارها توزيع موارد المجتمع و امكاناته. كما يشار للسياسة الاجتماعية بنوع من التدخل الذي تمارسه الدولة فيما يخص أفعالها و تأثيرها في رفاية المواطنين، فتتضمن التأمين الاجتماعي و برامج المساعدات الاجتماعية العامة و الضمان الاجتماعي و كذا سياسة الاسكان و التعليم و العلاج و في ميادين التعامل مع المذنبين و انحراف الاحداث و سياسة الانضباط و الدفاع الاجتماعي.

اما عن تعريفات السياسة الاجتماعية التي يقدمها المهتمين في هذا المجال للشخص في المجال التعليمي فهي كالتالي:

1- ان السياسة الاجتماعية هي " نتائج التفكير المنظم الذي يوجه الخطط و البرامج الاجتماعية ، فالسياسة تتبع من ايدولوجية المجتمع لتعبر عن اهدافه البعيدة و حتى توضح مجالات البرامج و الخطط الاجتماعية كما تحدد الاتجاهات و آداءها لتنظيمها .

2- كما ورد عن يحيى درويش ان السياسة الاجتماعية هي تحديد و تنظيم الاتجاهات و المنهج الذي ترضى به الدولة في توجيه العمل الاجتماعي بها في شتى المجالات وفق الأهداف التي تسعى اليها من اجل تحقيق آمال شعبها في العدالة الاجتماعية وفي مستوى افضل للحياة (درويش و آخرون، 1962، ص 14).

3- ان السياسة الاجتماعية هي السياسة التي تقوم بها الحكومة تجاه مواطنيها لتحديد الافعال ذات التأثير المباشر في رفاهية المواطنين عن طريق تزويدهم بالخدمات المختلفة و منها التأمينات الاجتماعية و المساعدات و الخدمات الصحية و خدمات الرعاية و الاسكان و التعليم (Richard M. Titmuss,1959, p.48).

يوجد داخل نظام الرعاية الاجتماعية انظمة فرعية و تشمل نظام الرعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية ، نظام الرعاية الاجتماعية داخل النظام التعليمي ، الرعاية الصحية في المجال الصحي و غيره.....

اما عن الأهداف العامة للرعاية الاجتماعية فيتم تحديدها في التالي:

خدمات نظم الرعاية الاجتماعية العلاجية:

تقدم هذه المؤسسات خدمات عند ظهور الحاجة اليها ، من أمثلتها الرعاية الصحية المجانية في حالات المرض .

مثل آخر للخدمات الاجتماعية في المجال القانوني و الدفاع الاجتماعي و الأمن و الانضباط مثل خدمات البوليس و نظام المراقبة للأحداث المنحرفين ، محاكم الأحداث و مؤسسات الايداع او التكفل بهم و غيره.....

كما تشمل خدمات الرعاية الاجتماعية الخدمات التي تقدم للأسر من ضمن هذه الخدمات المساعدات المخصصة للأطفال المحرومين من الحب و الرعاية الأسرية البديلة، حالات الأزمات الطبيعية كالفيضانات و الحرائق و غيره من الكوارث الطارئة....

هذه المساعدات شمل عادة الدعم المالي و المادي، استشارات عائلية و زوجية و توجيه اسري و ما الى ذلك.....

نظم الرعاية الاجتماعية الوقائية:

في ظل هذه الرعاية تسعى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الى منع المشاكل و صدها قبل حدوثها ، من ضمنها الخدمات الصحية و الطب الوقائي و خدمات رعاية الأم و الطفل وكذا خدمات التأمينات الاجتماعية و الصحية.

يؤدي تقديم هذه الخدمات الواعية الى وقاية فئات الشعب من الانحراف و التدهور الصحي و تشمل هذه الفئات، الأطفال و الأمهات ، الأرامل و الشباب المقبل على الزواج و غيره..... كما تشمل هذه الخدمات الوقائية التعليم الاساسي الذي يضمن الخدمات التعليمية للأطفال في المراحل المبكرة حيث يضمن هذا التعليم للتلاميذ الوعي و النمو في المراحل التعليمية اللاحقة. من ضمن البرامج الوقائية ما يهدف لرعاية الشباب فتتضمن أنشطة للشباب من جوانب صحية، اجتماعية، ثقافية و كذلك فرص عمل و برامج رياضية و معسكرات كشفية و هوايات بين الشباب داخل الوطن و خارجه.

نظام الرعاية التأهيلية:

يقصد بهذا النوع من الرعاية الخدمات التي تساعد الأشخاص الذين لديهم مشكلات و مساعدتهم للتغلب عليها و محاولة تجنب هذه المشاكل مستقبلا. من امثلة هذه الرعاية و المشاكل الاستشارات الزوجية لمن يمرون بمرحلة بها مشاكل عائلية ، حيث يمكن مساعدتهم للتكيف في مثل هكذا مواقف و تنشيط قدراتهم و مهاراتهم التي تمكنهم من تجنب مواقف مماثلة في المستقبل.

كما تعتبر جمعيات رعاية المسجونين و اسرهم أحد برامج الرعاية التأهيلية ، اذ تمنح هذه الأسر فرص لتعلم مهارات و الحصول على موارد مادية و معنوية تساعد على تحقيق حاجاتهم اثناء وجود العائل بالسجن.

تشمل برامج الرعاية التأهيلية كذلك برامج المتخلفين عقليا و فكريا و برامج للأشخاص المعوقين جسديا او المصابين في الحرب من خلال توفير الوسائل و الأدوات و البرامج التي تمكنهم من الاستمرار رغم اصاباتهم.

هذا و يمكن ملاحظة ان النظم العلاجية و الوقائية و التأهيلية للرعاية الاجتماعية هي مكملة لبعضها الا انها في واقع الامر متداخلة و متكاملة و متغيرة و مرد ذلك لطبيعة الانسان المتغيرة وفق احتياجاته و ما يتوفر من مواد ايضا (سامية محمد فهمي، ص 23).

لقد وجدت الرعاية الاجتماعية منذ القدم حتى قبل ظهور الأديان السماوية حيث كانت في هذه العصور تتصف بالرعاية الفردية ، يقوم بها افراد مدفوعين بالرحمة و العطف، و بمجيء الأديان مارست المجتمعات اليهودية و المسيحية و الاسلامية هذه الخدمة الانسانية منذ العصور

القديمة و ضمن هذا العنصر نسلط الضوء على الرعاية الاجتماعية في ظل الدين الاسلامي الحنيف.

حدد الاسلام ماهية الرعاية و النظم الاجتماعية الكيفية التي تنفذ بها و اسس أدائها ، كما اوضح مسئولية الفرد باتجاه نفسه و الاسرة و الاقارب و المجتمع ايضا ، و اكد الاسلام على وحدة الاسرة و سن التشريعات التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين افرادها ، و احترام حقوق الآخرين كما حث على المشورة التي هي مستوى اعلى في الممارسات الديمقراطية (سامية فهمي، ص 37).

و نجح هذا الدين في نشر روح التعاطف بين الناس و المحبة و التسامح حيث اسس مجتمعا متوازنا، و حتى نبرز مظاهر الرعاية الاجتماعية في الاسلام نتطرق لما يلي:

مظاهر الرعاية الاجتماعية في الاسلام:

■ التعايش السلمي :

من خلال فكرة التعايش السلمي يرمى هذا الدين الحنيف الى توفير الطمأنينة النفسية للمجتمع العالمي و ذلك عن طريق ازالة الشقاق و النزاعات و الصراعات التي عرفها المجتمع الانساني منذ ان خلق، و اتجاه الشعوب لعملية التشاور من اجل دعم السلام بين هذه الشعوب و تبادلها للخبرات.

■ نظام الحكم في الشريعة الاسلامية:

من اجل تطبيق الشورى كمبدئ جعل الاسلام نظام الحكم بالانتخاب كما انه لم يحصر حق الانتخاب عند الرجل وحده بل للمرأة حقها في الانتخاب.

لقد اراد الاسلام فرض رقابة على الحاكم من اجل رد انحرافه لاعتبار حق الجماعات و الافراد في خطء الاعتراض على تصرفات الحاكم عند الاخطاء.

■ رعاية الاسرة:

يعتبر الاسلام الاسرة وحدة في المجتمع و مصدرا للأمن النفسي للأفراد ، بالتالي اهتم الاسلام اهتماما بالغا بتدعيم العلاقات بين افرادها و وضع التشريع المنظم لكل من الحقوق و الواجبات بهدف توفر الأمن لجميع الأعضاء في المجتمع .

واعتمدت الامة الاسلامية هذا الاتجاه، اتجاه الاسرة، لاعتباره احد المقومات التي اعتمدت عليها الامة الاسلامية في تدعيم حضارتها، و الرعاية الاجتماعية في الاسلام تعتمد على التنظيم و

المسئولية الاسرية في المقام الاول (كامل البطريق، 1958، ص100)، و تظهر أهمية التشريع الاسلامي من جانب الاسرة في تدعيم رابقتها الاجتماعية في :

*العلاقات الاسرية

*رعاية الفقراء و المحتاجين

*نفقة الزوجة و المطلقة

*نفقة البالغين

■ الاسلام و الوقف الخيري:

يشير الوقف في الاسلام الى جزء من المال الذي يتم الوقوف عن التصرف فيه بالبيع او الوهب اي الهبة او الوراثة و يستغل ايراده على صرفه في احد اوجه البر و الخير مثل الانفاق على الفقراء و المساكين، كبار السن ، العجزة، الايتام، الارامل، او ما يصرف على المستشفيات و المدارس و المدارس القرآنية وغيره من صرر الخير و الهبات و العطاءات، و تجعل فكرة حبس الأموال هذه ،حتى تبقى الأموال مرصدة للخير ثابتة، لا تتناولها الأيدي لصرفها.

■ الاسلام و الشورى:

في الاسلام تدل الشورى على التعرف بحاجات الشعب و كذلك مواجهتها ثم صياغة ما تراه الجماعات و الافراد في مفهوم الدين ضمن القالب الذي يلائم الحياة الاجتماعية السائدة. تؤكد الشورى في الاسلام على مبدئ أساسي في علاقة الحاكم بالشعب ثم علاقة الافراد ببعضهم البعض و هو ما يطلق عليه بالنظام الديموقراطي، فالشورى في الاسلام نهج في الحياة -اي طريقة صحيحة مدققة- يحمل كل فرد في المجتمع مسؤولية اجتماعية في اصلاح المجتمع و النهوض به للرفي.

■ المساواة و العدالة:

ان حضارة الشعوب يتم قياسها على اساس المساواة و سيادة العدالة الاجتماعية بين افرادها في المجتمع بعيدا عن الاعتبارات الطبقية او الفروقات الناجمة عن التمييز بين العنصر او الجنس، فالنمو و الرقي لا يكتمل الا بالطمأنينة النفسية التي تتشكل عن ثقة الافراد بعدالة مجتمعهم في الاسلام حيث تنطلق عقيدته من مبدئ المساواة بين الافراد اذ لا فضل بين فرد و آخر الا فيما يقدمه لمجتمعهم من الأعمال الصالحة ، و الرعاية الاجتماعية تعتمد على المساواة بين الافراد في الاحكام العامة و صيانة الحقوق و تحديد المسؤوليات الاجتماعية بما يقدر عليه الفرد المسلم دون تحيز .

■ التكافل الاجتماعي:

تعتمد الرعاية الاجتماعية في الشريعة الإسلامية على مبدئ التكافل الاجتماعي الذي يقرر ان الشخص المحتاج للرعاية تقع مسؤولية رعايته على المجتمع كما لهذا الاخير حق المطالبة بها ، و بذلك جعل الاسلام كفالة المحتاج على افراد اسرته مسؤولية مقررة سواء كان طفل او ارملة او مطلقة او عاجز عن الكسب او طاعن في السن، و حين تعجز الأسرة عن ذلك تنتقل المسؤولية للدولة في التكفل برعاية الشخص المحتاج.

و للتكافل في الاسلام عنصرين واضحين:

أولا يقوم على التراحم -اي تدعيم صلة الرحم- و يتصل هذا المبدئ غالبا برعاية الاسرة لذويها اي الأقارب حيث اعتمد الاسلام على العملية الطبيعية التي تدفع أفراد الاسرة لرعاية شئون الأبناء و الأقارب و اليتامى و الأرامل .

ثانيا يتعلق التكافل الاجتماعي بالجانب المادي، فإله سبحانه تعالى جعل اول اساس للرعاية الاجتماعية ، العلاقات الانسانية القائمة داخل الاسرة بين ذوي الارحام هذه الرعاية و هذه العلاقات تفوق العلاقات المادية، هذا و جعل سبحانه تعالى تقواه مصحوبة بالتراحم بين أفراد الاسرة ، فالاسلام يرى في رعاية الضعيف واجبا دينيا ، و يتعدى مبدئ التكافل في الاسلام الأسرة فيتسع ليشمل جوانب اخرى ايضا نذكرها باختصار:

-التكافل الادبي من حيث المحبة و التأخي في الاسلام و الرفق و التعاون و غيره... حتى يحب المسلمون بعضهم بعض في محبة التأخي.

-التكافل العلمي حيث كرم الاسلام العلم و المتعلمين كما اتاح فرص التعلم لكل مسلم في تبادل المعارف و الكشف عن المعارف في قضايا الدين و الدنيا.

-التكافل السياسي، يشير هذا النوع من التكافل الاجتماعي الى مسايرة السياسة الحكيمة و الرشيدة في المجتمع في اتجاهاتها و العكس صحيح ، ثم مساعدة الجهة الحاكمة على كل ما فيه خير المجتمع المسلم.

في مجال الخدمة الاجتماعية تقوم نظرية الممارسة بمجموعة من الوظائف الهامة ، حيث تحدد كيفية و طرق الاستفادة من المعرفة النظرية و الواسعة في الخدمة الاجتماعية، فتمكن الاشخاص و الجهة التي تقوم بمهام الخدمة الاجتماعية من تحديد و تصنيف و تفريد ثم معرفة الحالات و فهم المواقف التي تقدم لها الخدمة، حيث ترشد الى كيفية التعامل مع الناس الى جانب القيام بالعمليات الهادفة المخططة و التي يتوقع منها الفاعلية في تحقيق اغراض المساعدة.

و لا اعتبار عدم امكانية وصف جميع المساعدات التي يمكن تقديمها للناس في المجال و المواقف المختلفة ، تمكن نظرية الممارسة من اختيار العمليات الفنية و كذا الأساليب كما تحدد الى جانب ذلك الأدوار التي تناسب الظروف المحددة للحالة التي تمارس فيها المهنة.

و يفيد ماكس سيبوران ان النسق الفكري حول الممارسة في الخدمة الاجتماعية مستمد من نسق القيم الخاص بمهنة الخدمة الاجتماعية حيث اصبح ذلك النسق مظهرا اساسيا من ثقافة المهنة (Max Siporin,1975, p.118).

تستند الممارسة المهنية في مجال الخدمة الاجتماعية الى مجموعة من القيم التي تكون نابعة من تراث المجتمع و ايدولوجيته و من تقاليد المهنة ذاتها، كما ينطق الشخص الذي يمارس هذه المهنة من المعرفة العلمية و المهنية التي يتم تطبيقها استعانة بمنهج معين متفق عليه.

هذا عن مفهوم الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية ، هذه الخدمة الاجتماعية التي تعتبر المهنة الأم و التي ظهرت في اطارها طريقة و عمليات حل مشاكل المجتمع (سامية محمد فهمي،ص45) ، و تتضمن الممارسة في حل مشكل المجتمع في:

طريقة الخدمة الاجتماعية في مواجهة المشكلة:

***القيم :**

ترتبط طريقة تنظيم المجتمع بالقيم الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية على العموم الا انها تحدد لنفسها في هذا المجال مجموعة من القيم خاصة ، و تشير هذه القيم في كتابات الخدمة الاجتماعية الى العناصر التالية:

*مسئولية المجتمع باتجاه افراده و كذلك مسئولية الفرد باتجاه مجتمعه و يكون ذلك عن طريق المشاركة في العمل المجتمعي في مواجهة المشكلات

*ضرورة توجيه التفاعل بين الافراد و الجماعات و المجتمعات ايضا للعمل على حل مشكلات المجتمع

*مسئولية المجتمع في توفير الحد الأدنى من ضروريات البقاء للأفراد و الضمانات الكافية لاستمرار الحياة حيث تكون في:

+الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية للأفراد

+تكافؤ الفرص امام الجميع

+عدم استغلال الانسان للانسان

+تنمية روح الحوار و التعاون بين الجماعات و الافراد و المنظمات

*ضرورة تطوير المنظمات و الهيئات و المؤسسات التي يبتكرها المجتمع ثم مواجهة الحياة و
اوضاعها المتغيرة و يكون ذلك عن طريق الدراسات العلمية.
*للأفراد و الجماعات امكانات فائقة للتغيير و لحل المشاكل
* ان التغيير الذي يتم باشتراك الافراد و الجماعات في تخطيط مشاكله ثم تحديد مجراه هو اكثر
قابلية للبقاء و الاستمرار من التغيير المفروض من هيئات خارجية.
* ان المشاكل المجتمعية مترابطة و متشابكة ايضا كما ان علاج احدى هذه المشاكل قد لا تتحقق
فاعليته ما لم يؤخذ في الاعتبار علاقاتها بغيرها من المشاكل، و بناء على كل ذلك تحتاج برامج
الرعاية الاجتماعية الى التنسيق و التكامل فيما بينها حتى تصبح اكثر فاعلية.
*ان المشاركة الفعالة للأفراد في المجتمع الديمقراطي لا تأتي بطريقة آلية بل تتطلب بعض
الخبرات كما تحتاج الى نوع من التدريب المهني من اجل تنمية هذه الخبرات.
و عموما ان مهمة و عمل الممارس في تنظيم المجتمع في مجال المشاكل المجتمعية يجعله اشد
حساسية للقيم الاجتماعية لما لهذه الاخيرة من دور في احداث التغيير.
كما ان حل مشكلات المجتمع يتطلب مسايرة ما يتواجد في المجتمع نفسة حاليا و مستقبلا ، اذ
يستدعي منه التخلي عن القيم القديمة في ظل النظم السابقة من اجل تبني قيما جديدة ترتبط
بالنظام الجديد و ينشأ عليها أفراد المجتمع مستقبلا.

خاتمة:

واجه و يواجه المجتمع الانساني المشكلة الاجتماعية التي تضعه على المحك، و المشكلة
الاجتماعية و المجتمعية حقيقة تستدعي منه تداركها و التأهب و الاستعداد لصد تأثيراتها و
مخلفاتها التي تتفاوت في خطورة تأثيراتها و تعمل على تصديق العلاقات الاجتماعية و البناء
الاجتماعي و النظام.

و في اطار التطور و التغيير يسعى المجتمع الى ارساء التخطيطات التنموية المختلفة في
مجالاتها قصد الدفع بكل قطاعات نشاطاته الى التقدم و النمو ليضاهي نجاح المجتمعات
المتقدمة، الا أن التغيير يحتاج الاستناد للدراسات العلمية التي تكشف عن الواقع الثقافي و
الاقتصادي و غيره و كذلك الاجتماعي أيضا ، حيث ان العملية التنموية تحتاج للأفراد و الى
ارادات الأفراد في خوض العملية التنموية ، و للأفراد عموما حاجات و رغبات و مطالب
حيوية تحدد بدرجة كبيرة و هامة استعداداتهم للاسهام و الاشراف في قضايا المجتمع عند
احساسهم بالانتساب و الاندماج في الوحدة و التضامن الاجتماعي.

المراجع المعتمدة:

1- سامية محمد فهي

2-Perlman R., GurenA. , Community organization and social planing,
Cohn Wiley and sons,inc.,1972

3- يحيى درويش و آخرون

4-Richard, M., Titmuss .(1959)., Social policy and intoductio on the we
have, New York, University press

5- سامية محمد فهم

6-نفس المرجع

7-كامل البطريق، مرجع سابق

8 - Siporin, Max, Introduction to the social work practice, New
York, Mc Milan publishing, c.o . inc.

9- سامية محمد فهمي

